



قناة البصائر الوثائقية للتاريخ



قناة البصائر الوثائقية للتاريخ

1-2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12-13-14-15-16-17-18-19-20-21-22-23-24-25-26-27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-44-45-46-47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-67-68-69-70-71-72-73-74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-86-87-88-89-90-91-92-93-94-95-96-97-98-99-100

قناة البصائر الوثائقية للتاريخ

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT





قناة البصائر الوثائقية للتاريخ



قناة البصائر الوثائقية للتاريخ

تجليد صالح الدقر

تلفون ٢٢٢٩٧٧



قناة البصائر الوثائقية للتاريخ





قناة البصائر الوثائقية للتاريخ





365.64
H65A
C.1

السجون المصرية في عهد الاحتلال الإنجليزي فتاة البصام الوثائقية للتاريخ

بقلم

أحمد عيسى

المحرر بجريدة العلم

« حقوق الطبيب والترجمة محفوظة »



هكذا يجلد المسجونون اذا اذنبوا في السجن فليتعظ الذين يميلون للاجرام من عبي
اكل المال الحرام

الطبعة الاولى في سنة ١٩١١



قناة البصائر الوثائقية للتاريخ



365.64
H65sA
C.1

السجون المصيرية

قصة البصائر الوثائقية للتاريخ

في عهد الاحتلال الانجليزي

سجن الجسم خير
من سجن الضمير

(بقلم)
أحمد علي
(المحرر بمجمع البحوث الإسلامية)

﴿ حقوق الطبع والترجمة محفوظة ﴾

(الطبعة الأولى)

﴿ سنة ١٣٢٩ هـ ١٩١١ م ﴾

طبع بمطبعة النجاشي بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

قناة البصائر الوثائقية للتاريخ

المقدمة

الحمد لله الذي قدر للانسان السجن في البطن وهو جنين مستكن قبل أن يتمثل بشرا سويا سبحانه من علمه سمع نداء نبيه ونس عليه السلام وهو في بطن الحوت وكان ندائه في الظلمات الثلاث نداء خطايا والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد واضع شرعة العدل ومانع عباد الله نواويس الحرية الذي حكم البلاد وساس العباد بغير أن يتخذ لتعذيب الناس سجنا ولا مطبقا . النبي العربي الأمي الذي كانت أحكامه خيرا مطلقا وعلي آله وصحبه الذين نصروا الحق وأقاموا قواعد الجزاء بالصدق فكانت أيامهم صلاحا وأنتجت أحكامهم فلاحا

أما بعد فان البلاد المتمدنية التي انتشرت فيها الحضارة مقترنة بنشر راية العدل وأقيمت فيها الحدود مرتكزة على الرأفة يبنى الانسان لم تكن لها تلك المترلة الرفيعة ولم يتسع نطاق عمرائها الا بعناية كل امريء بالظروف التي تحيط به من سعد ونحس وخير وشر وعسر ويسر عناية فائقة منحوت في لجتها سفينة حاله متوخية التيار الذي ينفع الامة والبلاد

فاذا تربع وزير في دست وزارة مثلا فلا يكاد يزائل كرسيه حتى يلقي الى أمته كتابا بما وعاه صدره من الاسرار وما وقف عليه من التجارب والاختبار فيكون قوله كالرهم وضع على السكوم فأطفأ حرارة حروقها . هذا نيازي القائد العماني المشهور في دور الانقلاب الدستوري ألم يهد الامة كتابه (خطرات نيازي) عقب ان اشتهر اسمه وذاع ذكره وهذا سعيد باشا الذي تولى الصدارة العظمى وهو الآن (سنة ١٩١١) رئيس مجلس الاعيان ألم يهد الامة كتابه (خطرات سعيد) وقد أودع

كل منهما فيما كتب أسراراً ومعلومات تفيد الأمة في حاضرها ومستقبلها
وهذا اللورد كرومر وكيل الدولة الانكليزية السياسي في مصر لم يكذب بزايل
مركزه في سنة ١٩٠٦ ويخرج من مصر عقب حادثة دنشواي حتى ألقى إلى أمته
كتابه (مصر الحديثة) وقد جعله عباد المال من المستعمرين الظالمين انجيلاً يؤمنون
بما فيه من سهام استعباد المستضعفين من المصريين. وقس على ذلك كثيراً من أرباب
المناصب الذين تحيط بهم أحوال شاذة غير اعتيادية فأنهم لا ينفكون يتفنون بلادهم
بما وقفهم اليه المصادقات ومن أجل ذلك اعتاد القوم أنهم إذا كتبوا دققوا فيما يكتبون
أرادت سيدة أمريكية من الكتاتبات أن تكتب فصلاً في احدي الصحف
عن «شعور اللص» حال ضبطه مثلاً بطريركة طراكت عمدا جرمه السرقة (وكان
ماسرقة شيئاً قليل القيمة) ولما مثلت أمام المحكمة قالت أنها تعدت ذلك
لتكتب بوضوح شعور السارق وقت ضبطه فدوّن قولها في سجل المحكمة وحكم عليها
القاضي بغرامة طفيفة مراعاة للنظام العام

وهذه حادثة مسر «لينف» خليصة الدكتور «كربين» الانكليزي (وقد
حكم ببراءتها وحكم عليه بالاعدام) الذي قتل زوجته وهي حادثة توضح لنا كيف
يقدّر غيرنا الكتابة عن خبرة عملية حق قدرها للفائدة العمومية ووصول الكاتب
إلى لب الحقيقة

قبض على تلك السيدة مع خليلها بدعوى اشتراكا في قتل الزوجة ولما حبست
لم ينجل والدها من أن ابنته عشيقة لرجل قاتل لأضعف انسان والطف جنس مع
ما في هذه الصفة من الرذيلة المزدوجة بل قدم إلى احدي المجلات الانكليزية رسالة
من قلم ابنته وصفت فيها حالتها في السجن ولما رأي مدير المجلة رواج العدد الذي نشر
فيه هذه الرسالة طلب إلى والد الفتاة أن يواليه برسائل مثلاً فأخذت ابنته تكتب
رسائل أخرى توضح فيها شعورها وتصوراتها في السجن فكان ذلك داعية إلى ربح
ادارة المجلة أرباحاً طائلة وحصول والد الفتاة السجينة على جانب غير قليل من هذه الأرباح
والذي يظهر لأول وهلة هو أن رسائل تتعلق بشخص سجين كائناً من كان
ليست بذات بال ولكن القوم الذين يعنون بالاشياء لذاتها يعرفون أن ذلك شيء

يلتصق بالحقيقة انصافاً لانقسام له وهو لذلك عندهم قيم ذو بال وفوق الذي قدمنا
يبيح عندنا دليل جديد على ان الكتابة في سجون انجلترا غير محظورة خلافاً للمتبوع
في السجون المصرية التي أنشأها الاحلال الانكليزي

وانه ليحزن المصري أن يترفع الوزير في دست الوزارة عمراً أطول من عمر عشر
وزارات في غير هذه البلاد ثم يخرج من وظيفته قانعاً بأن يلقب بـ (الوزير الخطير)
وهو مع هذه الخطورة الموهومة لا يكتب حرفاً يستفيد منه هو نفسه أو يفيد به غيره من
أهل وطنه حتي أصبحنا نظن ان وزراءنا أميون لم يكن لهم عمل في الحكومة الا توقيع
الاوراق كما كان يفعل (الكشاف) في قديم الزمان

وليس هذا حال الوزراء عندهم بل حال كل ذي منصب كبير (ويستثنى من
ذلك المرحوم علي مبارك باشا والى أعماله من هبة باشا وفندي زغلول باشا) حتي أن
من يموت منهم لا نجد عنده مذكرة تعرف منها شيئاً عن ماضى حياته وربما التمس علي
وارثيه تاريخ ميلاده وبهذا الاهمال المغيب ضاعت حقائق عدة تخص مصر في تاريخها
الحق وتفيد المصريين في أساس السياسة الحاضرة

نعم ان بين أيدينا الكتاب الذي نشره باقوص نوبار باشا بعد وفاة والده نوبار
باشا الوزير المعروف ولكنه ليس بكتاب تاريخ صحيح لرجل كبير تم علي يديه
كثير من الاعمال الخطيرة سواء كانت شرا علي مصر أو خيراً لها وهو أشبه يكتب
للدائح والتبرير منه بكتب التوضيح والتقرير وفيه كثير من الوقائع المخالفة للتاريخ الصحيح
فمن أجل ذلك تجاسرت (وان كنت غير أهل لذلك) علي أن أجري علي سنة
أهل التمدين من تحويل الظروف الخاصة الي ما يعود علي الامة بالمنفعة العامة فلم أك
أرمي بتلك القضايا المعلومة حتي وضعت في ذاكرتي كل ما وقع تحت نظري في السجن
باحثاً أسبابه وعلة فاحصاً مسبباته ومعلولاته مدللاً بالمقدمات علي النتائج حتي خرجت
من ذلك علي أن كل شيء في مصر يجري علي محور السياسة التي صارت تكتنف
المصري من جهاته الست وان الاحلام التي نراها في المنام تكاد أن تكون السياسة
سداها ولحمها

لم تكد تفتح لي أبواب السجن ويعود اليّ ما سلب من حريتي الشخصية حتي

أخذت أنشر على الناس في جريدة العلم (التي هي اللسان الرسمي للحزب الوطني) ما وعت ذا كرفي خلال الستة عشر شهرا التي لبثتها سحينا وقد رأيت أن أجعل لكل شهر مقالا فكانت عدتها مطابقا لعدة الشهور

وأصرح بانني خالفت في هذا المذهب ما سار عليه السابقون في هذا الطريق من المصريين الذين يرون ان البحث في هذه الامور مجلبة لشبهة غير محبوبة ، ولما رأيت الطبقة التي يعتقد برأيها من المشتغلين بالفتاوى يرغبون في جمع ما نشرته في مجلد يحفظ الرجوع اليه على مدى الزمان ليكون برهانا على سوء الادارة الانكليزية في السجون المصرية أجبتهم الي رغبتهم مع التوسع في الموضوع (وأنا أعتمد في نفسي المعجز والقصور) ولم أقصر على جمع المقالات الست عشرة التي نشرتها في جريدة العلم بل خذوت خذو « المقريري » « المؤرخ الاسلامي » « جون هوارد » المصلح الانكليزي وسواء من امثال « بلا كستون » و « بنام » و « ايدن » وغيرهم ممن كانت لهم الباع الطولى في الدفاع عن سكان السجون

ولا جرم ان هذا أول كتاب من نوعه أخرج للناس في اللغة العربية فاذا جاء أقل مما أروم فهذا ليس قصدي لعجزني عن تكميل نفسي وأملني في من يحى بعدي أن يكون أطول مني باعا وأوسع اطلاعا وليس التقدم دليلا على القدرة والفضل كما قال الاقدمون بل هو ظرف يسوقه الزمان عفوا للمتقدم وفضل المتأخر على المتقدم بالاثقان والكمال

واني أبرأ الى الله تعالى أن أقصد من كتابي هذا غير خدمة النوع الانساني على اختلاف في الملل والنحل وسيبقى على مر الزمان نامقا بكلمة (فيكتور هيجو) الشاعر الفرنسي الشهير « الرحمة فوق العدل »

ولقد قسمت هذا الكتاب الى ثلاثة أجزاء (فالجزء الاول) يشتمل على أربعة فصول . الاول منها يشتمل على مناجاة الخيرية وبحث عن تعريف السجون لغة والفصل الثاني في تاريخ السجون قديما وفيه كلام عن ستة أنواع من السجون في عهد الرومانيين والسجون في الشرق والسجون عند العرب في الجاهلية والاسلام وسجون الهند القديمة منذ سيادة المسلمين وطرق تعذيب المسجونين المسيحيين بعضهم بعضا

لاختلاف المذاهب النصرانية

والفصل الثالث فيه بيان مستفيض عن سجون إنجلترا وأسماء مصلحيها ونظام العلامة « بنام » وتقسيم المسجونين بحسب أنواع جرائمهم وأشغالهم وما كلفهم ونظافتهم وصحتهم وتشغيلهم وعقابهم وملاحظاتنا على ذلك وعقوبة النفي في إنكلترا والسجون في أيرلاند.

والفصل الرابع في سجون فرنسا وأرنج سجن الباستيل وسجون أمريكا وأنواع سجون أوروبا وسجن البلجيك والنمسا وإيطاليا وألمانيا والدولة العلية ثم كلام إجمالي عن سجون بقية الممالك.

(والجزء الثاني) ينقسم إلى أربعة فصول فالأول فيه بيان الطريقة التي وصلت بها إلى السجن وأدوار القضية الأولى في المناظرات النيابة والحاماة والاحكام في الدرجتين الأولى والثانية وكذلك القضية الثانية.

والفصل الثاني فيه بيان مركزي في السجن ووصفه ومن هم زملاؤنا وزيارتي ومعاملي أكلًا ومنامًا وعملًا وحديث مع بعض رجال النيابة والفصل الثالث عن سلوكي في السجن وحكاية العفو والمضايقة وعودة صدور جريرة القطر المصري وبدء المقاومة والاجرة التي أعطيت لنا . والفصل الرابع فيه كلام عن انتقالنا إلى سجن الاستئناف وما رأيت فيه ومن رأيت وملاحظات عمومية.

(والجزء الثالث) ينقسم إلى أربعة فصول وفيه عدة آراء عن السجون المصرية منها رأي محمد رفعت باشا وكيل مصلحة السجون السابق ورأي محمد قطبي بك الوكيل الحالي ورأي الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش . ثم كلام عن ماهية السجون قبل الاحتلال وحادثة المرحوم الامام الشيخ محمد عليش من كبار علماء الأزهر الذي رفض قبول العفو عنه وقصيدته في السجن ثم لائحة السجون.

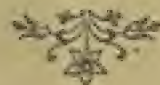
والفصل الثاني فيه كلام عن الاحتلال والسجون الحاضرة وأقوال اللورد كرومر عنها من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٠٦ وأقوال السر ألدون غورست من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩٠٩ وتعليقات في الحواشي على أقوالها ثم كلام مفصل عن السجون في عام سجننا وأقوال كولس باشا متش غومر.

السجون والملجأ المخصوص لاصلاح المجرمين وصورته من الخارج ووصفه من الداخل
بقلم سجين فيه

والفصل الثالث فيه ذكر الاسباب التي حدثت بي الى تأليف هذا الكتاب
وتفصيلات عن هياج المسجونين في سجن الحضرة بالاسكندرية واطلاق الرصاص
عليهم وقتل واحد منهم وكلام عن هياجهم في سجن الدنا وطوره ثم الست عشرة مقالة
المشهورة والوحشية في عهد الاحتلال وأقوال نصراء الانسانية من الاوروبيين والجدد
في السجون المصرية والانكليزية

ثم نظام جديد عن السجون التي تصلح لمصر حاضرا ومستقبلا وخطبة المسير
نأفت رئيس جمهورية الولايات المتحدة في مؤتمر واشنطن لاصلاح السجون وطريقة
الغذاء ورأي الفيلسوف سبنسر في صلاحية
والفصل الرابع في احاديث المسجونين ومكاتبهم وحقيقة حافظ نجيب المحتال
الشهير وجولستين المعتدي على هارفي باشا حكمदार العاصمة والحديث الذي جري
لنا معه وكتاب من سجين وهو ختام هذا الجزء

هذه هي مشتملات الكتاب الذي أطرحه اليوم بين يدي الجمهور وأنا أضمن
به من أن أجعله هدية الى عظيم من العظماء طمعا في جاهه أو نواله بل أقدمه الى الشعب
المصري الكريم الذي من صميمه خرجت ومن أجله سجننت وفي حبه أوديت ولا
أطمع منه الا في أن يشهد امام الاجيال المقبلة اني من أصدق المحاصنين لأمي وبلادي
احمد حلمي



الجزء الاول

الفصل الاول

كلني الى الحرية

أيها الملك المقدس الذي برقر في جناحيه فوق رؤوس بني الانسان في البدو
والحضر وعلى ظهور الوحوش من كواشر الحيوان بين الحجر والمد الى معالي معانيك
الفاخرة ارسل نحية قلب مكلوم قد عذب بك الجلال والجلال فأنت يا ملك الحرية
غاية القصد ومنتهى الآمال ومن أجل ذلك نحتل الاسى ونستعذب الآلام فتدلل
كيف شئت وبالغ تبها ودلالا فانا وشفتنا من مياه النيل مدام غرامك واستنشقتنا في
نسب « القطر المصري » حبك العذري فابتعد ان شئت واقرب ان اردت وضع
في سبيلنا اليك العقبات فانا عن مواصلة السعي اليك لا تقتر لنا عزيمة ولا نخمد لنا
حمية ولا تني منا همة حتى ندنو اليك زلفي ويخفق جناحك فوق رؤوس ابناء مصر
جميعا كما يخفقان على غيبتنا من الشعوب الحرة وانا لا نياس من القفر بهذه الامنية
الغالية عاجلا كان او آجلا اذ « لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة »
فجهدنا في سبيل الحرية متواصل وعملنا لنيلها بلا فاضل فلا يخيفنا في جهادنا اضطهاد ولا
بحول يبتلى وبين خائتنا استبداد وسواء عندنا في نشداتها الفضاء الفسيح الارجاء
ومثابة التعس والشقاء فبعدنا لكل حياة بلا حرية لأنها شقاء وبلاء ولو كان الخبز
والديباج فراشا والسندس والاستبرق لباسا واللوز وماء الورد طعاما وشراها فالحرية
كما يقول رجالها لا ثمن لها

فلتحي الحرية وليسقط اعداؤها



(المؤلف بعد خروجه من السجن وهو شاعر في وضع هذا الكتاب) (١)



تعريف السجون لغة

قال في لسان العرب جزء ١٧ صفحة ٦٤ و ٦٥

(سجن) السَّجْنُ الحبسُ والسَّجْنُ بِالْفَتْحِ الْمَصْدَرُ سَجَنَهُ يَسْجُنُهُ سَجْنًا أَيْ حَبَسَهُ وَفِي بَعْضِ الْقِرَاءَةِ قَالَ رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ وَالسَّجْنُ الْمَحْبُوسُ وَفِي بَعْضِ الْقِرَاءَةِ قَالَ رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ فَمَنْ كَسَرَ السِّينَ فَهُوَ الْمَحْبُوسُ وَهُوَ اسْمٌ وَمَنْ فَتَحَ السِّينَ فَهُوَ مَصْدَرُ سَجَنَهُ سَجْنًا وَفِي الْحَدِيثِ مَا بِي إِلَّا أَحَقُّ بِطُولِ سَجْنٍ مِنْ لِسَانٍ وَالسَّجَانُ صَاحِبُ السَّجْنِ وَرَجُلٌ سَجِينٌ مَسْجُونٌ وَكَذَلِكَ الْأَثْنَى بغير هاء والجمع سَجَنَاءُ وَسَجَنِي وَقَالَ اللُّغَوِيُّ امْرَأَةٌ سَجِينٌ وَسَجِينَةٌ أَيْ مَسْجُونَةٌ مِنْ نِسْوَةٍ سَجِينِي وَسَجَانِي وَرَجُلٌ سَجِينٌ فِي قَوْمٍ سَجَنِي كُلُّ ذَلِكَ عَنْهُ وَسَجَنَ السَّهْمَ يَسْجُنُهُ إِذَا لَمْ يَبْقَ وَهُوَ مِثْلُ بِذَلِكَ قَالَ

وَلَا تَسْجُنِ السَّهْمَ إِنَّ لِسَجْنِهِ عَنَاءً وَتَحْمِلُهُ الْمَهَارِي النَوَاجِيَا

وجاء في دائرة المعارف في مادة (سجن) ما يأتي

السجن أو الحبس هو الحبس وهو مكان يحبس فيه الذين يحكم بارتكابهم الذنوب واقتراف الجرائم التي تستوجب السجن ويعترفون بارتكابها أو يتهمون فقط ولا يقرون بصحة التهمة الملقاة عليهم • وقد يكون السجن لغير ذنب كما لو كان لذين وقد أبطلته الدول المتقدمة (يعني في أمور الديون) أو يكون (أي السجن) للوقوع بين العدو كأمرى الحرب وما شاكل •

الفصل الثاني

تاريخ السجون القديمة

ان السجون التي هي من وسائل حفظ الراحة بين الشعوب قديمة العهد وأول ذكر ورد عنها في التوراة أنها هو سجن « يوسف عليه السلام » في سفر التكوين مع أنه كان بريئاً مما اتهمته به امرأة « فوطيفار »

وقد ورد في القرآن الكريم عن هذا السجن قوله تعالى عن لسان زليخة امرأة عزيز مصر تخاطب نسوة في المدينة

(قالت فذلكن الذي لم يمتحى بها ولقد راودته عن نفسه فاستعصم ولئن لم يفعل ما أمره لیسجنن وليكونن من الصاغرین . قال رب السجن أحب الي مما يدعونني اليه والا تصرف عني كيدهن أصب إليهن واكن من الجاهلین) . . .

(ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين ودخل معه السجن فتيان) (وقال للذي ظن انه ناج منها اذكرني عند ربك فانساها الشيطان ذكره فلبث في السجن بضع سنين)

ويؤخذ من هذه الايات الكريمة ان السجون المذكورة في التوراة كانت أولا بلا احكام وان مجرد مشيئة الحاكم كافية لايداع السجن بلا مدة معينة وكذلك الخروج نانيا كانت اجتماعية أي ان المسجونين يجتمعون في صعيد واحد ثالثا كان المسجون داخل السجن حرا اذا لم يقصد تعذيبه وكان من الجائز له الكلام مع الآخرين .

ويؤخذ من بعض الآثار ان الكتابة كانت جائزة في السجون القديمة وخصوصا الاسلامية منها

فلقد روي عن أمير المؤمنين هارون الرشيد انه وجد على أبي العتاهية الشاعر المعروف فأمر بحبسه وجعل عليه عينا ينقل اليه ما يقول فراه يوما قد كتب على الحائط هذين البيتين

اما والله ان الظلم لؤم وما زال المسىء هو الفلحوم
الي ديان يوم الدين تمضي وعند الله نجتمع الخصوم

ومن حسن حظ أبي العتاهية انه لم يكن سجيناً في السجون المصرية والاعقب على الكتابة بالجلوع والافراد ولكن لما بلغ أمير المؤمنين ما كتب أبو العتاهية بكى ثم أحضره واستحله وأعطاه ألف دينار^١

ولنعد الى ما جاء في التوراة عن السجون قدي في غير سفر التكوين الذي وردت فيه أنباء سجن يوسف عليه السلام اشارات كثيرة عن السجون في عدة من الاسفار الاخرى وقد أكثر الكتاب اليونانيون من ذكر السجون في توارخهم وهي عندهم عبارة عن غرف أو قاعات غير منتظمة او دهايز تطلق فيها السجناء حرية مواجهة اقر بانهم واصدقائهم ولكن هذه المواجهة في مصر بشروط منعها اخف منها وطأة وهو ما أثرته لنفسه في مدة الستة عشر شهراً التي حُبست فيها فلم اقابل اياً من اهل بيتي وكل الذين واجهتهم كانوا من **صفوة فيلاد** وكلاء أعمالهم وقد اثبتت كتابات «سقراط» ان المسجونين كانوا في العهد اليوناني على جانب كبير من الحرية ما عدا أرباب الكبائر والجرائم الفظيعة

﴿ ١ - السجون في عهد الرومانيين ﴾

يؤخذ مما ورد في العهد الجديد وفي تاريخ الكنيسة ان في الدولة الرومانية كان يوجد في كل مدينة من بلاد هذه الامبراطورية سجن وكان المسكाम الرومانيون يهتمون بتنويع معاملات المسجونين على قدر استحقاق كل منهم ويقومون بكل سجن مأموراً بيده سجلات يقيدها فيها اعمار المسجونين وعددهم والذنوب التي ارتكبوها والمعاملة التي ينبغي اجراؤها لهم

وكان في الامبراطورية الرومانية التي نحن بصدددها سجون حرة غير السجون المذكورة لا يوضع فيها المسجونون في غرف بل يوقفون في المواضع المخصصة تحت النظارة والمراقبة عن بعد وكانوا أحياناً يكتبون بايقاف المسجونين في يومهم ومنعهم عن الخروج منها

ويستخلص من أبواب التاريخ الروماني ان الرومانيين أول من عني باصلاح

(١) راجع فصل اشتغال الناس بالزراعة في عهد الدولة العباسية من تاريخ

التمدن الاسلامي الجزء الثاني

السجون واللائعات الى حالة المسجونين وظل ذلك مرعي الجانب الى ان سقطت دولتهم فذهبت اصلاحاتهم بهذا السقوط ثم ساءت احوال السجون في كل البلاد التي كانت تابعة اليهم بما فيها أوروبا وظلت كذلك الى عهد ليس بعيد

٢ - السجون في الشرق

كلن أو باب الجرائم والآثام يوضعون في دهايز أو حفر عميقة رطبة تضر بالصحة كاتي وضع فيها « جفرتا » على مارواه « سالوست » وكان المسجونون المحكوم عليهم بالقتل أو بشرب السم يقتلون غالبا داخل السجون كما هي الحال في هذا العصر بمصر أخيرا وانكسرا من زمن وأمريكا

ولم يكن للسجون والعقوبات بأنواعها قواني أو نظامات في البلاد الشرقية في العهد القديم بل كانت السجون تستعمل في الغالب واسطة لاياف المراد عقابهم ومن ثم يعذبونهم بأنواع الآلام ويكبرون لهم من الاغلال والقيود مهما كان الذنب طفيفا وكان المالك والوالي هو الأمر المطلق التصرف بسجن ويسرح ويقتل ويعذب كما يشاء ولا رقيب عليه ولا محاسب ولم يكن هناك مدة معلومة لسكل نوع من أنواع الجرائم ولم يكن القصد من السجن الا التعذيب والتكيل دون التهذيب والاصلاح وأساس المعاملة الاستبداد ومشيئة المالك واستمر ذلك زمنا طويلا

٣ - السجون عند العرب

كانت سجون القبائل في البادية متقلة مثلهم بطبيعة الحال وكان السجن عندهم عبارة عن التكيل بالاغلال واعتقال السجين تحت المراساة فاذا نفذ في السجن أمر وليه سرح أو قتل أو افتدى نفسه بمبلغ معلوم واستمر هذا شأن العرب الرجل في جاهليتهم ولا يزال كذلك الى الآن على الأرجح

أما من تحضر من العرب وخصوصا أهل اليمن فقد استعملوا السجون الثابتة وباختلاطهم بالفرس نقلوا اليهم أنواع سجونهم واستعملوها فيما جاور بلادهم من شواطئ الفرات ودجلة كالمدينة وسائر بلاد العراق

٤ - السجون في الاسلام

كان الصدر الاول من العهد الاسلامي خلوا من السجون حتى خلافة أمير المؤمنين

عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأتخذ حبسا كبيرا وسار على ذلك سائر الخلفاء
وفي بغداد آثار حبوس العباسيين الى اليوم باقية اطلالها وأشهرها حبس موسى
الكافظم الى شرقي دجلة وشرقي جنوب الرصافة

ولما انتشر الاسلام في اقطار الارض اضطروا الى الاكثار من السجون حتي
انهم لم يسبروا فيها على نسق معلوم ونظام مخصوص في اول الامر وقد أوضح المقرئ
المؤرخ الاسلامي ذلك النظام فقال

« لما انتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب ابتاع من صفوان بن أمية دارا
بمكة بأربعة آلاف درهم وجعلها سجنا بحس فيها • ولهذا تنازع العلماء هل يتخذ
الامام حبسا على قولين فمن قال لا يتخذ احتج بأنه لم يكن الرسول صلى الله عليه
وسلم ولا خليفته من بعده حبس ولكن يعوقه بحكم من الملكة أو يقيم عليه حافظا
وهو الذي يسمى العريم • أو يأمر غريمه بملأزمته ومن قال أن يتخذ احتج بفعل
عمر بن الخطاب ومضت السنة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر
وعمر وعثمان وعلى أنه لا يحبس على الديون ولكن يتلزم الخصمان وأول
من حبس على دين شريح القاضي وأما الحبس الذي هو الآن فإنه لا يجوز
عند أحد من المسلمين ذلك أنه يجمع الجمع الكثير في موضع يضيق عنهم
غير متمكنين من الوضوء والصلاة وقد يرى بعضهم عورة بعض ويؤذيهم الحر في
الصيف والبرد في الشتاء وأما سجون الولاة فلا يوصف ما يحل بأهلها من البلاء
واشتهر أمرهم أنهم يخرجون مع الاعوان في الحديد حتي يشحنوا وهم يصرخون في
الطرق « الجوع » فما تصدق به عليهم لا ينالهم منه الا ما يدخل بطونهم وجميع
ما يجتمع لهم من صدقات الناس يأخذ السجان وأعران الوالي ومن لم يرضهم بالغوا
في عقوبته وهم مع ذلك يستعملون في الحفر والمئات ونحو ذلك من الاعمال الشاقة
وقد قيل ان أول من وضع السجن والحرس معاوية وقد كان في مدينة مصر وفي
القاهرة عدة سجون »

﴿ ٥ ﴾ - نوع من سجون الهند الاسلامية قديما

وطالعنا في « تحفة النظار » نوعا من أنواع السجون عند المسلمين أيام سيادتهم

على الهند في القرن الثامن للهجرة ذلك ان السلطان أبا المجاهد محمدا لما ولي الهند
بعد والده السلطان تغلق كان كثير العطاء كثير الفتك
فمن نوادره انه زف أخته الى أمير من أمراء دولته يدعى « سيف الدين غدا »
وبعد عشرين يوما أراد الدخول الى دار السلطان بلا إذن فمنعه الحاجب بحذبه من
ضيقته وعادة رجال الهند في ذلك العصر جلدل الشعور كالنساء فضر به الأمير
بالمصا حتى ادماه ولما شكوا الى السلطان أحاله مع زوج أخته على القاضي فحكم
بسجن الأمير وقد بات ليلة بلا فراش ولا طعام لان ذلك لا يكون الا بأمر السلطان
وأمر هذا السلطان ذات مرة بسجن الشيخ شمس الدين بن تاج العارفين
وكان ساكنا بمدينة كول لأنه نقل الى السلطان ان هذا الشيخ أتى على أمير من
الخارجيين عليه ثم سجن معه ولما دخل المدينة والمحاسب فكان المسجونون
يخرجون مع بعض السجناء فيسألون الناس ما يقتاتون به ثم يردون الى السجن
وهذا يؤيد ما رواه المقرئ

٦ - التعذيب في السجون

لم يكن الغرض من السجون عدلا ان تكون دار عذاب وهوان كما كان يفعل
الجبارون في كل أمة بل الغرض منها أن تكون للردع والاصلاح ومن أفلح ما قرأناه
من أعمال الجبارين ما ورد في كتاب (السلاسل التاريخية في أساقفة الأبرشيات
السريانية) الذي طبع في بيروت سنة ١٩١٠ قلا عن الرسائل السياسية المحفوظة
في نقارة الخارجية ياريس وهي التي بحث بها سفير فرنسا في الاستانة الى الملك
لويس الرابع عشر أي قبل الثورة الفرنسية الكبرى
فلقد جاء في ذلك الكتاب ان طائفة اليعاقبة لما اضطهدت مخالفيها من التصارى
صارت تقاومهم مقاومة عنيفة ومما فعلته ان البطريك بطرس السادس عند ما وصل الى
طرابلس الغرب في عام ١٧٠١ نجح في تغيير عقيدة اليعاقبة وكنسهم فحق عليه
قساوستهم وأوعزوا الى البطريك افرام بالقسطنطينية فحصل على أمر بالقاء القبض على
البطريك وحبسه وفعلا حبس في سجن ضيق مظلم عند باب قسرين مع مطران
حلب وبضعة من الكهنة ونهتهم اتباع الكنيسة الغربية وما زالوا في ذلك السجن

حتى مثلوا بين يدي المحكمة وفيها ضرب كل منهم ثمانين ضربة بالعصى وكان الجلاد ينادي لكل ضربة قائلا : (هذا جزء كل راعب افرنجي) ثم أعيدوا الى السجن فلبثوا ثمانين يوما ور بطوا بحبل واحد في أيديهم وأعناقهم وسيقوا ماشين على أقدامهم في طريق اسكندرونه ووجهتهم ادرنة ولما خارت قوى البطريق في الطريق اركبوه على بغل مقيدا بالحبال وممدودا على بطنه ثم جعلوا رأسه لذي ذيل المطية . وقد مات واحد من هؤلاء المعضنين بعد وصوله الى ادرنة بساعتين . أما الباقون فأودعوا في مكان مظلم وكانوا يقضون أوقاتهم بالمطالعة في الكتب والصلاة وما زالوا كذلك حتي قتل البطريق مسموما في القهوة



هذه صفحة من صحف الجبارين في العصور المظلمة ولكنها مع شدة سوادها الحالك لم تكن لتقوى على أن تمنع المطالعة في السجون ولا الصلاة كما رأينا في السجون المصرية وكما جرى لنا بالذات

الفصل الثالث

﴿ ٧ ﴾ — السجون في انكلترا

كانت السجون في انكلترا أشد أنواع السجون شرا وأسوأها حالا الى أن قام « جون هوارد » وانتقدها انتقادا مرا وندد بالقائمين بشؤونها وطلبهم بإصلاحها فقرر سنة ١٧٧٤ الغاء الرسم الذي كان يؤخذ من المسجونين وفي سنة ١٧٧٧ نشر هوارد مؤلفا في حالة السجون في انكلترا وفي ويلس وتبعه « بكاريا » فنشر في هذه السنة مؤلفا موضوعه « الجريمة والجزاء » وبحث كل من السر « ويليم بلاكتون » والمستر « بنام » والمستر « ايندن » في حالة السجون والمسجونين بحثا مستفيضا فالتوها بيئة معاملة ومضرة صحة ومفسدة أخلاقا

وفي سنة ١٧٧٨ قررت الحكومة انشاء سجون كبيرة منتظمة تتوفر فيها شروط الصحة والراحة وأطلقوا عليها اسم « بيوت التأديب » ووضعت لها قانونا جديدا

أساسه استبدال نفى المجرمين الى المستعمرات بوضعهم في سجون منفردة يشغلون فيها شغلا منتظما و يتعلمون التعاليم الدينية التي ربما يكون من ورائها اصلاحهم وتعودهم على الاعمال وردع من سواهم

ولكن انفاذ هذا القرار أرجو ولم ينفذ • ولبت المطالبون باصلاح السجون ينتظرون قيام الحكومة بالاصلاحات المطلوبة فلم تفعل ولكن العلامة (بنّام) نشر مؤلفا جليل القدر في عام ١٧٩١ وهنا يمكننا أن تأتي على خلاصة ذلك المؤلف لاهيته في اصلاح السجون القديمة

جاء في أصول الشرائع ما يأتي ملخصا

ليست تربية الانسان الا نتيجة الاحوال التي اكتسبته وهو صغير والقيام بتربية طفل عبارة عن النظر في أحواله وجعله يحسن السبل فيها التأثير عليه كيف يريد المرء بانثناء الاشياء التي تعرض اليه واختيار الاحوال التي يوجد فيها ولكن قد لا يتيسر لشخص واحد أن يقوم بملاحظة أشخاص متعددين بل ان أشخاصا متعددين يعسر عليهم أن يلاحظوا فردا واحدا تمام الملاحظة ولكن الافراد تتغير والافهام تختلف والطرق تتعدد

فما هي اذا احسن الطرق وأقربها في هذا الباب ؟ لا شك هي التي تمكن الفرد من مراقبة كثيرين مراقبة حقيقية تامة خصوصا في السجون

آراء العلامة بنّام

١ - اصلاح السجون

كان العلامة بنّام أول من اعتدى الى طريقة توصل الحكومة الى معرفة سير المسجونين ودرجة تقدمهم في التهذيب وممكنها من تنظيف أمانتهم وحفظ صحتهم وإيجاد النظام بينهم وأشغالهم فيما تأتي منه المنفعة داخل تلك الأكن التي طالما تئن ربحها المادي والادبي . وقد جعل قاعدة أبحاثه تأييد النظام والأمن العام مع الاقتصاد في المصاريف



(٦) المسجونون وهم ينقلون الاتربة في عربات السكة الحديدية المتقلة بالدلتا



وطريقته هي بناء مكان لسجن المجرمين على نسق يكون فيه كثير من المسجونين في قبضة رجل واحد وتحت مراقبته مباشرة

ووصف ذلك السجن هو بناء على شكل المنشور أو متزاين يكتشف أحدها الآخر وأما كن السجن تكون في الخارج منها وترتفع فوق بعضها ست طبقات وكل مكان له فرجة مظلة على الداخل وتكون الواحبة الداخلية من حديد على هيئة شباك تمكن الناظر من رؤيتها كلها ومحلات كل طبقة توصل الى طريقة واحدة توجد فيها الابواب وفي الوسط برج يسكنه الملاحظون مركب من ثلاث طبقات كل طبقة منها تشرف على طبقتين من السجن وحول البرج ممشاة يسرها سور من خشب متصلا بعضه ببعض اتصالا لا يحجب النظر أن يمر منه ف يرى الملاحظ جميع أماكن المسجونين ولا يرويه بحيث انه في برهة وجيزة يمكنه أن يرى جميع المسجونين وهم لا يعلمون وجوده من عدمه فعم على الدوام في حذر

ثم يتخذ في كل سجن أنبوبة من الصفيح توصل الى برج الملاحظة بحيث ان الملاحظ يخاطب المسجونين ويدير أعمالهم بلا احتياج الى الانتقال أو معاناة المشقة ويجب أن يكون بين البرج وبين المسجونين فضاء كاف حتى لا يتمكن المسجونون من الايقاع بالملاحظين وبالجملة فمجموع هذا البناء أبنية شبيهة بعش النحل كل خلية منه توصل الى نقطة الوسط ويسمى هذا المكان (بالرقبة)

والغرض من ذلك أن وجود المسجونين تحت مراقبة دائمة حقيقية تبعد عنهم فعل الشر بل تنسبهم ذلك الشر بحيث لا يريدونه ومن فوائد هذا المكان أن يجعل بقية الموظفين والخدمة والعمال تحت مراقبة الملاحظ الأكبر كالمسجونين فلا يعملون شيئاً الا ويراه وكذلك فيه فائدة للمسجونين من حيث اتصال شكواهم الى الرئيس لأنهم في السجن الاعتيادي لا يتمكنون من حكاية ما بهم اليه لبعده عنهم فليس لهم من حيلة فيها سوى الصبر والتحمل وذلك ممنوع في المراقبة اذ عين الرئيس في كل مكان فلا يؤذي المسجون من الموظفين ولا المسجونون يقدرون على الايقاع بالعمال وبذلك يتمتع كثير من المخالفات فتقل العقوبات التي تصيب المسجونين داخل السجن وهو أمر مشكور يجب السعي اليه

ومن جهة ثانية فإن ادارة هذه السجون تكون من أدق الادارات وأحسنها في السير اذ الجرائم فيها نرى بمجرد وقوعها لان الجاني والمشتكى والشاهد والقاضي كلهم حاضروها فتحصل الشكوى ويتم التحقيق وتسمع المرافعة ثم يصدر الحكم في بضع دقائق بلا غدر ولا اجحاف في حق من الحقوق ولا خفة ولا طيش ويمكن تخفيف العقوبة جدا اذ لا مهرب منها البتة وتصور ذلك من دواعي الردع عن الوقوع في المخالفة

ولو تأملنا الى القوانين والنظم التي وضعت في اسكنترا وغيرها من البلاد المتقدمة للمستشفيات والمعامل ومحلات الشغل والسجون لرأينا أن واضعها لاحظ فيها واجبات الانسانية والرحمة ووضعها على قواعد التدبير والحكمة وان غايتها الحقيقية هي منع ما يقع عادة في مثل هذه الاماكن من سوء الامور المفاخرة لمكارم الاخلاق المضرة بحسن السير والسيرة وان يقوم كل موظف بما عهد اليه من الواجبات فيجب أن يتردد على الغرف ويتلقى ما يعرض عليه من الشكاوي وعلى الرئيس أن يتفقد حالة الاشخاص وأن يذهب عندهم في وقت لا علم لهم بملاقاته مرة في الاسبوع على الاقل ومن الموظفين من يناط بهم زيارة المسجونين فيسألونهم عن حالهم ويبحثون في ملابسهم وما آكلهم وزيمهم وساعات عملهم وغير ذلك من بقية لوازمهم ومع تعدد الوظائف وزيادة الاهتمام ومعاونة المشاق نرى أن النتيجة الحاصلة واهية جدا بخلاف ما اذا كانت الملاحظة دالة منحصرة في عدد قليل من الموظفين فان الفائدة تكون أعظم وذلك انما يحصل باستعمال السجن الانفرادي

ومن خواص هذا السجن كونه يسهل على كبار الموظفين عملهم اذ القاضي مثلاً السكف بالتفتيش يحتاج في السجون الاعتيادية معها كل نظامها الى تمضية وقت كبير في زيارة القليل منهم وربما لا تنفيذ زيارته شيئاً لضرورة مخالفة تلك الاماكن للاحوال الاعتيادية من عدم النظافة وقلة الاعتدال وهو غير محتاج الى معاونة هذا العناء في السجون الانفرادية فكل الابواب مفتحة اليه ونظرة يسيرة تكفيه لمراقبة مئات من المسجونين ومن الاسباب التي توجب الاشتغال في زيارة السجون الاعتيادية ما يوجد بها طابعا من العفونة والروائح الكريهة بحيث كلما اشددت الحاجة الى زيارتهم قوي الاشتغال منها وكل هذه أمور لا توجد مع السجن الانفرادي وسنرى انه يمكن تنظيف هذه

السجون الانفرادية. كما تنظف مراكب « كوك » أو منازل الهولانديين
وزد على ذلك انه من السهل اخفاء حقيقة حال المسجونين في السجون الاعتيادية
مهما كثرت زيارة المفتشين وتغيرت أوقاتها فينبأ هو مشرف على جهة وإذا بالعمال
يسئون قدمه جهة أخرى ويكون هناك من الزمن ما يكفي لاشعار المسجونين والتنبه
عليهم بما يلزم في تلك الزيارة من الاجابة للمفتش أما في المراقبة فيتعذر ذلك إذ بمجرد
دخوله تنكشف له جميع الاحوال ويضاف الى هذا مراقبة الآل والاصحاب ومن
بصحبة المفتش مما يجعل هذه الطريقة أجل وسيلة للوصول الى الغاية المقصودة
ومن رآه ان الحبس ليس الاحرامان السجين من حريته فلا تليق معاقبته بازيد
من هذا القدر ولا يجوز أن يعذب بالحر أو بالبرد

وقد ذهب قسم كبير الى التشهير بالمرء من اجل من العلماء الى حرمان المسجون
من كل لذة وكل شهوة حتى يقاسى الآلام ليكون ذلك أفضل في رده و انتقدوا
اصحاب هذا الرأي وعدوا هذه الفكرة توحشا وقسوة لا يجوزها العقل ولا تقتضيها
طبيعة العقوبة وقرر فريق عظيم منهم وجوب الاحسان الى المسجونين والارافة بهم
ولنتقل الآن الى البحث عن الباعث على اتخاذ السجن فنقول : من الغرض من
السجن عدول الجاني عن طرق الجنابة وعدم تمكن المسجونين من اتيانها مدة سجنهم
مع ايجاد الوقار بينهم وحفظ صحتهم ونظافتهم ومنع فرارهم وتيسر معيشتهم عند
خروجهم وتعليمهم ما يليق بهم وتعويدهم على الفضيلة وحمايتهم من سوء المعاملة بلا
حق ولا سبب ثم انما اصول على هذه الامور كلها بوسائط تجمع بين الاقتصاد ورغبة
النجاح ووضع نظام يجعل العمال تحت امرة الرئيس والرئيس تحت مراقبة العموم وجميع
البنظامات التي وضعت الى الآن لم تصل الى الغاية المقصودة لكونها اشتدت في القسوة
أوزادت في الشقة أو أوجبت مصاريف باهظة وهذا السبب الاخير هو أكبر
الدواعي في العدول عن أغلب المشروعات التي عرضت في هذا الباب ولذلك يجب في
نجاح هذا المشروع الجمع بين اللين والشدة والاقتصاد
فاللين يحصل بأن لا يعامل المسجون معاملة بدنية تضر بصحته أو بحياته خصوصا
إذا كان مسجوناً لمدة طويلة

والشدة بأن لا تكون حالة المسجون في السجن أحسن منها في الخارج

والاقتصاد بأن يكفي بالاحتياجات الضرورية اللازمة للحياة والمعيشة وان
لا يصرف شيء في طريق شفقة لا تحجب أو شدة لا تليق

فلا تنبغي الشدة في غيره محلها لكون السجن اذا طال يكون بطبيعته أشد وربما
أدى الى الموت والشدة اما أن تكون آتية من المنفذ وهو جوار واما أن تكون آتية
من المقن وهو خروج عن حد الانسانية

واللين في غير محله مضر جداً لان المسجون الذي يرى حاله أحسن منها في
الخارج يميل الى الهناية ليحصل على تلك الحالة وان لم يعمل فلا عبرة فيها لغيره
والاسراف موجب للوقوع في العكس أو العدول عن مشروع مفيد للبيئة
الاجتماعية وقد شاهدنا ان المعامل العمومية من طبيعتها الاسراف وأما المعامل التي
للاعلى فانها دائماً مشعة فيجب ان تكون المنفعة الشخصية موجودة في السجن
حتى يتيسر الاقتصاد

كانت السجون في ماضي تعطي للمتعبدين الذين يدبرون السجون على حسابهم
ومع ما في هذه الطريقة من النزل بالانسان عن مرتبة الطبيعة فان الحكومة الانكليزية
كانت تخاف على المسجونين من عادية أولئك المتعبدين ورغما من المراقبة التي كانت
تحيط بها أعمالهم فرضت على المتعبد غرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل مسجون
يموت أو يهرب وذلك يستوجب بالطبيعة محافظة المتعبد على صحة المسجونين

٢ - فصل المسجونين بحسب أنواع جنائياتهم

أكبر مسألة توجد في السجون هي توزيع المسجونين كل بحسب درجته وما
ينزيم له وأقبح الطرق وأردأها جعلهم في صعيد واحد تنري السارق بجانب القاتل
والصغير أو الهرم والجاني والمدين معاً فتفسد الاخلاق او يتم فسادها ويتعلم كل
مسجون صفة مضاجعه وتذهب صحتهم تراكم انفسهم المتنوعة في مكان واحد فلا
فائدة اذا من حبسهم اذ الاصوات المتابعة وكثرة اللفظ حال الهدوء كل هذه أمور
تشوش ولا تدع للمسجون وقتاً ينظر فيه الى أمره فيتوب ويجهد النفس على حسن
السير والسيرة

ومن نتائج هذه الطريقة أيضاً تقوية القلب على عدم الاكتراث بالعار لان كلا

ناظر لآخيه ومنظور له فلا غتاب ولا نصيحة اذ لا يتصور النصيح من جان لجان لان المرء بعيد في العادة عن الطعن في ذاته فكل واحد يبحث عن اتخاذ الاحبة والاصدقاء ممن يوجد بينهم رغم انه فاذا تمكنت الالفه وضعوا لهم قانونا قام به اشداهم خبثا واخسهم خفقا ثم استأنفوا احكام الهيئة امام انفسهم فيبطلونها ويررجون ويمرجون وهناك يكون الصوت الاكبر لمن ثبت قدمه في الشقاوة والعريضة فيضعف صوت الوجدان الخالص والسريرة الصافية ويقابل هذه الطريقة طريقة الحبس الانفرادي السكلي فانها تحمل الجاني على التفكير في جنايته وما أدت اليه من العذاب فيرجع عن قصده ويتوب عن ذنبه على ان الانفراد السكلي أمر يخالف الانسانية

وقد استنكره المستر « هوارد » أحد علماء الانسكان وهو من عائلة شريفة جدا وأغلب أفرادها من أكبر القواد ومن قواع الادوار وفيه تفكر السجين اذا كان منفردا أمر غير دائم وقد شاهد ان السجناء ان طال مكثهم في حبس الانفراد تسرب اليأس الى نفوسهم واصبوا بالجنون أو فقدوا الاحساس تمام فقدان وبعضهم يؤثرون قتل انفسهم على البقاء في الانفراد

وهذا أمر ينجم عن مناصرة الانسان نفسه أياما وشهورا فاذا كان الحبس الانفرادي مما يكبح جماح النفس النائرة ولكن لا ينبغي التطويل فيه أكثر مما يلزم كما ان الادوية التي من شأنها اصلاح المعدة وتقويتها على الهضم لا يصح استعمال كالأغذية الاعتيادية

وللاخط في فصل المسجونين بعضهم عن بعض اعماؤهم ودرجاتهم في الجريمة وفساد الاخلاق بحسب المعلوم وما يظهر من حال المسجونين وعلامات ميلهم الى الرجوع عن الشر

وطرق التقسيم معلومة لانه اذا صح ان كل مسجون جان فليس كل مسجون فاسد الاخلاق فلا تقاس السرقة بالانحطاب لان السارق جبان والمفتصب ظالم جبار ولا من جني جنابة حمله عليها الفقر كمن كان دأبه فعل الشر والاذي ولا من جني تحت سلطان الخمر كمن ارتكب الأثم وهو متمتع بقواد العقلية ولا من يلوح عليه الاستعداد للارتداد والرجوع الى الطريقة المثلى كمن ظهرت عليه بوادر الاصرار والمغادي في الشرور

فكل هذه الملاحظات تلزم مراعاتها في توزيع المسجونين وإذا تم هذا أمن
السجان من المضاربة والتساب أو الاخلال بالأداب الى غير ذلك ويكون في
المسجونين ميل الى التناصح والتواضع والنظر في ماضيهم والذم لخالصهم والتبصر في
مستقبلهم فتحسن حالتهم

ولا يخفى أن الجمعيات اذا صغر عديدها توزعت المحبة على أفرادها وهي أخت
الفضيلة فإذا وجد بينهم من فيه ثورة أفرد حتى يرجع الى نفسه ويألم بمرة الاجتماع
وعندئذ يرد الى جمعيته

٣ - الاشغال

الشغل لازم للمسجونين لأنه ينبغي ان لا يترك السجناء سدى يتقلبون على جدران
البطالة وهي أم القبايح بل لابد من اشغالهم فيما يفيد الهيئة الاجتماعية مراعاة
للاقتصاد ويفيد المسجونين الذين يحتاجون عند خروجهم من السجن الى شيء من
النقد يساعدهم على المعيشة في مبدأ أمرهم

ومن رأي العلامة بنام الذي قلنا عنه هذا النظام ان اشغال المسجونين يجب
أن لا تكون ثقيلة لما في ذلك من الضرر بصحتهم وهو ينكر الاشغال الشاقة ويستغلها
لان الامة اذا كانت تريد عملا جسيما فلتوصل اليه بالمكافأة لا بالعقاب اذ من
المجور أن يشتغل المسجون الذي قهر على الشغل كالعامل الذي أتاه باختياره حبا في
المكسب ومن الواجب أيضا ان يدوم الشغل سحابة اليوم وان تتخلله أوقات الراحة
والتنفخ للاكل

ومن المستحب أن تنوع الاشغال فينقل المسجون من عمل يجب له الثبات
في موضع واحد الى عمل آخر تبغي فيه الماركة حتى لا تفسد دويرته الدموية

٤ - في الأكل (١)

رأى بعض الباحثين في موضوع السجون ان اللازم تحديد كمية الطعام الذي
يقدم للمسجونين وهو رأي من القسوة بمكان يخالف الإنسانية بالنسبة لمن لا يكفهم
المقدار المعين فمن لم يشبع منهم ذاق ألوان العذاب بين الاكلتين ومن رأي بنام

(١) أضفنا الى هذا الكتاب رأي الفيلسوف سبسر ضمن الفصول الآتية

انه يجب أن يغذى كل مسجون حتى يكتفى
 وذهب بعضهم وضمنهم « هوارد » الى وجوب توزيع الاطعمة للمسجونين
 وتقديم اللحم لهم مرتين كل اسبوع
 وقد خالفهم بنام في هذه النقطة وذهب الى وجوب اتخاذ الاطعمة التي تقدم
 للمسجونين من الاطعمة الاعتيادية جدا في البلد كالبطاطس (فليلاحظ القاري انه
 يتكلم عن بلاد الانكليز) والنباتات

ولكنه رأى وجوب الترخيص للمسجونين بأن يشتروا ما يريدون من الاطعمة
 بما يحصلون عليه من أجرة أعمالهم حتى يكون ذلك من بواعث حملهم على الجهد
 والاجتهاد في الاعمال والميل الى حب السكسب من طريق العمل وهو المقصود
 من السجن (١)

ثم زاد بنام على ما تقدم انه يجب أن تقدم النقود اللازمة لمشتري مشتريات
 المسجونين بصفة كونها هبة أو مكافأة ليكون وقعها في النفس أقوى وتأثيرها على
 الاخلاق أشد

❖ ٥ - في النظافة والصحة ❖

من رأي الباحثين في موضوعنا انه يجب تطهير المسجون قبل ادخاله السجن وان
 يحاط ذلك بصلاة أو موسيقى ليكون مؤثرا على فكره ثم يلبس ملابس بيضاء ليضطر
 الى حفظها نظيفة وينبغي الاستحمام في أوقات معينة ثم تغير الملابس في أيام معينة
 فكل هذه الامور ليست ضرورية في الصحة لكنها لازمة في السجن على انه
 يوجد بين التعم الجسدي واعتدال الملكات النفسانية ارتباط شديد لاحظته كثير من
 المؤلفين فان النظافة تبعد الكل وتحمل المرء على التحرز في أعماله والفكر بالوقار

(١) أي لاجب من أن أولئك الانكليز الذي قرروا في بلادهم هذا المبدأ
 في سنة ١٧٧٧ أي منذ ١٢٣ عاما يشكرون على المصريين حق التمتع بثمرات هذه
 المباحث العلمية فهم يحرمون على المصري أن يربح في السجن ورأيهم يحرمون عليه
 أن يتناول أي طعام كان ولو جاء به من ماله الخاص واذا أنفق مالا جبا للحصول
 عليه ضبط منه ومنع عنه وعوقب عقابا صارما فهل هذا عدل ؟ اللهم لا

في أطواره والرابطة بين نظافة الجسم وطهارة النفس شديدة جدا
وقد حثت الشريعة الإسلامية على النظافة حثا كبيرا وجعلتها من الواجبات الأولية
ومن دواعي حفظ الصحة التمسح في الهواء الطاهر لكن يجب فيه أن لا يكون
سببا في زيادة الصرف أو مخالفا للطريقة التي استعملت في السجن من نحو دوام
الانفصال وإن يحل بالشغل المناسب
ومن الواجب وجوبا فرضيا أن لا يلقى المسجونون في العطلة لأن ذلك مخالف
للحبس الذي غاية ثقيف الاخلاق

﴿ ٦ - في التعليم ﴾

يجب أن يكون كل سجن مدرسة فإن ذلك ضروري أولا بالنسبة للأطفال المسجونين
وربما أوجب نحينا كليا عند الرجال والقراءة والكتابة واحساب لوازم ضرورية
لكل انسان والرسم كذلك مفيد جدا ومن المثل في ادارة السجون استعمال ملكات
المسجونين المختلفة لأن ذلك يعود عليهم بالنفع العظيم (١)
ومن الواجب أن يكون هناك يوم للبطالة العمومية تمنع فيه جميع الاشغال المادية
ويتولى علماء الدين وعظ المسجونين وقتا من النهار ثم يشتغلون بالمطالعة وقتا آخر وهم
جرا (لتقرأ مصلحة السجون وتراجع ضيرها) ولهذا يجاء بالمسجونين في مكان
متسع عام ويجلس كل واحد منهم في مكان مخصوص (لا يقعد القرفصاء كما يفعلون
في مصر) ليلقى عليهم الدرس أو الوعظ أجمعين بحيث يكون اجتماعهم على حالة
لا تضر بالملاحظة

﴿ ٧ - الجزاءات ﴾

توقع الجزاءات على ما يقع داخل السجن بحضور أحد القضاة وهذه أنواع العقوبات

- | | | |
|---|-------------------|-----------------------|
| ١ | سب الغير أو شتمه | جزاؤه القيد وقت معلوم |
| ٢ | ضرب الغير | لبس القميص الضيق |
| ٣ | الامتناع عن العمل | منع الغذاء |
| ٤ | إبرأتم الكبره | الانفراد |
- هذه هي العقوبات فأين اذا
تقوية الجلد الوحشية والعقوبة
من أجل المنوعات ؟

(١) ألم يطلع واضع نظام السجون المصرية على هذا الرأي ما دام المؤلف انكليزيا مثله

٨ - المسجونون الذين يطلق سراحهم

اهتم المؤلفون بمستقبل من يطلق سراحهم من السجون ورأي بعضهم ان الذي يعجز عن إيجاد ضامن يكفل للحكومة سيره في الطريق الاسد بخير في العمل الذي يريد سواء كان في الجندي البرية أو البحرية مع مساعدته بالمال أو الاشتغال في المستعمرات أو دخول مكان تعدد الحكومة لهذا الغرض يعمل فيه ذلك الذي سبق سجنه مع الحرية والتزوج والتعاقد مع الغير

وبالجملة من رأي أولئك العلماء أن تساعد الحكومة المسجون على المعيشة بما فيها الزواج حتي لا يقع في المهاوي التي تدفعه الي ارتكاب الجرائم التي تعيد الي السجن

ملاحظات على ما تقدم

فليقرأ المصري وليحزن لانه متروك للمقادير والمصادفات
نقول ليحزن المصري لاننا رأينا في ما تقدم من نظام سجون الانكليز ان القضاة يعنون بزيارة السجون وتفقد أحوال المسجونين فيها ولكن لم نر ذلك حاصلا في مصر في مدي ١٦ شهرا مكثناها داخل السجون
رأينا القاضي الانكليزي يحضر توقيع العقوبة الادارية داخل السجن ولكن في مصر شيء من ذلك لم يكن

رأينا انه من الواجب التفتيش على ما كولات المسجونين تفتيشا يكفل دوام صلاحها ومنع النش عنها ولكن لم نر شيئا من ذلك في مصر بل رأينا أن الشكوى من رداءة الأكل تعد جريمة يعاقب عليها الموكلون بسجون مصر كل شاك من المسجونين بل انه لما استبدل خبز القمح بخبز الذرة السودانية الرديئة في أوائل سنة ١٩١١ وتوقف مسجونو طره عن أكله أطلق الرصاص عليهم حتي لا يصروا على الامتناع

رأينا في السجون الانكليزية ان أولياء الامور يسألون المسجونين عن أحوالهم ويستمعون شكواهم ولكن في مصر رأينا ان هذا أمر معدوم تماما
رأينا في السجون الانكليزية ان المهمة منصرفة الى منع وقوع الشر بين

المسجونين ولكن في مصر رأينا ان السجناء يتركون في الظلام المالك فيسهل وقوع الشر بينهم ويساعد على ذلك اختلاف الاعمار والاطوار

رأينا في السجون الانكليزية القديمة الجري وراء ما يمنع وقوع العقوبات ولكن في مصر رأينا عكس ذلك بل رأينا ان المسجون يعاقب على وجود شيء يقال بغير حق انه ممنوع مع انه لم يبرح السجن حتي يتهم بأنه هو الذي أتى به واذا كان دخل السجن فالذي أدخله المستخدمون الذين لا يعاقبون

رأينا الشارع الانكليزي ينشد في نظامه ما تقتضيه الانسانية ولكن في مصر رأيناهم يعذبون المسجونين بالبرد والحار وهو ما ينافي الانسانية على خط مستقيم حتي صارت الاصابة بالامراض من لوازم السجن

رأينا الشارع الانكليزي يكتفي بالعقوبة وحده بلا تعذيب ولا ضرب ويمنع استعمال الشدة ويعتبر السجن وحده كافا طال صار شدة ولكن في مصر نرى الشدة من لوازم السجن

رأينا الشارع الانكليزي يعاني حرباً عواناً على الاشغال الشاقة ولكن في مصر لا يكتفي بها بل يضاف اليها التعذيب في الفرقة المخصصة التي أنشئت في لبنان طره بحالة تنافي الهائلة فلم لا تكون سجون مصر كسجون انكلترا المشهورة بالشدة في جميع أنحاء العالم

مضى على آراء العلامة بنجام ٢٧ عاماً كما نصت دائرة المعارف بغير أن تحدث تأثيراً في انكلترا ولكنها كانت كخبرة اتم ذلك الزمن مفعولها حيث أصدرت الحكومة أمراً في سنة ١٨١٧ بإنشاء « بيت التأديب » في (ملبنك) وهو سجن كبير مطابق لنظام بنجام . وهو مؤلف من ستة أبنية ضخمة الزوايا متشعبة عن مركز مسدس الزوايا يرى الواقف فيه كل الغرف التي في البنايات الست

وقد ظل هذا السجن قائماً مدة ٥٨ عاماً وهدم في سنة ١٨٧٥ . وقد أنشئ سجن غيره في سنة ١٨٤٢ في « بنونفيل » أكثر أهمية وكذلك أنشئت سجون عدة في مدائن عدة ومنها سجن « فلهم » الذي جعل حصيصاً بالنساء ويمكننا أن نقول بأن آراء بنجام وأنصاره كانت كشعلة نار علقت بالهشيم لان

الاصلاحات كانت في السجون على اماراد الى سنة ١٨٢٥ ولكن تلك الجرثومة الحبيثة التي تركتها السجون القديمة لم يمكن قتلها واتصار الانسانية على جيوش شرها لقلة المراقبة التي يحسن معها تطبيق أفكار المطالبين بالاصلاح فاستمرت معاملة الموكلين بالسجون للمسجونين سيئة لما في أنفسهم من الميل الى الاستبداد والقسوة وقد كنى الاستمرار على هذه المعاملة سببا لارتفاع الاصوات في كل مكان بالولايات المتحدة وأوروپا منادية باصلاح السجون ثم عقدت الجمعيات لهذا الغرض وفي سنة ١٨٧٢ عقد المصلحون مؤتمرا في لوندرة وأطالوا البحث في هذا الشأن ثم تقرر المبادئ الآتية

- ١ اصلاح السجون من الداخل
- ٢ العناية بالمسجونين داخل السجن وخارجه
- ٣ جعل مدة السجن قصيرة
- ٤ تعليمهم مدة اعتقالهم حرفا تمسكهم من كسب معاشهم في الخارج
- ٥ تهذيب أخلاقهم ليحسن سلوكهم

== النفي في انكلترا ==

قدمنا انه قبل اصلاح السجون في انكلترا كانت العقوبة النفي الى المستعمرات ويحسن أن نعين أصل هذه العقوبة فنقول
ابتدأت عقوبة النفي في انكلترا سنة ١٦١٩ حيث أرسلت الحكومة مائة نفس من حكمت باجرامهم الى « فرجينيا » مرة واحدة ثم أخذت تنابع الارسال وكان أهالي « فرجينيا » من أصحاب الاملاك يستأجرون هؤلاء المنفيين من الحكومة مددا تراوح بين سبع سنوات أو ١٤ سنة وكانوا يهرون عن ذلك الايجار بالبيع وفي سنة ١٧١٨ بلغ عدد المنفيين من هذا القبيل ألفي نفس كل عام (١)
ولما كثر عدد المنفيين قرر في سنة ١٧٨٦ انشاء مستعمرة للمجرمين في أستراليا وقد بلغ عدد الذين أرسلوا الى هذا النفي في المرة الاولى (١٨٥٠) منفيا وقد

(١) ألبس النفي الاداري ضربا من هذا النوع الذي أخفى عليه في انكلترا من أخفى على اليد

أنزلوا في « بورت جاكسون » على مقربة من « سدني » فنشئت فيهم الحيات لقلة العناية بصحتهم (١) ومات منهم خلق كثير ومن وصل الى أستراليا وصل منهوك القوى وقد فُتِكَ بهم الجوع لقلة وسائل الكسب فاضطروا الى أن يعيشوا عيشة البادية وظلوا كذلك الى أن ازداد عدد المهاجرين الى أستراليا فوجدوا لهم عملا في بناء المدن الجديدة ورعاية المواشي والخدمة ثم أخذت الحكومة تساعدهم وتبنيهم أملا كما عند انتهاء مدة عقابهم وتعطيهم تذاكر اعتاق تعفيهم بها من نصف المدة المحكوم بها عليهم فنالوا بذلك نفوذا وصار لهم مركز مهم في المستعمرة فقام المهاجرون الأحرار لمقاومتهم وكانت النتيجة إبطال قلل المجرمين الى أستراليا في سنة ١٨٤٠ وفي سنة ١٨٥٧ صدر قانون يمنع النفي ما لم يكن بأمر خاص من الوزارة . وفي سنة ١٨٦٧ أبطل النفي ابطالا تاما

دخول السجون الأنكليزية

ولنعد الى الكلام على سجون انكلترا فنقول ان المعاملة الجزائية هي على قاعدتين مرعية فالسجون ثلاث درجات الاولى مدتها تسعة أشهر يصرفها المسجون في غرفة منفردا ما عدا ساعات الصلاة والتبوء وتعاطي الحرف . ويعطى كتباً ويعلم التعاليم الديني والقراءة والكتابة (٢) وبعد انقضاء هذه المدة ينقل الى سجن آخر حيث يشتغل مع رفاقه في محلات عمومية ويصرف الساعات الخارجة عن اوقات الشغل منفردا ويشغل المسجونون حرفة مختلفة كالخياطة والسكافة والنسيج وما شاكلها . وقد يشتغلون بالزراعة ومتعلقاتها . وهم أربعة أصناف لكل صنف امتيازات ليست لما دونه ويرتقون هذه الدرجات بما يعبرون عنه (بالعلامات الجيدة) ولا تعطى الا للمجتهدين في العمل بقطع النظر عن احسان الشئ . ويمكنهم أيضا الحصول على تخفيض

- (١) تفشت الحمى الراجعة في الحاريق موطن المنفيين المصريين في شهر أكتوبر سنة ١٩١٠ حتى لم يسلم منها سجين ولا سجان وقد أصيب في أسبوع واحد ١٦٠ نفسا
- (٢) هذا محرم في سجون مصر خوفا من أن يكتب السجين الى التفتيش أو الداخلية أو النيابة منظما من عسف أو شاكيا من جور ولذلك كان يمنع التلاميذ من مذاكرة دروسهم التي تلقوها قبل الحكم عليهم

مدتهم . أما امتياز الدرجات فهي زيادة المحابر الكناية والمواجهات مع الاصدقاء .
وزيادة الحرية في أيام الآحاد لأجل الصلاة وزيادة في الهبات المالية التي يقبضونها
عند خروجهم ولا يكافأون على حسن السيرة ولكنهم يعاقبون على اساءتها بالنزول
الى درجة أدنى وبخسارة امتيازات تحصل بالاجتهاد في الشغل والترسيم في غرف
منفردة بتقليل الطعام وما شا كل ذلك .

ولا يجوز للمدير الحاكم والمدير اجراء القصاصات وذلك ضمن حدود معينة من
قبل الوزارة . وعند حدوث عصيان أو هيجان أو ارتكاب جرائم كبيرة يجوز استعمال
السلاسل والقيود تحت شروط معينة لا يمكن تعديلها (١) وبحق لكل مسجون مكتوبة
الوزارة (ليقراً رجال السجون المصرية هذا وليحاسبوا ضامريهم عما بالناس هم
فاعلمون) وعند الحصول على تخفيض مدة العقاب يطلق سراح المسجون ويعطى تذكرة
حرية ويبقى تحت مناظرة البوليس حتي اذا رجع فارتكب جريمة مما يخالف شروط
التذكرة المعلقة له يرجعونه الى السجن . ومعاملة الاناث كمعاملة الذكور الا أنهم
يحصلن على تخفيض ثلث مدتهن حال كون الذكور لا يحصلون الا على الربع فقط .
واللواتي يحسن سيرتهن يصرفن أشهر السنة الأخيرة في محلات مخصوصة يكون لهن
فيها حرية تكاد تكون تامة . وكان عدد المسجونين في سنة ١٨٧٣ في سجون
المجرمين في انكلترا ١٢٤٥ من ذكور واناث وبلغت مصاريفهم ٣٤٢١٥٨
ليرة انكليزية وبلغ ما ربحوه ٢٢٠٤٩٠ ليرة فيكون الباقي من المصاريف التي
دفعتها الحكومة ١٢١٦٦٨ ليرة . أما أرباح المسجونين فلا تدفع لهم بل يدفع
لهم عند خروجهم ما يكفيهم للقيام بمصاريفهم الى أن يتمكنوا من إيجاد عمل يتعاطونه
ويبلغ عدد الاناث المسجونات في انكلترا ١٢ في المائة من عدد المسجونين
من الرجال

() قد رأينا بأعيننا من فظائع استعمال السلاسل والقيود في سجن مصر ما تقشعر
منه الابدان لسبب وغير سبب كوضع السلاسل في الايدي من الخلف وتقريب قيد
القدمين منها بحيث لا يستطيع المسكبل الحركة لا كل أو قضاء حاجة والبقاء على ذلك
ثلاثة أيام فوق الاسفلت ومنهم من قضى ١٥ يوما حتي أصابه الدوسنطاريا والروماتزم

فاذا قالوا لنا اليوم انه اذا كان في نظام السجون شدة تشكون منها فذلك لانه
مقبول عن انكناهم قلنا لهم هاهو نظام سجون انكلترا بسطناه بين ايديكم فاروفا فيه
موضع تعينته الناس كلخراف ومعاملتهم كالحيوان مع التاهي في القسوة والغلو في الشدة

٩ - السجون في ايرلانده

ادخل السير « ولتر لوفتون » في انواع السجون نوعا يسمى طريقة « كيروتون »
وهي طريقة نالت نجاحا عظيما من الاستحسان لدى علماء هذا البحث وقد اعتبرها
علماء امريكا احسن طريقة وجدت حتي الآن ويمرزي اختراعها الى اسكندر
ما كونشي الذي بحث مبادئها قبل سنة ١٨٤٠ اما موضوع هذا النظام فهو هكذا

من مبادئ هذه الطريقة الاساسية منع المسجون من ارتكاب الذنوب حتي
تتبري فيه ملكة الامتناع عن ارتكاب الجرائم حتي أصبح حرا في بادي الرأي
يستعمل معه العقاب فالارهاب حتي يكون مجرد التحذير كافيا لردعه وأعم ركن
لذلك هو جعله غير قادر على ارتكاب الذنوب بوضعه تحت الملاحظة المستمرة وتحسين
أعماله بحيث يستمال الى كراهة ارتكاب الذنوب والكبائر كرها طبعيا

وهذا النظام يجعل مدة السجن مقسمة الى ثلاث درجات فالمدة الاولى تصرف
في غرفة منفردة ومدتها من ٨ اشهر الى ٩ يصرف منها قسم كبير في التعليم الديني (.....)
والدرجة الثانية تصرف في محلات عمومية واذا اكتسب المسجون ثقة الملاحظين
بحسب تصرفه يرتقى منها الى الدرجة الثالثة . ومنها يكون له نوع من الحرية المطلقة فلا
يعارض في شيء من أعماله . ويشغل مع رفاقه تحت المراقبة وما من حاجز يمنع هؤلاء
المسجونين من الحرب ليلا ولا نهارا الا الثقة التي حصلوا عليها بحسن السلوك والميل
الى الابتعاد عن الشرور ولا يعاقبون في هذه الدرجة على شيء الا اذا كان جرعة
ذات شأن وعقابها قد تلك الثقة وتنزيلهم الى الدرجة التالية

ومن نال الثقة التي نوهنا عنها كان له الحق في حضور الصلاة في كنيسة المدينة
التي هو فيها حرا مع بقية رفاقه في هذه الدرجة واذا كان سلوكه حسنا في الدرجات
الثلاث حصل على تخفيض مهم في مدة سجنه ولا جرم ان هذه الطريقة تجعل المسجون
مسؤولا عن أمر تحسين حاله وتخفيض مدته اذ أن كل ذلك موقوف على حسن سلوكه

فهل لمصر ان تدخل تلك الطريقة في نظامها وهل اذا أدخلتها وجدت من مستخدمي
الطبقة الحاكمة قوما ذوي نزاهة وكفاة لتنفيذها بالدقة ؟
نحن الآن لانجزم بذلك ولكن الإمان كفيل بتحقيقه متى جعلت الحكومة وائدها
الوحيد مستقبل الشعب وتقله من الخسيف الى الارج
وقد قرأنا في بعض مطالعاتنا ان السجون الانكليزية التي وصفناها بلغ بها عدد
الذين يجهلون القراءة ٢٢ في المائة والذين ليس لهم حرفة ٣٢ بالمائة

الفصل الرابع

١٠ - السجون في فرنسا

لما قام رجال الاصلاح في انكلترا يدافعون عن الانسانية بالبحث في شؤون
السجون اخذوا ينشرون المؤلفات القيمة والمباحث الهامة فكان ذلك سبباً في تكوين
مؤتمر لوندريه الذي انما في سنة ١٨٧٢ ومن هذا المين غنى العلماء في فرنسا بتأليف
الجمعيات لهذا الغرض وقد بدا لهم بعد ذلك ان يحملوا السجون الفرنسية تحت درجات
وهي في مستعمرات كالين وكليدونيا الجديدة وهي « جزيرة صغيرة بجوار أستراليا » وبيوت
التأديب أو السجون القضائية ويوجد منها نحو ١٦ للذكور و ٧ للنساء . وسجون
المقاطعات وهي نحو ٤٠ وسجونها أيضا بيوت الترسيم . وبيوت تأديب الاحداث
ومحلات الترسيم المؤقت وسجون العسكرية والبحرية . أما العقوبات الجزائية عندهم
فهي الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وتختلف مدتها بين ٥ سنوات و ٢٠ سنة
وحبس الاشغال السفلية لمدة تختلف بين الخمس والعشر سنوات . والحبس البسيط
من ٦ أيام الى ٥ سنوات . والحكم بالاشغال الشاقة ينشأ عنه خسارة الحقوق
المدنية والموت المدني فوضع أملاك المحكوم عليه تحت ادارة ناظر وينقل الى المستعمرات
المخصصة بالمجرمين الا اذا كان قد بلغ الستين فما فوق فيسجن في السجون القضائية
واذا كان الحكم عليه لأقل من ثمان سنوات يبق في المستعمرة بعد انتهاء مدته مدة
تبادل المدة التي كان محكوما عليه بها : واذا كانت المدة ثمان سنوات فأكثر

يبقى في المستعمرة مدة حياته : ويقضى القانون بنقل النساء الى المستعمرات في هذه الظروف لتمكين المجرمين من الاقتران بهن بعد تحريرهم وقد أرسلت بعض النساء الى كلين الا ان أكثرهن يتقون في السجون القضائية في فرنسا . والحكم بحبس الاشغال السطوية يحسّر المحكوم عليه حقوقه المدنية : أما السجن البسيط فلا يحسّر منها شيئاً فاذا كان الحكم لا أكثر من سنة يرسل المحكوم عليه الى أحد السجون القضائية . واذا كان لأقل فيوضع في سجون المقاطعات . ويشغل المسجونون بحرفهم وأربابهم تعطى لهم بعد خصم قسم منها لسد مصاريفهم فيصرفون منها قوماً والباقي منها يعطى لهم عند اطلاق سبيلهم . ويحكمون أيضاً بالنفي المؤبد وبالسجن من ٥ سنوات الى ٢٠ سنة في إحدى القلاع الفرنسية . وفي السجون القضائية توجد محلات عمومية للشغل وأخرى للنوم وأخرى للأكل والنظافة في كل كلية فمحلات الشغل منتظمة وفيها أكثر من ٦٠ نوعاً من الاشغال في أكثر الأحيان فيخير المسجون في اختيار حرفة له . ومحلات المنامة مرتبة وفيها نخوت حديدية كما في اشكن العسكرية وهي منورة بالاورشني بنظافة محلات المسجونين . والملبوسات من الحكومة ولكل مسجون رقم مخصوص على ملابسه لمنع الاختلاط والحفظ النظافة . وفي سجون النساء حرف عديدة الا أن أكثر شغلن في الخياطة . وفي السجون القضائية كنائس ومدارس ابتدائية بصرف فيها المسجونون ساعة يومياً اذ كانوا دون الثلاثين سنة وفيها مكاتب للمطالعة تعطى فيها كتب لمن يعرف القراءة (ليت ذوي السلطة على سجون مصر يقرأون ذلك ويتدبرونه اذا لم يكن عدم الترقى غرضاً لهم) والقصاصات الجسدية ممنوعة في كل السجون فلا يسمح الا بالحبس في غرف منفردة وبتقليل الطعام وبسائر القصاصات العسكرية . وأمر القصاصات منوط بالمدير الاول ضمن حدود وقوانين معلومة لا يمكن خرقها . ويحق للمسجونين مكتبة رئيس الحكومة والوزراء والمسؤولين وأقربائهم وأصدقائهم . ويسمح لهم بمواجهة من يزورهم . وقد بلغ عدد النساء المسجونات ٩ في المائة من عدد الرجال وبلغ عدد الذين ليس لهم حرفة ١٢ في المائة : وأرباب السوابق ٤٣ في المائة والمجاهلون بالقراءة ٥٧ في المائة في أول عهد النظام الجديد .



حضرة محمد بك فريد رئيس الحزب الوطني (اقرأ في الجزء الثالث فصلا عن
كيفية معيشته في السجن)
(٨)



﴿ تاريخ سجن الباستيل ﴾

وبمناسبة البحث في سجون فرنسا نورد هنا فصلاً وضعه أحد الباحثين في تاريخ سجن الباستيل الذي هو قسم عظيم من تاريخ فرنسا الحديث أو بعبارة أخرى هو المحرك الذي غيب عن العالم استبداد العصر العاتية وأزلف لآبناء هذا الزمان ذلك المنظر الباهر منظر الحرية العالية

أطلق اسم (باستيل أو باستيد) في القرون الوسطى على كل بناء يكون الغرض منه تعزيز وسائل التحصين في المدن المحصورة

وأكد العلامة (فيولي لوديك) في معجمه عن العبارات مستنداً على وصف دقيق للقائد سيزار ان الاقدمين كانوا يستعملون الآتية المعبر عنها (بالباستيل) وقد توصل الى بناء واحد منها على النمط الذي وصفه سيزار للدفاع وهو بناء دقيقاً وافياً

وفي عام ٨٧٧ بني شارل الاشقر على مداخل قنطرة باريس (باستيلات) جعلها وسائل للدفاع عنها امام مهاجمة النورماندين لها وبعد حين رُم أحدها وأصبح نموذجاً لجميع المآثر المائلة له والتي أطلق عليها اسم (باستيل)

وهكذا كانت الباستيلات التي بدئ في بنائها حول مدينة باريس بأمر « أتين مارسل » وتم بناؤها في عهد الملك شارل الخامس بعناية (هوج او بر يو) حاكم مدينة باريس فكانت ابواب ساحل المدينة عبارة عن حصون منيعة مرتفعة يلجأ اليها المدافعون عند الحصار ويسكن فيها الحراس أيام السلم

سجن الباستيل - والباستيل الذي نحن في صدده أو سجن الباستيل هو حصن من تلك الحصون وسجن الحكومة فيما بعد وصار اسم الباستيل علماً على ذلك السجن المفقوت الذي استولى عليه الشعب الفرنسي وجعله أنقاضاً بارادته التي لا ترد في الرابع عشر من شهر يوليو سنة ١٧٨٩

وكما انتهى أمر ذلك السجن بمحادث من أكبر حوادث العالم وهو الثورة الفرنسية فقد ابتدأ بمحادث هائل يذكره التاريخ الفرنسي ذلك انه قتل امام أسواره العظيمة في الحادي والثلاثين من شهر يوليو سنة ١٣٥٨ أتين مارسل رئيس التجار في باريس

قتله جان مايار وأنصار شارل الخامس أيام كان ولياً للعهد بينما كان ذاهباً لتسليم
المدينة لشارل الملقب بالودي - ولم يكن الباستيل اذ ذاك الا أحد أبواب باريس
(باب سانت انطوان)

وبعد اذ بني شارل الخامس النطاق الشمالي للمدينة على عجل أصبح باب سانت
انطوان (أوسجن الباستيل) أهم نقطة الدفاع عن المدينة وأطلق عليه قصر سانت انطوان
ويؤكد المؤرخون ان واضع الحجر الاول في هذا البناء هو (هوج اوبريو)
حاكم مدينة باريس في الثاني والعشرين من شهر ابريل واختفوا في حقيقة السنة
فبعضهم قال انها ١٣٦٧ وبعضهم قال انها ١٣٧١ والذي اعتمدته الثقات منهم
هو ٢٢ ابريل سنة ١٣٦٩ يوم البناء في عام ١٣٨٢

وفي عام ١٥٥٣ عند ما دهم اطلق المدينة في بعض المواضع حفر خندق عظيم
حول الحصون وأعيد بناء باب سانت انطوان بشكل فخم وزين بنقوش يادية من عمل
الحفار الشهير جان جوجون


ثم أعيد نقشه وزخرفته لمناسبة زواج الملك لويس الرابع عشر عام ١٦٦٠
ولم تبدأ شهرة ذلك السجن ويلج الناس بذكروه الا في عهد الملك شارل السادس
ومن التاريخ المفصل لا يام هذا الملك يستدل على ان الباستيل تحول الى سجن
وذكر المؤرخ الذي نقل عنه هذه الاقوال انه تحول بعدئذ الى قصر ملوكي
واستدل على ذلك بأنه في أيام مرض الملك دخل القصر ساحران ماهران في الطب
لمعالجة الملك من جنونه

وفي عهد لويس الحادي عشر شاع ان الباستيل أصبح سجنًا مخيفًا فانه سجن
فيه عام ١٤٧٦ جاك أمانيك دوق نيمور لاثامه بعمل مؤامرة ضد الملك فلقى
السجين من سوء المعاملة ما تقشعر منه الابدان وعوّل بأفزع ما يتصوره العقل من
الشدة فأنهم قيدوه بقيد ثقيل من الحديد لم يكن يرفع من رجله الا ليؤخذ الى التعذيب
الشديد في التحقيق السري ليحمل على الاعتراف بأسرار مؤامراته

وأخرج منه في الرابع من شهر اغسطس سنة ١٤٧٧ ليحبس مؤبداً في (الغال)
وبعد اقتضاء حكم لويس الرابع عشر أي في ابان القرن الثامن عشر جعل
الباستيل وسيلة لاطفاء نور الحرية الذي بدأ يسطع على الناس ومهبطاً لكبار المفكرين

من العلماء والاحرار الذين لم يخففهم ذلك السجن الويل ولم تنف غرائهم امام ما كانوا يرونه فيه من الهون والذل وسوم العذاب ولم يرههم ما فيه من خسف وظلم بل استمروا بالرغم من كل ذلك فيما بدأوا فيه حتى نال الناس حقهم وهكذا علموا الناس انه لا يضيع حق وراءه من يطلبه

حل في الباستيل فولتير الفيلسوف الشهير مرتين احداها سنة ١٧١٧ عقب نشره طعنا في الدوق دي بري والثانية في سنة ١٧٢٦ بعد ان سعى ضده بدانة ونذالة دي روهان

كذلك سجن فيه (لا بوميل) و (مارموتيل) و (لنجي) وكلهم من كبار القوم ذوي العقول الراجحة والافكار المبررة  وغيرهما في سجن فانسين وقد بلغ من استبداد القائمين بالامر في ذلك العهد انهم كانوا يحكمون على الكتب فتلقى في غيابة السجن (أي أنهم يصادرون نشرها)

فقد ذكر (ميرس) ان معجزة العام التي في هذا السجن حتى أكله العث كذلك أتى في الباستيل (لاني تولانديل) ولم يخرج منه الا في سنة ١٧٦٦ بعد أربعة أعوام من سجنه وبعد ان لقي من العذاب الاليم أشكالا



نظام السجن - لا تعرض لوصف هيئة السجن الحاوجة لما فيها من الاطالة ويكفي أن يعلم القاري انه بنا تخم هائل منبع ميبب المنظر ذو مناسية أبراج تحيط به أما من الداخل فقد كن منقسما الى أقسام عدة لكل جماعة من المسجونين قسم على حسب كبر جرمه وحاجته الاجتماعية فكان فيه في كل برج من أبراجه العظيمة ثلاثة أنواع من المساكن الاول وهو الارضى عبارة عن كهف مظلم لا يدخله النسيم ولا تزوره الشمس وكان هذا المكان سجن النافرين أو الذين يحاولون مخالفة أوامر الحكومة

وليس للسجن مدة محددة يقضيا بل ان بقاءه وخروجه كان موكولا للحكومة فهي الخصم والحكم

وفي الادوار الاخرى قاعات مربعة على كل منها باب متين مصفح بالحديد ولا يغيرها غير نافذة مقعنة بثلاث قطع سمكة من الحديد على مسافات متساوية بعرض الحائط وكان متاعها مرتين وخوان وموقد وكانت أنابيب الموقد محاطة بقضبان من الحديد حتى لا يجد السجين وسيلة للهرب منها ولهذا الغرض نفسه كان بين كل دور والآخر فضاء يفصل السقوف عن بعضها

وفي أعلا البرج نوع من الغرف على هيئة القباب لا تمتاز في شيء عن كهوف الدور الارضي وهي مثلها أعدت لسجن العصاة

وكان مجموع القاعات اثنتين واربعين قاعة منها سبعة وثلاثون في الابراج وليس لدينا الآن حكم قاطع صحيح على نظام ذلك السجن لان كل المعلومات الرسمية قضى عليها في عند استيلاء الشعب عليه وأما الذي لدينا الآن فهي أقوال من سجنوا فيه ولكن الذي لامرأ فيه ولا شك هو ان أحد الاسباب التي دفعت الشعب الى مهاجمة ذلك السجن هو سوء المعاملة والاضطهاد اللذين كان يذيقهما (لوناى) مديره لمن يقع تحت يده من المسجونين

كذلك لامرأ في أنه كان أشد هولاء وأقطع معاملة من كل سجن آخر فقد قال كولبير (القائد) ذات مرة عند ما كان يتحدث عن رجل اسمه بارو (ان مدة العشرة الشهور التي قضاها سجيناً والثلاثة أسابيع التي ذاقها في الباستيل كافية للتكفير عن سيئاته) ومما كتبه لوفوا الى مدير السجن يتضح لنا مقدار ما فيه من المظالم قال له (سيدى - أكتب اليك سائلاً من هو ذلك الشخص المسمى يادى لافورتيين الذى قضى في الباستيل خمس سنوات واذا لم تكن تذكر عنه شيئاً فلماذا وضع في السجن ؟) أما طبقات السجناء فهي :

أولاً - طبقة المجرمين الحقيقيين

ثانياً - طبقة السجناء لسوء الظن أو للاشتباه أو للوشاية في حقهم .

ثالثاً - طبقة السجناء الذين خف جرمهم وأولئك لا يقضون فيه الا بضعة أيام

- ويكفى لسجن أى شخص في الباستيل أن يصدر من الملك كتاب للحاكم

فيؤخذ البرئ ليحشر فيه بلا دفاع ولا استئناف الى أمد لا يعلمه

أما أمر القبض والسجن الذى كان يرسله الملك فإليك نصه

« حضرة الكونت دي جوميلاك

نرسل اليك هذا الخطاب لنأمرك أن تسلم المسعى . . . في قصرنا الباستيل وأن
تبقى فيه حتي تصدر اليك أمرا آخر

ونسأل الله أن يحفظك يا حضرة الكونت دي جوميلاك برعايته المقدسة

حرر في كوميني في ٢٠ يولييه سنة ١٧٦٥ « لويز »

وعلى ظاهر الأمر الي حضرة الكونت دي جوميلاك مدير قصرنا الباستيل
وبعد القبض على المجرم أو البريء يؤخذ غالباً في الليل في عربة ويسلم الي مدير
السجن باحتفال لا عمل لشرحه

وفي السجن يفتش السجن وتؤخذ منه الاوراق والاسلحة والاموال التي توجد
معه وبعد التفتيش يوضع في احدي الاثنين وأربعين قاعة التي في القصر ١١
وكان اللوجيا حق في استصحاب خادم مع كل منهم ويمكن وضع شخصين في
غرفة واحدة اذا كان جرمهما غير جسيم أو اذا ازدحمت غرف السجن جميعها وكان هذا
الأمر سبباً في حرب « لايتد » و « اليجر » باتحادهما معاً

وكان أربعة حراس (سجانين) يؤدون الخدمة في الابراج الثمانية وكانت مهمتهم
تتصرف في وضع الطعام لكل سجين مرتين في اليوم
ولم يكن يتغير طعام السجن عما هو عليه بل ان السجن يأكل اليوم ما أكله
بالأمس وما ساء كله غداً ولو بقي في سجنه دهرًا

وأما يمكن أن يزداد مقدار الطعام في مقابل اتاوة يدفعها السجن حسب تعريفة
السجن وهذه التعريفة أغرب ما سمعه الناس قال (لنحي) ان التعريفة عن الطعام
الذي يطلب رائداً عن المقرر هي ان البائع الفقير أو الرجل الوضع يدفع في اليوم
ربالاً والمشرع القليل المرتب يدفع مائة والكاهن والمالي والقاضي يدفع كل منهم
عشرة جنيهات ومستشار مجلس النواب يدفع خمسة عشر جنيهاً والقائد في الحبس
يدفع أربعة وعشرين جنيهاً ومارشال فرنسا يدفع ستة وثلاثين جنيهاً وأني لاجهمل
مقدار ما يدفعه أمير بحول في عروقه الدم الملوكي)

وفي كتاب (كشف النقاب عن الباستيل) ان هذه القيمة هي خمسون جنيهاً
وكانت خزائن الملك هي الكفيلة بأمر اطعام السجناء - وكان الورق والمبر

من المخطورات في السجن ولكن «لا تيد» استعمل في الكتابة قطعة من القش مغسوة في دمه
وكان الورق فقط محذورا على الكاهن روكيت فكان يستعمل الورق الذي يلف
به الشمع وكان يصل الى هذا الورق بشراء كيات عظيمة من لغائف الشمع
وكان الخروج من قاعة السجن غير مباح الا لمن أذن له بذلك بأمر من رئيس
الشحنة وفي هذه الحالة كان السجين يخرج الى شرفة البرج أو في حوش الباستيل
واليك تعريب الامر

«أريد أن أمنح حضرة . السجين في الباستيل حق استنشاق الهواء وعلى
ذلك فحضرة مدير السجن يسمح له بالرياضة في حوش السجن الداخلي»
والممنوح لم هذا الحق كانوا يخرجون من قاعاتهم ساعة واحدة في كل يوم ومن
الأسف أنها كانت نسوية ^{كثيرا} كثيرة ذلك انه لا يخلو الامر من أن يدخل السجن
في كل لحظة غريب سواء كان من عمال المطبخ أو من غيرهم ولما كان ممرماً على
الناس رؤية السجناء فالسجين مأمور أن يسرع في الاختباء في قاعة سجن اسمها
(المكتب) حتى لا يراه أحد

قال لنجى (اني كنت أفضى ثلاثة أرباع الزمن بين جدران هذه القاعة)
ومنعت الرياضة على شرفات الأبراج قبل الثورة يوضع سنوات
وكان الاعتراف مسموحاً الا ان الذي كان يلقنه (جزويت من الآيات اليسوعيين
قال روكيت الكاهن) (اني امتنعت عن الاعتراف الي ذلك الاب الجزويتي
وكان يجاني سجين فقلدي وامتنع عن الاعتراف له)

وكانت رأسة السجن يدعي لها قائد قديم من قواد الباش ليتولاها
وعلى ما كان عليه الباستيل من المنعة والتحصين فقد فاز بالحرب منه خلق كثير
وأشهر أنواع الحرب كان حرب لا تيد

كان الباستيل مكروهاً ممقوتاً لان ما كان يلقاه الاحرار والمجاهدون في سبيل
استرداد حرية شعبهم من العذاب بين جدرانها كان كافياً لبذر بذور الكراهة
والحق في قلوب الناس

ولما حان وقت الخروج من ظلمات الاستبداد الى أنوار الحرية وبدأت الثورة
وتنهأت النفوس ليل عروش الظالمين هوجم الباستيل في ١٤ يولييه سنة ١٧٨٩

في يوم الاربعاء ١٤ يولييه سنة ١٧٨٩ سطعت الشمس زاهية وأرسلت على الكون أشعتها المنعشة للنفوس ولم يعترضها في سبيلها غيم أو كغبار - وقد قضى الناس ليلة في هدوء وسكون واستشعر الشعب بأنه نشط قوي فأراد القضاء الأخير وفي الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم تقدم رجل وحيد وهو (توريو) الى باب الباستيل وطلب مقابلة المدير (لويي) - وتوريو هو الذي تقلد فيما بعد منصب رأس «الاتفاق الوطني» - وهي الجمعية التي نادى بالجمهورية تقدم هذا الرجل باسم الشعب وأمر لويي أن يرفع المدافع من أمامها وأن يترك مدخل الحصن بغير دفاع ولا ممانعة فأوضح المدير في الاجابة وأراد بعض القوم أن يهاجموا الباستيل بقوة السلاح فمنعهم توريو حتى يرفع تقريراً للشعب

واجتمع الناس وبعد أن سمعوا تقرير توريو خرجوا مهاجمة الباستيل وعين ضابطان من الحرس الملوحي اسمهما هيلين وايلي وهما من العقلاء الحازمين لقيادة تلك الحملة وكان الوقت قبيل الظهر

وكان حرس الحصن مؤلفاً من ٨٢ من الجنود و ٣٢ من الحراس السويسريين وعلى رأس الحصن ١٣ مدفعاً وبجانبا ذخيرة أعدت على عجل وهي من البلاط وقطع الحديد - وكان الباستيل منيعاً في نفسه لما هو عليه من مائة البناء وارتفاع الاسوار وقال ميشلى ان الهجوم على الباستيل ضرب من المجازفة

ولكن ارادة الشعب اذا قويت خرت لقوتها الجبال الشما
لذلك ما أزفت الساعة الاولى حتى بدأ الشعب المسلح والحرس الفرنسي يسير نحو السجن المقبوت

وكانوا كلما تقدموا خطوة كثر عددهم حتى وصلوا الى السجن فدخلوا الى فناءه الاول بغير معارضة وكان مدخله في المكان الواقع اليوم عند ملتقى بطريقي سانت انطوان وجاك كيرييريس ثم قطعوا السلاسل الراقعة للجسر الحديدي المتحرك ووصلوا على هذا الجسر الى الفناء الثاني حيث مسكن المدير ولا يعلم أي الفريقين بدأ باطلاق النار غير ان المهم انه بدى في الاطلاق عند وصول الشعب الى هذا الفناء

وأدخل الشعب السجن ثلاث عربات محملة من القش يحرقها الناس وما وصلت الى المكان الذي وقفت فيه حتى أشعلوا النار في المساكن

وفضل مدير السجن الموت على التسليم وكان من دهاة الرجال وكان في أحد أبراج السجن مائتان وخمسون برميلا من البارود فاقرب منها وأراد اشعالها ولو تم هذا الامر لفضى على المهاجرين ولم يبق منهم فرد ولكنه لم يكده يقرب حتي فاجأه حارسان من حراس السجن حفظ التاريخ اسميهما وهما « يكار » و « فيران » وهددها بالقتل ان هو اقرب من براميل البارود وفعلا متعاه بالقوة وانتشرت اشاعة بين المهاجرين ان مدافع السجن لا ذخيرة فيها وان المقاومة مستحيلة على المحاصرين فازدادوا تحمسا وهجوما

واضطر مدير السجن أن يرفع متدبيله على السجن كعلم أبيض معلنا التسليم ولكن المهاجرين لم يروا تلك الشارة البيضاء التي رفعت فوق السجن واستمروا في هجومهم فألقى مدير السجن عليهم ورقة كتب فيها

(ان عندنا عشرين مليوناً من براميل البارود فاذا لم تقبلوا التسليم نسفناكم مع السجن) وبعد قليل أنزلت القنطرة التي تصل السجن بالفناء الثاني فاندفع القائدان ايلي وهولان كالسهام امام الشعب وتبعهم الناس

واستمر الحصار ساعتين ونصفاً ثم استولى الشعب على السجن وقبضوا على المدافعين عنه فأساؤا معاملتهم وشتقوا منهم اثنين امام الناس وقبضوا على مدير السجن وهو يحاول الانتحار بمنجبر

ويقول بعض المؤرخين ان الحراس أطلقوا سراح السجناء وكان عددهم سبعة عند اول المهاجمة

ويقول غيرهم ان الشعب هو الذي أطلق سراحهم وكان من بينهم الكونت دي لورج الذي استمر سجيناً مدة أربعين سنة

وأراد القائدان هولان وايلي حفظ حياة مدير السجن ولكنها حاولا عبثاً فان الناس هجبوا عليه وقطعوا رأسه ثم رفعوها على عصا

وفي اليوم الثاني صدر أمر رسمي بهدم الباستيل فبدئ في هدمه حتي تم الهدم في ١٥ مايو سنة ١٧٩١

وبعد ذلك تقرر أن يجعل مكان ذلك السجن الرهيب « ميدان الحرية » وأن

يرفع في وسطه تمثال لها فرقع بأمر الجمعية الوطنية ويدي في وضع الحجر الاول في
 أساس التمثال يوم ١٤ يولييه سنة ١٧٩٢

وعكذا قضت ارادة الامة على سجن طالما أفرعها وطالما لقي فيه أحرارها أنواع
 المذلة والاضطهاد وعلموا الناس قاطبة « ان ارادة الشعب من ارادة الله »

﴿ ١١ ﴾ - السجنون في أمريكا

في ابان المطالبة باصلاح السجنون في انكلترا سنة ١٧٧٦ نهضت الولايات المتحدة
 الامريكية عاملة على تحسين شؤون المسجونين فانشأت بعض سجون افراذية بموجب
 القانون الذي صدر في سنة ١٧٩٠ وهو قانون يقضي بالسجن الافراذي على الذين
 يحكم عليهم بالاشغال الشاقة وكان أول سجن افراذي هو الذي أنشئ في مدينة فيلادلفيا

وأهما السجن الشرقي والسجن الغربي في مدينة بتسبرغ الذي أنشئ سنة ١٨٢٧
 وزارة وكلاء الدول الأوربية وأخذوه مثالا لسجونهم الكبيرة في انكلترا وفرنسا
 والبلجيك وهولاندا وألمانيا وأسوج ونروج والدانمرك وغيرها . أما نظام السجن
 الافراذية فيقضي بانفصال المسجونين ليلا ونهارا كل مدة سجنهم . ولهم مواجهة
 المأمورين ومخابرتهم وقبول زيارات أصحابهم من الخارج ومكاتبتهم ومخاطبة رؤساء
 الحكومة والمأمورين والتنزه ساعات معلومة كافية في محلات منفردة والشغل بما
 يستحسنونه وقبض أجرة شغلهم والحصول على التعليم العقلي والأدبي والديني . ولا يحق
 لهم المخاطبة فيما بينهم ولا الاجتماع معا . ولكل منهم غرفة مخصوصة فيها يأكل
 وينام ويشغل ويقضى كل مدته ومحل آخر مفتوح يخرج للتنزه فيه منفردا في الساعات
 المعينة لذلك . أما وقت الصلاة فيبقى كل في غرفته وقد يسمح لهم بالاجتماع في قاعة
 واحدة . وان كان الحكم عليهم بالاشغال الشاقة فعند خروجهم من غرفتهم يلبسونهم قبعات
 لتغطية وجوههم خلا أعينهم وأنوفهم وأفواههم ويوزورهم القساوسة في غرفهم مرات
 عديدة كل شهر يعلمونهم التعليم الدينية ويصلون معهم ويسألونهم عما يحتاجونه أو
 يشكون منه فيساعدونهم في كلا الماين كل المساعدة . وفائدة هذا النظام منع المسجون
 عن مخالطة رفاقه مما قد يضر به أو يسبب له متاعب وأكدارا وتقليل وسائل الفرار

وتسهيل معاملة الأفراد بحسب أميالهم واستعداداتهم الخاصة مما يصعب اجراؤه إذا كان السجن اشترى كيا . ولهذا اعتبروا فوائده أعظم من فوائد السجن الاشتراكي بالنظر الى عامة المسجونين وقرروا وجوب تخفيض مدة السجن إذا كان أفراديا . وفي سجن فيلادفيا يخفض للمسجون بحسب تصرفه شهر في أول كل سنتين وشهران عن كل سنة تابعة حتي السنة الخامسة و ٣ أشهر عن كل سنة تابعة حتي العاشرة و ٤ أشهر عن كل من السنين الباقية

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تختلف طريقة السجن فيها باختلاف الولايات . وفي كل كوتية سجن أو أكثر . وفي الولايات جميعها ٤٣ سجنا مركزيا أو قضائيا في أكبرها من ٣٠٠ الى ٥٠٠ غرفة . وأكبرها في نيويورك فان في سجن «أوبرن» ١٢٩٤ غرفة . ومجموع الغرف في كل السجون القضائية ١٦٠٠٠ منها ما هو معد لا أكثر من مسجون واحد . ومعدل طول الغرفة ٨ أقدام وعرضها ٤ ونصف وارتفاعها ٧ وربع . فتكون مساحتها ٢٤٠ قدما مكعبا . وليس في السجون الأمريكية أشغال جنائية . بل يشتغل المسجونون حرقا صناعية مواقة للظروف والأحوال . وفي أكثر السجون يلتزم أشغال المسجونين ملتزمون يدفعون معلوما للحكومة التي تري في هذه الطريقة اقتصادا ففضلا على تشغيل المسجونين لحسابها . أما عقوبات المسجونين إذا جنوا ذنبا مدة سجنهم فأكثرها ادخالهم الغرف المظلمة وتقليل الطعام وحرمانهم بعض الامتيازات . أما المكافأة فهي كالتدخين أو تحسين الطعام أو تنوير الغرفة وحسن التصرف مما يخفف مدة السجن . أما العفو فنوط بالحاكم . وتقام الصلاة والتعاليم الدينية في السجون وفيها مكاتب مبنية يطالع بها المسجونون . ويسمح لهم بمكاتبة أقربائهم وأصحابهم ومشاهدتهم . وعندهم أيضا عدة بيوت للتأديب يسجن فيها الذين يرتكبون الذنوب الفظيعة وهي ذات نظامات حسنة عادلة وكثيرة الانتشار والفائدة في البلاد

١٢ - أنواع السجون في أوروبا

ان السجون في أوروبا إما أن تكون افرادية كالأمثلة التي قدمناها أي غرفة خاصة لكل مسجون . وإما أن تكون السجون اشتراكية أي ان جميع المسجونين يكونون في محال جامعة ليلا ونهارا

وقد وجد معارضون لطريقة الحبس الافرادى وحجتهم ان هذه الطريقة مضادة لميل الانسان الطبيعى للمخالطة مع أمثاله ولا توافق الصحة وفضلا عن ذلك فان فققاتها باعظة لاحتياج الحكومة الى انشاء عدة سجون بقدر عدد المسجونين . وقد رد عليهم أنصار الحبس الافرادى بأن تخفيض المدة مما يزيل الاضرار الناجمة عنه أو يقللها مادام تنفيذها بلا مبالغة فيه

ولم تنتشر الطريقة الافرادية في الولايات المتحدة الاميركية بل انحصرت فيها في بئسلفانيا . ولكنها انتشرت في أوروبا للمدة القصيرة لاسيما في البلجيكي وفي بعض سجون فرنسا والمسايا والنمسا وأسوج ونروج وإيطاليا

وفي الدانمرك سجن افراي واحد في سيلند للذكور

وفي « بادن » يوضع المحكوم عليهم في الاشغال الشاقة في سجون افراي اذا كانت مدتهم ثلاث سنين أو أقل . وفي هولانده يحكم بالسجن الافراي أو الاشتراكي أما الافراي فلا يجوز الا اذا كانت المدة سنين أو أقل

والطريقة الاشتراكية هي المألوفة في بيوت التأديب الكبيرة المنتشرة في أوروبا وفيها يصرف المسجونون مدتهم معاً فيشتغلون نهاراً في محلات عمومية وبأكلون في قاعات أكل عمومية أو في غرف منفردة ويحضرون الصلاة في كنيسة واحدة عمومية ولا يسمح لهم باتسكلم الا مع المأمورين المنوطة بهم مناظرتهم ومع الزائرين الذين يحصلون على رخصة لذلك وينامون ليلاً في قاعات نوم عمومية أو في غرف منفردة . وقد ذهب الأكثرون الى أن هذه الطريقة أوفر اقتصاداً من الافراي نظراً لقلة نفقة الأبنية ولأن العمل الاشتراكي أوفر نتيجة . وهي موافقة لحالة المسجونين العقلية والجسدية . وهذه الطريقة كثيرة الانتشار في أوروبا وأمريكا وكثير الممالك الاوربية صرفت عنايتها لاصلاح المسجونين بعد تسريحهم وتساعدتهم في الاشغال وقد أقيمت لذلك جمعيات ذات رأس مال معين في هولانده والدانمرك وانكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية

١٣ - السجون في البلجيكي

ان السجون في البلجيكي ثلاثة أصناف وهي سجون التأديب وسجون الاشغال السفلية وسجون المجرمين فالأولى مخصصة بالمحكوم عليهم بالسجن البسيط من الأيام

لى ٥ سنوات - والثانية بالمحكوم عليهم من ٥ الى عشر سنوات - والثالثة بالمحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدة أو من ١٠ سنوات فما فوق - وسائر السجون افرادية وفيها حرف صناعية وليس فيها أشغال شاقة - والحرف متعددة ويعلم المسجون احداها اذا اقتضى الامر - ويدفع للمسجونين لقاء أشغالهم أجر ويجازون على حسن السلوك بتخفيض مدتهم وزيادة أجورهم - ومتى زاد عدد المسجونين عن الخمسين يخصص لهم معلم ومدرسة والتعليم اجباري - وفي السجون مكاتب - وقد بلغ عدد الذين لا يحسنون القراءة أو يجملونها ٤٩ في المائة عند الاحصاء القديم

ان شريعة البلجيك التي تقرر سنة ١٨٧٠ تأمر بتخفيض مدة السجن اذا كان افراديا من سنة الى ٩ أشهر - ومن ٥ سنوات الى ٣ سنوات و ٥ أشهر ومن ١٠ سنوات الى ٦ سنوات و ٣ أشهر - ومن ١٥ سنة الى ٨ سنوات و ٥ أشهر ومن ٢٠ سنة الى ٩ سنوات و ٨ أشهر - ومن حكم عليه بالسجن المؤبد يصرف منها السنوات العشر الأولى منفردا - وبلغ عدد أرباب السوابق ٥٨ في المائة - والذين لا حرفة لهم من ٦٠ الى ٧٠ في المائة من الاناث

١٤ - السجون في النمسا

في نمسا ١٢ سجنا للذكور كان فيها سنة ١٨٧٢ نحو ٩٠٠٠ مسجون و ٦ سجون للاناث كان فيها ١٥٠٠ وهي مخصوصة بالمحكوم عليهم لا أكثر من سنة - و ٦٢ سجنا للمحكوم عليهم بأقل من سنة - وسجون أخرى صغيرة في الدوائر وسجون النساء مفصولة عن سجون الرجال - والطريقة الاشتراكية منتشرة في أكثر المحلات - ويرتب المسجونون أجواق من ٦ الى ٣٠ يسمح لهم بالمكلمة خلال وقت الشغل ويصرفون باقي أوقاتهم معا ليلا ونهارا - وفي كل السجون يمكن الجمع بين الطريقتين الافرادية والاشتراكية - أما الطريقة الافرادية فلا يسمح باستعمالها الا اذا كانت المدة أكثر من ٣ سنوات وبعد قضاء ثلاثة أشهر في الغرفة الافرادية بحسب اليومان فيها ثلاثة أيام - وفي السجون الاشتراكية يوضع المسجونون درجات في محلات الثامنة وذلك باعتبار السن والمعارف والاستعدادات العقلية وحالة المسجون السابقة ونوع الجريمة أو الذنب - ولا يمكن الحصول على تخفيض المدة الا بتوصية مخصوصة من الامبراطور وما من أشغال تاديبية في السجون حيث توجد حرف عديدة صناعية -

ويدفع للمسجونين أجور يصرفون بعضها في السجن - والقصاصات الجسدية ممنوعة -
وأشد القصاصات تقليل الطعام والحبس الأفرادى في غرفة مظلمة والاغلال لمن ارتكب
جريمة - ويسمح بالنفى بعد انتهاء المدة - وفي السجن مدارس وكنائس ومكاتب
والسجون السياسية لا يجبر المسجونون فيها على ممارسة الحرف وقد احصت الحكومة
بعد ادخال النظام الجديد في سجون النمسا القارين والكتابين فبلغوا ٤٤ في المائة
وبلغ عدد ذوى السوابق ٥٩ في المائة

١٥ - السجنون في ايطاليا

في ايطاليا يحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة وحبس الاشغال السفلية والنفي فالاشغال
الشاقة تقضى بالارسال الى احدي الجزر والطريقة الاشتراكية عمومية والمسجونون
الممتازون بحسن السلوك يمكنهم اذا شاؤوا الحصول على خصم لمعاونة الاشغال الزراعية
وما يتعلق بها في مستعمرات زراعية مخصوصة بهم وكانت ترسل بعض المحكوم عليهم
الى مستعمرات خاصة بهم في جزر غرغوناو «كابرابا» و«يانوسا» في ارخبيل تسكانا وجزيرة
سردينيا والمسجونون الايطاليون أكثر أمثالهم جهالة بالقراءة والكتابة ففي الاحصاء
التقديم بلغ الاميون ٩٢ في المائة ثم انخفض الى ٦٠ في الاحصاء الذي يليه ولا
نعلم عددهم الآن . وقد بلغ عدد أرباب السوابق من ١٨ الى ٢٨ في المائة

وقد سألنا الايطاليين الذين كانوا مسجونين معنا في سجن مصر فأبلغونا ان
من أهم سجونهم سجن روما وسجن انكونا والاول حبه اشتراكي ويسمح
للسجين بالمطالعة وأحياناً يجبر عليها ولكن لا يجتمع كل المسجونين في صعيد واحد
كما يحصل في مصر خوفاً من تأليبهم على الحراس ثم يبيتون في النور الكهربائي لا في
الظلام كما هو الجاري في مصر والسجن طعام خبز من طعامهم هنا (وطعامهم هنا
يجلب اليهم من مطاعم الازبكية محتويًا على عدة ألوان يختلف نوعها باختلاف الفصول
ويضاف اليه أنواع الفواكه والقتاء) وإذا أراد المسجون طعاماً أكثر مما يقدم اليه
عادة يسمح له بمشترى أطعمة قيمتها نصف قرنك (وهو يساوي ربع الريال في مصر
لرخص الاسعار هناك) ذلك انه يكتب على لوحة معدة لذلك على باب غرفته الاصناف
التي يريد زيادتها فيأتي أحد رجال السجن ويكتب في دفتر ما هو مكتوب لكل
سجين و يقدم له وقت الطعام وضمنه النبيذ بقدر

أما النقود فيصدرها إما أن تودع من أهل السجن في خزانة الامانات وإما أن يشتغل هو ما يحسن من الاعمال ثم تباع على حسابه ويخصم من الثمن مقدار ثمن الاشياء والمواد الاولى التي يقدمها مأمور السجن لكل صانع والربح يقسم نصفين فالنصف الاول يوضع في خزانة الامانات على ذمة السجن ليصرف منه نصف فركل توسعة على نفسه والباقي مما يجتمع لديه إما أن يبقى مترا كما حتي تنتهي مدة الحبس أو يصرّف لاهل السجن ان كانوا في حاجة للمعونة مثل الزوجة والبنات والاولاد والوالدين وأما النصف الثاني فيستولي عليه السجن حقا قانونيا له هذا ما سمعناه من الايطاليين أنفسهم أما في مصر فالبلاد موكلة بأهل السجن ان كانوا فقرا

١٦٠ السجنون في ألمانيا

في ألمانيا ٢٩ سجنًا للاشغال الشاقة و ١٥ للسجن البسيط والترسيم و ١١ مختلطا وتحوي جميعها ٣٦٥٠٠ مسجون . وفي ٤٧ منها ٣٢٤٧ غرفة للسجن الافرادى ليلا ونهارا . والطريقتان الافرادية والاشتراكية موجودتان في كل من السجنون خلا واحد مخصوص بالافرادية . والقصاصات الجزائية هي الحبس البسيط والحبس في القلاع والترسيم والاشغال الشاقة من سنة الى ١٥ سنة . ففي الحبس البسيط لا يشتغل المسجون بما يغير ذوقه وعاداته . وبعد أن يمضى عليه ثلاثة أرباع المدة اذا كانت أكثر من سنة يمكن اطلاق سبيله اطلاقاً مشروطاً والمسجونون عندهم صنفان الاحداث والراشدون وفي سجونهم حرف متعددة للرجال والنساء . ويدفع للمسجونين أجور ينفقون قسماً منها في تحسين شؤونهم في السجن وفيها مدارس وكنائس ومكاتب فيها جميعها نحو ١٥٠ ألف مجلد

١٧٠ السجنون في الدولة العلية

رأينا في المكتب التي يعول عليها ان السجنون في بلاد الدولة العلية كانت من أنفس أنواع السجنون وأسوأها حالاً وقد ياض فيها الاستبداد وأفرغ ثم تطرق اليها الاصلاح في عهد الاستبداد الحيدى عند ما أدخلت فيها التنظيمات الحديثة فبدأوا بتعيين مدة السجن لكل نوع من أنواع القبايع والجنح والمخالفات والجنايات وعني

علاوة على ذلك بإصلاح السجون نفسها والالتفات الى حالة المسجونين وتعليمهم في بعض أنحاء البلاد

هذا ما رأيته مسطورا وقد سألتنا أحد السوريين الذين كانوا مسجونين معنا عن حالة سجون الدولة في سوريا فقال

انه يوجد محل كبير للمسجونين يحشرون فيه ونظامه ان كل واحد يأتي بلباسه وطعامه وفرشه من عند نفسه ويختار الموضع الذي ينزل فيه واذا كان له أصدقاء جاؤا اليه وواجهوه ومكثوا معه بمقدار ما يستطيعون أن يمكثوا والمعاملة فيه بلا محظور وكل نوع من أنواع المأكولات لا حظر عليه وللفني أن يشرب الدخان أو التباك في الشيعة (النرجيلة) والفقير يخدم الفني ولا ضرب ولا أهانة وليس للسجن غرض الا الاعتقال ولم يكن هناك أدنى معنى للاذلال

•••

وقال صاحب جريدة النهر في أحد أعداد جريدته الصادر في شهر نوفمبر سنة ١٩١٠ يصف سجن القدس الذي سجن فيه بكلام خلاصته

« دخلت أبوابه الحديدية الثلاثة فحيث أهله خيوني بصوت واحد ثم تقدموا مني وقالوا من الزائر فأجبتهم بصفتي وقضيتي فأخذوا يصفرون الخطب ونحو الساعة العاشرة العربية دخل السجن جماعة من رجال الضابطة فأخذوا يدخلون كل فريق الى غرفته ويوصدون الابواب حتى لمقني الدور فدخلت الغرفة ومعى خمسة أشخاص ثم أخذنا بالمحديث فأنست بهم وتعرفت بفريق منهم فوجدتهم أدرى منى بحوادث الحكومة والحكام ومازلنا كذلك حتى زار علينا الكرى وفي الصباح فتحت لنا الابواب وخرج كل من غرفته ثم أخذت أبحث في بقية الغرف حتى الظهر وبعد طوافي عدت الى غرفتي فوجدتها دار عز وكرامة فشكرت الله على نعمه وأولياء الامر على عنايتهم بي وكان الزوار يقفون بعيدا عني بحضور أحد المستخدمين وكانت رسائلهم تردالى بالبريد والتلغراف ولكنهم يطلعون عليا

وهذا السجن قسبان أحدهما الذي وصفناه والثاني يسمى سجن الدم (راجع المقالة الرابعة عن السجون المصرية الماضية) وأهل السجن كلهم من اهل البطالة فلا

شغل لهم ولا عمل الا سرد القصص ولعب الالعب ، وربما وجد فيهم من اتقن
صناعة النسيج وعاش بها »

فيؤخذ من اقوال هذا الصحافي السجين ان سجون الولايات العثمانية ليست الا
معقلا يعمل المسجون داخله ما اراد من لعب أو صناعة أو حديث أو قراءة كما كانت
السجون المصرية القديمة وأنهم كافة يبيتون في فضاء السجن ولا تغلق عليهم ابواب
الغرف الا عند المساء . وشتان بين هذه السجون وسجون مصر المحظور فيها الاكل
الا بمقدار ونوع معينين والمشي والقيام والتعود الا بطقوس خاصة وكذلك محظور
فيها الكلام وكل شيء في السجن والنوم وكل انواع الاكراه متوفرة فيها رغما من
الاذلال سواء كان في النظام وفي العملية الخارجة عن حد النظام

واذا قلنا ان سجون الدولة العلية بحالتها التي وصفها ذلك الصحافي هي اثر من
آثار الاستبداد الماضي لعدم دخول النظام الاوروبي فيها طبقا لعلم العقاب الحديث
كانت مصر أسوأ أنواع السجون الاستبدادية والنظامية

•••

وكتبنا الى صديقنا المنضال الفيكوت فيليب طرازي من اعيان بيروت ليفيدنا
عن احوال السجون في بلاد الدولة العلية فوعده بأنه سيجمع كل المعلومات الخاصة بهذا
الشأن من أصدقائه في الولايات وقد برّ بوعده ثم بعث الينا بالمقال الآتي
« ليس في أقطار السلطنة العثمانية على اتساع أرجائها في أوروبا وآسيا وأفريقيا
سجن واحد يستحق أن يطلق عليه اسم سجن . لان جميعها في حالة يرثي لها من
حيث هيئة البناء وعدم النظافة وقلة الترتيب . ولا يوجد سجن حائز على الاصول الفنية
والصحية والنظامية على الاطلاق . وهي مبنية بحيث لا يدخل اليها النور الا من نوافذ
صغيرة فينتج بسبب كثرة ازدحام المسجونين فساد الهواء وتولد الحشرات وانبعاث
الروائح الكريهة من المراحيض

وبعد اعلان الدستور تنهت الحكومة الى هذا الحلل فقررت تحسين حال السجون
القديمة رحمة بالمسجونين واقامة بعض سجون جديدة في بعض الاماكن كبيروت مستوفية
جميع الشروط الفنية . ولأن لم نزل تلك القرارات في حيز الفكر لفرغ خزينة الدولة



(٥) منظر المسجونين وهم يهدمون القلاع القديمة في أراضي الدلتا



عليه الكاتب عند الرد على قول جريدة العبدل ان الحقوق التي تضمنتها فرمانات الشاهانية إنما هي للامة لا للحضرة الخديوية وهو :

« وأي بلاهة أنكي من الوقوف الآن على رؤوس الاشهاد والقول بأن هذا حق »
 « الامير وهذا حق الامة في حين نسمع فيه ان جلالة السلطان نفسه يقول عن أعضاء »
 « مجلس المبعوثان هم مني وأنا منهم أليس أميرنا هو خير مقتد بهذا الامتزاج اللطيف ؟ »
 « ومن ذا الذي ينكر أن الامة المصرية هي صاحبة الفضل على العائلة الخديوية »
 « في تثبيت مقامها بالديار المصرية كما ان العائلة الخديوية لها اليد البيضاء على تكوين »
 « الحبيبة السياسية التي لو ادى النيل الآن » -

ثم قال بعد ذلك

« فمن ذلك يتبين أن من يدعو للكلام على حقوق الخديوي وحقوق الامة ليس مخلصاً للعائلة الخديوية وإنما هو ذاع لفتنة نائمة يريد من ايقاظها قضاء مأرب مجبول » فالرجل الذي يكون هذا لسانه وقلمه في الدفاع والرد على أقوال الجرائد التي تشهر العداء على الامير ويكتب لتوفيق بين الامة وأميرها لا يمكن أن يتهم بأنه خرج على الخديوية المصرية أو طعن في حقوقها

الدليل الثاني - ان المتهم قبل أن ينشر المقالة المطعون عليها قد وضع في رأسها تعليقاً يستفاد منه بكيفية قطعية حسن قصده

وفي الواقع ان مقدمة المتهم تضمنت أنه سبق الرد على مقالات العدل في الاعداد السابقة ولأن هذه الجريدة جاءت بمقالة جديدة ذهبت فيها مذهباً جديداً وهو اتهام العائلة الخديوية بأنها ليست مصرية رأي من الضروري الضرب على هذه الافكار وانه ان لم تكن هذه الجريدة منشورة بجميع الاقنار الاسلامية لما فكر في الرد عليها وهو كلام يستفاد منه باجلى بيان حسن نية المتهم في نشر المقالة للتعليق عليها

الدليل الثالث - ظهرت مقالة العدل المطعون عليها بالعدد (٣٧) في يوم ٨ يناير سنة ١٩٠٩ وفي ذلك اليوم كان الاحتفال بعيد الجلوس الخديوي وكان المتهم على رأس الاحتفال الذي قامت به الامة للمظاهرة للامير وقد بدأ هذا الموكب في الاجتماع في ميدان القلعة ثم توجه منها لسراي عابدين فقبل تحرك الموكب قام المتهم خطيباً في وسط الجمع فقال

«انكم اليوم ستقومون بأقوى الأدلة على أنكم ملتفون حوالى العرش الخديوي»
 «مؤيدون لسمو ولي النعم بقلوبكم وبأذون كل مافي وسعكم لنصرته فيجب عليكم أن»
 «تظهروا للعالم كله بأنكم لا تتظاهرون الا بحبة لاجنب العالي ومطالبة لسموه برد الدستور»
 «وهذا المطلب الشريف يقتضى أن نحافظوا على الكينة والهدو لانها السلاح الحاد»
 «الذي تقضون به على وشايات أعدائكم الذين أرادوا أن يفصلوا بين الرأس»
 «والجسد. أوصيكم ثم أوصيكم بالمحافظة على النظام»

وعند ما وصل هذا الموكب الى سراي عابدين اتجه المتهم صوب السراي وقام
 خطيباً في الجمع مخاطباً العرش الخديوي بالعبارة الآتية

«أيها العرش العظيم»
 «انا جئتنا بجمعنا الفقير لنقدم لاصحابك الكريم وافر اخلاصنا ونقيم أعظم»
 «دليل على انا محبون لسمو أميرنا وانا نركز قوائم عرش امارتنا فوق أكبادنا اذا لم»
 «تقوم أرض بلادنا على حماها وليس لنا مطلب الا رد الدستور الينا ذلك الدستور»
 «الذي هو حق الامة» ثم هتف الدستور وللاجنب العالي

فكيف يمكن النيابة العمومية أن توفق بين سوء قصد المتهم فيما نشره في يوم ٨
 يناير سنة ١٩٠٩ وفيما القاه من الخطابات التي تشف عن الاخلاص للعرش الخديوي
 والتفاني في محبة الامير

ان هذا الدليل لمن أقطع الادلة على حسن قصد المتهم ومحبة لمولانا الخديوي المعظم
 ولا يمكن للنياة امام هذا الدليل أن تقول ان المتهم كان لديه أدني قصد سيء
 الخاتمة

ان أجل ما يمكن أن يتحلى به القضاء المصري ان يحكم ببراءة ساحة هذا المتهم فان
 حكمه يسجله التاريخ دليلاً على رابطة الامة بأمرها والتصاقها بعرشه السامي ويكون
 ضربة على أفواه الذين يهيمهم نار الفتنة باتهام فريق من الامة بالخروج على أميرهم المحبوب
 ان أميرنا الكريم يسوءه أن يحكم على هذا البري لا لانه بري فقط ولكن لان
 الحكم بادانته دليل لديه على أن في أمته رجالا يشهرون العداء عليه وهو مالا يوده
 أمير محب لأمته وبلاده

ان للقضاء في هذه القضية مثلاً من تصرفات النيابة العمومية في قضية المؤيد الذي

نشر بلا تعليق مقالة التيمس المملوءة طعناً على شخص الامير المعظم
لم لم ترفعها النيابة العمومية مع أن المؤيد لم يعلق عليها تعليقاً قاطعاً في حسن النية
كتعليق المتهم على مقالة جريدة العدل

فإذا اعتقد القضاء أن النيابة أخطأت وانها لم تنجر العدالة في تلك القضية فليفكر
القضاء في أن من العدل المساواة في الظلم وانه اذا ظلمت الامة في حقوقها في عدم
مقاضاة المؤيد فمن العدل أن يسوى في هذا الامر بين المؤيد والقطر المصري
وقبل أن نختم مرافقتنا نذكر القاضي بأن المتهم لا يدافع في هذه القضية خوفاً من
الحبس أو السجن بل اثبت للرأي العام ولولا ان الامير أنه ليس من الخارجين عن
طاعته الطاعنين عليه لان هذا البرهان هو أكثر من التخلص من السجن
ان المتهم يخدم بحريته أولاً مبدأ من المبادئ الوطنية المصرية ألا وهو التضامن بين
الامة وأسيروها فإنه انما يدافع عن استقلال مصر لتكون خديوية لا لتصبح جمهورية
أو ولاية اعتيادية من ولايات تركيا بل يرغب أن تكون مصر للمصريين وللعرش الخديوي

مرافعة شيعي بك

من الواجب علينا أن نبحث عما اذا كان في أحكام قانون العقوبات الحالي الذي
أعلن رسمياً في سنة ١٩٠٤ فالقانون الذي كان معمولاً به قبل ذلك التاريخ
ما ينص على معاقبة الناشر أو الناقل لاعتبارهم جانين يعاقبون بما نص عليه في الباب
الرابع عشر من هذا القانون . فقد لا يلزمنا أن ننسى ان الجنايات والجنح التي تأتي
بواسطة الصحافة هي جرائم خصوصية ولهذا السبب يجب على المحاكم أن تطبق أحكام
القانون المختص بها حرفياً لا سيما وان تلك الأحكام هي من مقيدات الحرية
ان قانون العقوبات القديم ذكر بالنص الصريح الاشخاص الذين يعتبرون
فاعلين أصليين والاشخاص الذين يعتبرون شركاء لهم في جرماتهم وذلك في حالة
وقوع جناية أو جنحة بواسطة الصحف ولكن القانون الجديد قد ألغى ذلك التفصيل ولم
يذكر الا الفاعل الأصلي ومعاقبته بما يستوجب من العقاب وحينئذ لا شك في أن الشارع أراد
بذلك معاقبة الفاعل الأصلي ولم يشأ أن يمس أصحاب الجرائد أو مديريها اذا نشروا في
جرائدهم شيئاً من ذلك ولم يكونوا هم المؤلفين لما نشر (أنظر المادة ١٧٤ من القانون القديم)

ومما تقدم يتضح أن مسئولية أرباب الجرائد أو مديريها في هذه الاحوال ليست داخلية ضمن نصوص الباب الرابع عشر من قانون العقوبات التي وضعت لمعاقبة الجنائيات والجنح التي تأتي بواسطة الصحف بل تكون عقوباتها من جهة كونها جرائم عادية ولكي يقع مديري الجرائد أو أربابها تحت طائلة العقاب يجب أولاً أن يكون الفعل المعاقب عليه صادراً منهم أنفسهم لامن غيرهم وأن يكونوا هم القاعين به لأن يكون مقترفاً من قبل وصادراً من بنات أفكار غيرهم . ويجب أيضاً إقامة الدعوى على أصحاب الجرائد أو مديريها بصفتهم شركاء في الجريمة المسادة (٣٩) أن يكونوا يدينوا من عندياتهم معني ما أتى به الناشر بشرط أنه لولا ذلك البيان لما علم الجمهور ما أراده الناشر من مقاله وذلك مع العلم بأن ما نشر يجب أن يكون معاقباً عليه أيضاً وأن الجمهور لم يحيط علماً بما نشر فيه لامن طريق النشر

أن الشارع قد نص النصوص الصريحة الدالة على ذلك وقد اهتم بذلك اذ قال في المادة ١٦٣ وما يليها . كل من تصدى بإحدى الطرق المذكورة آنفاً الى نشر ما يجري في دعاوي القذف يعاقب بالسجن الخ . ويستتبع من ذلك أنه لا دانة الناشر يجب أن يكون ما نشره هو من عمله لامن عمل غيره وهذه الحالة منطبقة على موكلين لانه لم ينشر ما كان من عمله بل كان الناقل لما عمله غيره . واعتبر في نظرية النيابة كانه عمل جنائي يعاقب عليه القانون مع أن ما نقل لم يكن مجبولا لدى العموم فبأي حق اذن نعتبر الناقل مجرماً أو شريكاً لاسيما وأن القانون يحدد لكل جريمة عقوبة لاتعدها . وأما ما نصت عليه المادة ١٦٣ في حالة نشر الاخبار الكاذبة فقد ذكر الشارع بالنص الصريح أنه يريد معاقبة الفاعل لذلك النشر سواء كان النشر من تلقاء نفسه أو نقلاً عن مطبوعات أخرى والذي حمل الشارع على معاقبة الناشر والناقل في هذه الحالة هو أن تلك الاخبار الكاذبة منشؤها عادة الاشاعة التي لا يمكن تعيين مصدرها فاذا نشرها أحد عد ذلك الناشر مصدرها

فاذا تقرر ذلك فليبحث اذن عن الاحوال التي يعتبر النشر فيها جريمة وعن الاحوال التي يعتبر النشر فيها ركناً مادياً لاثباتها . لامرية في أنه توحد حوادث لو اعتبرناها في ذاتها بدون أن ننشرها لاتعد في نظر القانون جنائية أو جنحة أو مخالفة ولكنها ان نشرت فانها فضلاً عما ينشأ عنها من الاضرار للافراد تكسر السلام العام

وقد نص القانون على معاقبة من يتصدى للنشر مثل هذه الحوادث لانه يعتبر أن النشر فيه هو الجريمة غير ناطرة الى الاركان المسكونة للجريمة والسبب في ذلك جلي واضح لان الضرر قد أتى من النشر والاحوال التي يجب فيها معاقبة الناشر قد نص عنها القانون في المواد ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٤٩ و ١٥١ و ١٥٣ و ١٥٤ ولكن توجد آحوال أخرى هي في نفسها مما تستوجب العقوبة عند ما ينص القانون على اعتبارها جرائم وها هو القانون لم ينص منها الا في مواد تشديد العقوبة (المواد ١٥٠ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١) وهذه المواد كلها ليست من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف بل هي مما نص عليه القانون في مواد القذف والسب ومن ذلك يشتر أن الشارع لم ينص الا على معاقبة الفاعل لتلك الجرائم وذلك يؤخذ صريحاً من نفس الناقل **الناقل** : كل من . . . ومعنى ذلك ان نفس القاذف أو الساب أو الطاعن هو الذي يعاقب لا غيره

ومن الواجب ان لا نخطئ في فهم معاني مواد الجنح والجنايات التي تقع بواسطة الصحافة بمصر ولا يجب الرجوع في تفسيرها الى قانون العقوبات الفرنسي ولا الى أقوال المشرعين منهم فيها . ذلك لان قانون الصحافة الفرنسي يقدر مسؤولية فاعل الجريمة حسب الاحكام التي ألغاهها قانون العقوبات المصري الجديد والتي كانت تنص عليها المادة ١٧٤ الالفية الذكر

وبالحيلة فانه لا يمد قاذفاً أو ساباً حتي يستوجب العقاب الا من صدر منه ذلك القذف أو السب ولا تقع المسؤولية الا على الناشر لا على الناقل : ان القانون لا يعاقب على هذه الجرائم الخاصة الا مني كانت صادرة من نفس الناشر الذي ابتدعها من بذات أفكاره . فعلى أي مستند تستند النيابة لتجريمنا اذا كانت ما اعتبرته جريمة قد تم نشره في احدي الجرائد المنشورة بمصر . أم يمكن ان يقال ان الفاعل لذلك الفعل الجنائي أراد ان يدعونا الى نشر ما نشره هو في جريدته ؟ ألم تتم الجريمة بنشره ما نشر في مدأ الامر ؟ أليس توقيع العقوبة وتطبيق المادة ٢٩ علينا مخالفاً للقانون وللضهير ؟ ان تلك المادة لا تعاقب الا على فعل لم يكن من قبل مقترفاً ولم يكن تاماً وهو في نظر القانون جريمة

ان المشرعين في فرنسا يعتبرون اظهار الجرائم سبباً للتبرئة وذلك في مواد القذف

فبأي حق يسأل الانسان عن عمل لم يكن هو مقترفه ولم يكن هو الناشر له بل كل ما عمله هو نقله الامر الذي لا يستوجب العقاب كما قدمنا ولم تنص بتقله الا انتقاده وتبيين أوجه خطأ الناشر وان غاية ما يمكن مؤاخذتنا عليه ووقوعنا تحت المسؤولية هو وجود شيء في ذلك الانتقاد مما يقع تحت طائلة العقاب وبخلاف ذلك يكون رفع القضية علينا مما ينافي العدالة كل من يفسر القانون على غير ذلك يكون قد أخطأ ان من الامثال القانونية ان القانون شديد ولكن هكذا القانون واذن فلا يجب أن يكون ذلك القانون شديدا في المعاقبة ولا يكون شديدا في التحريم وراء معرفة الجرائم والمجرمين ان الكل أمام القانون سواء وكل من يطلب تطبيقه يجب أن يعمل طبقا لنصوصه وأن يكونوا أول الخاضعين له



الحكم الابتدائي

(في قضية القطر المصري باسم الجنب الاخم عباس حلمي باشا خديو مصر)
(محكمة السيد زينب الجزئية)

بجلسة الجنب المنعقدة علنا بسراي المحكمة في يوم الخميس ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩
(٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٢٧)

تحت رئاسة حضرة علي ماهر أفندي القاضي . وحضور حضرة محمود زكي أفندي
وكيل النيابة واحمد فوزي أفندي الكاتب

صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٥ - يناير سنة ١٩٠٩ الواردة بالجدول نمرة
٣٤ سنة ١٩٠٩ (ضد)

أحمد أفندي حلمي عمره ٣٣ سنة صاحب جريدة القطر المصري ومقيم بمصر
اتهمت النيابة العمومية أحمد أفندي حلمي في صحيفة أعلنت اليه في ٣٠ يناير
سنة ١٩٠٩ بما يأتي

« تجارية بالتطاول على مسند الخديوية المصرية والطمع في نظام حقوق الوراثة
فيها وفي حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية والعيب في حق ذات ولي الامر وذلك بنشره
في جريدته « القطر المصري » بالعدد ٣٧ الصادر في ٨ يناير سنة ١٩٠٩ مقالة

تحت عنوان « مصر للمصريين » يقول بنقلها عن جريدة العدل التركية المرية التي
تطبع في الاسكندرية ونشره في العدد ٣٨ الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٠٩ مقالات تحت
عنوان « يا ولادة الاسلام وعلماء الانام في دار السلام » و « أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
وأمر المصريين عباس بن توفيق » و « يد الجناب العالي » و « أملاك الجناب العالي »
و « مهمة شكري باشا »

وفي الجلسة قالت النيابة انها تهم أحمد أفندي حلمي بالتهمة الاربعة التي يثبتها في
هذا الاعلان ولكن بالنسبة لما نشره في مقاله « مصر للمصريين » فقط أما باقي
المقالات التي ذكرت في ورقة الاعلان فانها تتخذها من الادلة على سوء قصد المتهم
ثم شرحت التهم بحسب ما ورد في محضر الجلسة وفي المذكرة المقدمة منها وطلبت عقاب
المتهم بالمواد ١٥٠ و ١٥٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٢٢ من
والمحامين عن المتهم طلبا براءته الاسباب المبينة في محضر الجلسة وبالمذكرة
المقدمة منها أيضا (المحكمة)

بعد سماع طلبات النيابة ودفاع المتهم والاطلاع على الاوراق
من حيث ان لكل تهمة من هذه الاربعة المرفوعة بشأنها الدعوي العمومية
ثلاثة أركان

الركن الاول : التطاول أو الطعن أو العيب

الركن الثاني : وقوع ذلك باحدى الطرق المبينة في القانون

الركن الثالث : توفر القصد الجنائي فيه

وحيث ان هذه التهم لا تختلف عن بعضها الا في الركن الاول فترى المحكمة لزوم
بيانه في كل تهمة على حدة وبعد ذلك يكون البحث في الركنين الآخرين عاما أي
شاملا للتهمة الاربعة لانها نشرت في مقالة واحدة بمعرفة المتهم وحده

الركن الاول : في التهمة الاولى

التطاول على مسند الخديوية المصرية

حث (ان مسند الخديوية المصرية) هو شكل الحكومة في مصر بنظامها المعروف
من جهة كونها خديوية أي اماره ممتازة ذات استقلال داخلي فالتطاول عليه يكون
بنقد هذا النظام

وحيث انه جاء في مقالة (مصر للمصريين) مانصه :

(اذا كان ما تبذل الامة لهم (أى لعائلة محمد علي) هو لحصولها بواسطة حروبهم
الدموية على الامتيازات الداخلية من الدولة فان المصريين يتنازلون عنها للدولة اذلولاً
تلك الحيات لحصلت تحت حكم الدولة على دستور يتمتع به من الشعوب العثمانية من
هم أقل من المصريين علماً)

وحيث ان هذا القول صريح في ارادة جعل مصر ولاية عثمانية بالتنازل عما ناله
من الامتيازات الداخلية التي لا تعتبر حكومتها خديوية الا بها واذا فهو تطاول على مسند
الخديوية بالمعنى القانوني الذي سبق ذكره

في التهمة الثانية

الطعن في نظام حقوق الوراثة

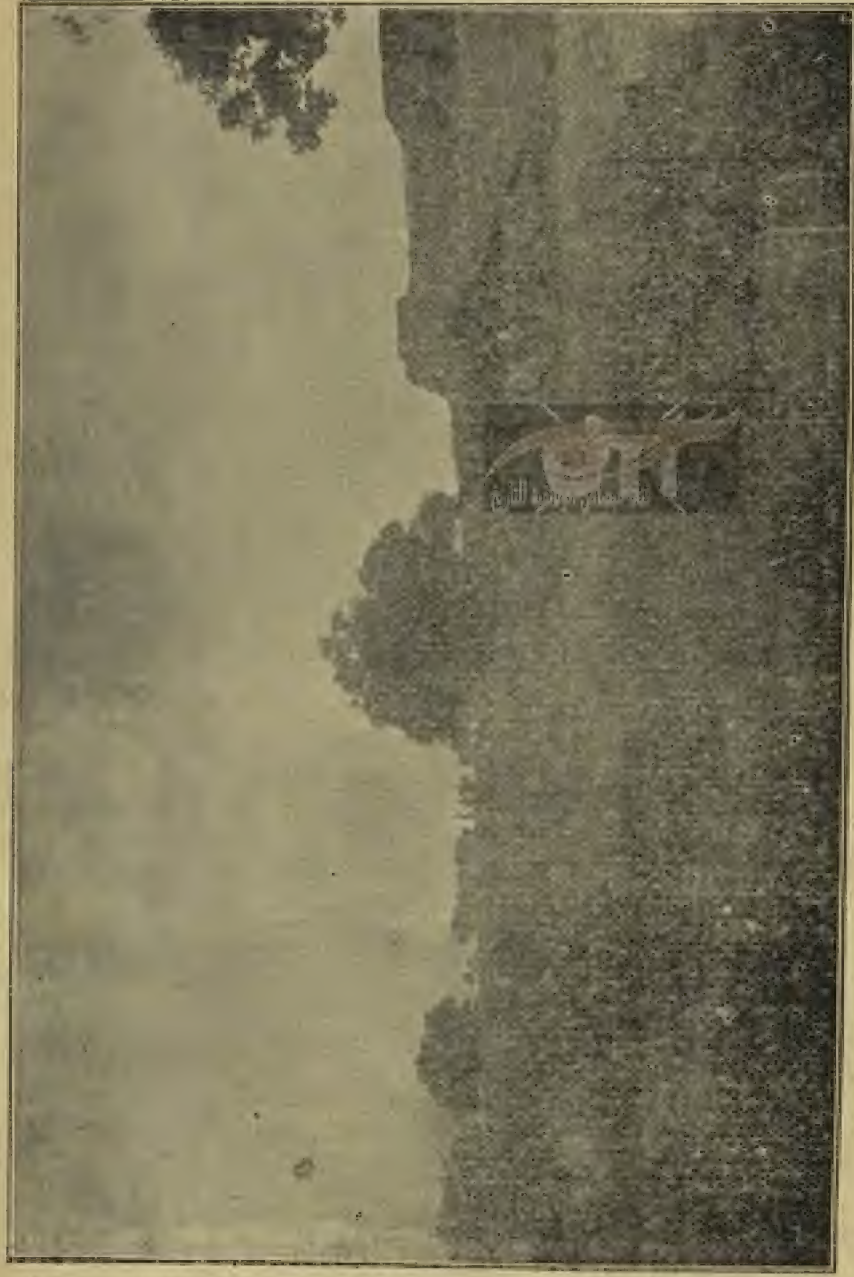
حيث ان الطعن في نظام حقوق الوراثة في الخديوية المصرية يكون إما بانكار حق
الامارة على الجالس على عرشها وإما بانكار هذا الحق على العائلة الحاكمة كلها
وحيث انه ورد في مقالة (مصر للمصريين) من هذا القبيل مانصه

(فاذا عرف المصري مما تقدم ان شقاءه وبلاءه كان السبب فيهما عائلة محمد علي
يجب عليه وينبغي له أن يتخلص منها لان أقل واحد من مواطنيه أشفق عليه وأراف
به . الى ان قال فينبغي للامة أن تعلم أيضا انها لا حاجة لها به (أى بسمو الامير)
وترسل الوفود الى الممالك الموقعة على معاهدة لوندرة لاخبارها بأنها غير راضية بأن يحكمها
واحد غير مصري الجنس)

وحيث ان هذه العبارة دعوى للامة الى انتزاع الملك من الحضرة الخديوية
وعائلتها لجعله في عائلة أخرى فهي طعن ظاهر في حقوق الوراثة
(في التهمة الثالثة)

الطعن في حقوق الحضرة الخديوية وسفوتها

حيث ان حقوق الحضرة الخديوية منها ما هو مدون في الفرمانات الشاهانية ومنها
ما هو من مستلزمات العرش الخديوي كالمرتب المخصص لصاحب هذا العرش وأما
سفوتها فالمراد بها نفوذها واذا فكل تعريض بشئ من ذلك يعتبر طعناً على حقوق
الحضرة الخديوية وسفوتها



منظر السجونين المحكوم عليهم بالاشتغال الصناعية وأخذوا الى الدلتا لاصلاح الاراضى البوار وقدرها ٥٣ فداناً (٤)



وحيث انه فضلا عما جاء في الجملة التي ذكرت تحت التهمة الثانية من الطعن في حق الوراثة الذي هو رأس هذه الحقوق فقد جاء في موضع آخر من تلك المقالة ما يأتي :
(ثم بأي حق مشروع تأخذ عائلة محمد علي من الخزينة المصرية ثلاثمائة وخمسين ألف ليرة سنويا وأي شر دفعوه عنها أم أي خير جلبوه لها حتى يكال لهم المال جزافا)
ثم جاء في موضع آخر مانعه

(فقر بواكل منشرد لا يعرف أحد مسقط رأسه ولا ملقط جسمه وسلموهم الوظائف واستعانوا بهم على بقاء المصري في حالات الجهل وسلبوا الضياع التي وقفها أهل الخبر وأنفقوها على شهواتهم)

وحيث ان في هاتين الجملتين ما فيها من الطعن في حقوق الحضرة الخديوية ومن القدح ما يحط من نفوذها وسلطانها

(في التهمة الرابعة) - الطعن في حق ذات ولي الامر

حيث انه لا يمكن وضع تعريف جامع لما هو العيب في حق ذات ولي الامر ولكن العلماء متفقون على ان مدلول هذا اللفظ عام يصدق على كل أمر يؤذي الكرامة أو يمس بالاحترام الواجب لمصاحب التاج سواء وقع تصرحا أو تلميحيا وسواء كان راجعا الى حالته الشخصية وإلى حياته العمومية

وحيث انه ينطوي تحت ذلك ماورد في مقالة « مصر للمصريين » مثل

« رمينا بكم مقدونيا فأصابنا مصوب سهم للبلاد سيديد »

فلما توليتم طغيتم وهكذا إذا أصبح القولي وهو عميد »

ومثل (وقد اتقى آثر محمد علي في قبح فعله وسوء سيرته أولاده وأحفاده من بعده)

ومثل (وليظل المصريون خدما لصبيانهم وأرقاء لنسوانهم) الى غير ذلك من

المطامير الموجهة لذات ولي الامر تلميحيا بأقوال بذينة تأباها الآداب الانسانية

وحيث ان ماذهب اليه المتهم في دفاعه من ان المراد (بولي الامر) هو جلالة

السلطان وحده متوض (أولا) لان هذه الصفة أطلقت في عرف هذه البلاد على

حاكمها الشرعي وهو سمو الامير ولا شك في أن الشارع قد جري على هذا العرف

و (ثانيا) لانه اذا صرفت هذه الصفة الى جلالة السلطان وحده فلن يوجد في القانون

نص يعاقب من يعيب في حق الحضرة الخديوية وهذا أمر غير مقبول خصوصا اذا لوحظ

ان المادة ١٥٨ تعاقب من يعيب في حق أحد أعضاء العائلة الخديوية و (ثالثا) لان العيب في حق جلالة السلطان داخل عقابه في المادة ١٥٧ عقوبات لان حكومة جلالتهم في نظر الشارع المصري وقت وضع قانون داخلي تعتبر اجنبية عن حكومة مصر بصفتها ذات استقلال داخلي وهذا الاعتبار لا يمس السيادة العليا التي للدولة العثمانية على مصر بوجه من الوجوه

علي انه لو كان في هذا الامر محصل للالتباس فلا شيء يمنع من اطلاق صفة (ولي الامر) في المادة ١٥٦ على جلالة السلطان وعلى سمو الخديوي معا

(الركن الثاني في التهم الاربعة) - وقوع العلن باحدى الطرق المينة في القانون حيث ان قانون العقوبات قدسرين في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ الطرق التي تقع بها هذه الجرائم فذكر منها المطبوعات التي تباع فعلا أو التي تعرض للبيع وحيث ان مقالة (مصر للمصريين) قد طبعت في جريدة القطر المصري بالعدد ٣٧ ثم عرضت للتوزيع وللبيع في المحلات العمومية من يوم ٨ يناير سنة ٩٠٩ واذا فتكون هذه الجرائم قد وقعت طبقا لاحدى الطرق التي عينها القانون

وحيث ان المتهم يدفع هنا بأن طبع مقالة (العدل) ونشرها لا يكفيان لتوفر المسؤولية الجنائية مادام لم يكن هو منشئ المقالة المذكورة والا عد هذا قضاء على حرية الصحافة بمنعها عن نقل ماتشاء افائدة قرائها

وحيث ان هذا الدفاع يقتضي تحديد معنى حرية الصحافة وتعين الاعمال التي وقعت من المتهم وبيان وجه مسؤوليته عنها

وحيث انه وان كانت حرية تبادل الافكار والآراء على العموم فالحرية الشخصية بأوسع معانيها هي أهم حق طبيعي للانسان غير انها ليست مطلقة بل هي مقيدة دائما بواجب اجتماعي يعادلها في الاهمية . هذا الواجب هو وقوف كل انسان فيها عند الحد الذي يضمن لغيره حريته ومن تعدي هذا الحد فهو مسؤول

وحيث انه لا شك في ان ما أسند الي المتهم هو خروج عن الدائرة التي تضمن له القوانين العمل والقول فيها واعتداء على حرية تكفلها القوانين لغيره وبعبارة أخرى هو أم بماقرب عليه القانون والصحافة الصحيحة من اسبي وظائفها الانتصار للحق والعدل والقانون وحيث ان قول المتهم ان اقتصاره على النشر من غير أن يكون هو المنشئ لما

نشره يخليه من المسؤولية الجنائية هو قول لا يعاب به مادام القانون لم ينص على هذا الشرط بل مادامت طبيعة هذه الجرائم لا تقتضيه اذ من البديهي ان نشر الطعن ماس بالكرامة على كل حال أي سواء كان الناشر هو المنشئ له أم لا

على ان قصد الشارع هذا ظاهر من المذاكرات التي حصلت بمجلس التشريع الفرنسي حينما وضعت القوانين المستمدة منها المادتين ١٥٠ و ١٥٦ من قانون العقوبات المصري وحيث ان من جهة أخرى فان نشر الطعن والتطاول والغيب لا يخرج عن كونه فعلا مكونا ومتما بهذه الجرائم وبناء على ذلك فالناشر يعتبر فاعلا أصليا طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات ويجب التنويه في هذا المقام الا ان النشر والنقل سواء من جهة وجوب العقاب في نظر علماء القانون ولا يرى ينبغي الا في تقدير العقوبة

وحيث فوق كل ما تقدم ان المتهم لم ينشر في طبع المقالة « جريدة العدل » ونشرها في هذه البلاد بل وافق على بعض ما جاء فيها تصرفا بالفاظ جارحة اذ قال في تعليقاته عليها مانعه

« ولكن الذي يمكن لنا الموافقة عليه انه اذا كان بعض الولاة من عائلة محمد علي قد عمل ما في طاقته لتقدمها فان البقية لم يعملوا ولكن هل تأخرهم عن العمل مقصود منهم لتأخير المصريين عن التقدم أو عجز منهم وقصور ! اللهم ان كانت الاولى فنحن أول من يمتنع ويستعطر كل صنوف السخط والحرب وان كانت الثانية فالغيب على من أقروا العاجزين المقصرين ولم يناقشوا الحساب »

وحيث ان المتهم تظاهر بعد ذلك بأنه لم يستصوب بعض ماورد في المقالة وأخذ يرد عليه لكنه اختار الرد مايعزز أغلب ما جاء فيها فصادق عليها ضمنا ولا شك انه في مثل هذا الحال يكون المتهم قد تطاول بترتيب وطعن بتدبير

(الركن الثالث في اثباتهم الاربعة أيضا) - « القصد الجنائي »

حيث ان القصد الجنائي هنا مفروض أي انه متوفر بثبوت ارتكاب المتهم للأفعال المادية المكونة للجرائم المستندة اليه وذلك لانه لا يمكن أن تكون ارادة المتهم قد توجهت الى نشر مقالة « مصر للمصريين » في جريدته وهو يجمل المقصود منها لان الفاظها ظاهرة ومعانيها صريحة واضحة

وحيث ان المحكمة ترى فوق ذلك انه لا يجوز للمتهم في هذه الدعوى ان يتنصل

من هذا القصد المفروض في دفع بسلامة نيته لأن محل هذا الدفع أن يكون الفعل المسند له مخالفا للقانون الوضعي فقط

أما وهو مخالف للقانون الطبيعي وللبادي والآداب العامة فلا يتصور كيف يمكن للمتهم أن يتبرأ من طبيعته

وحيث أن سوء قصد المتهم ظاهر مع ذلك فيما كتبه عن الحضرة الخديوية في نفس العدد الذي نشرت فيه مقالة مصر للمصريين أو فيما تقدمه وتلاه من لاعداد الأخرى كمقالة «أملاك الجناح العالي» و«ياؤلة الاسلام» وغيرها وهذا يفيد أن المتهم قد ارتكب الأفعال المسندة إليه بروية تامة وقصد مستمر سابق ومقترون ولاحق بهذه الأفعال

وحيث أن ما يذهب إليه المتهم من أنه لا يجوز الاستدلال على سوء قصده بمقتالات غير التي يحاكم عليها ولو كان من انشائه هو مذهب غير صحيح قانونا وخصوصا في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إذ لكل صاحب صحيفة مبدأ معلوم يرمى إليه في كل ما يكتبه

وحيث أنه بناء على ما تقدم تكون التهم الموجهة إلى المتهم ثابتة كلها عليه وعقابه ينطبق على المواد ١٥٠ و ١٥٦ و ١٤٨ و ١٦٧ و ١٦٨ عقوبات

وحيث أن الأفعال المسندة إلى المتهم منها ما هو مكون لجرائم متعددة ومنها ما هو مرتبط بغيره ارتباطا لا يقبل التجزئة فضلا عن كونها كلها وقعت لغرض واحد فيجب إذا اعتبار هذه الأفعال جريمة واحدة والحكم فيها على المتهم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم عملا بالمادة ٣٣ عقوبات

وحيث أن المحكمة ترى استعمال الرأفة في توقيع العقوبة على المتهم بالنظر لما تبينه من درجة تربته التي لا يجوز عدلا أن يكون مسؤولا إلا بقدرها
فلهذا الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا بحبس المتهم عشرة شهور حبسا بسيطا وأمرت بتعطيل جريدته «القطر المصري» مدة ستة شهور وبإعدام كل ما ضبط وما يضبط من العدد ٣٧ من الجريدة المذكورة وأعلنت المحكوم عليه من المصاريف وجعلت الكفالة لايقاف التنفيذ ألف قرش أم

﴿ القضية الاولى في ثاني درجة ﴾

حكم الاستئناف في قضية القطر المصري

باسم الجباب الخديوي المعظم عباس حلمي باشا

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

بجلسة الختج الاستئنافية المنعقدة علناً بسراري المحكمة في يوم الخميس ٢٩ ابريل

سنة ١٩٠٩ (٩ ربيع الثاني سنة ١٣٢٧)

تحت رئاسة حضرة محمود رشاد بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات المستر

كلايكوت ومتولى غنيم أفندي القاضيين ومحمود فخري بك وكيل النيابة ومحمود طلمت

حرب أفندي كاتب الجلسة



(صدر الحكم لا في)

في قضية النيابة نمرة ١٣٢٥ الواردة جدول المحكمة نمرة ١٣٧٨ سنة ١٩٠٩

ضد

أحمد أفندي حلمي صفته صاحب جريدة القطر المصري مولود بمصر وساكن

بها وعمره ٣٣ سنة

بعد مباح تقرير التلخيص الذي تلاه حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة

والرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

وقائع الدعوى

تهمت النيابة العمومية المتهم في أول الامر بأربع تهم وردت في مقالة نشرها

في جريدته بالعدد ٣٧ الصادر في ٨ يناير سنة ١٩٠٩ تحت عنوان (مصر للمصريين)

تقلاً عن جريدة العدل التي تطبع في الاستانة باللغتين التركية والعربية وقد تضمنت

هذه المقالة الطعن على الحضرة الخديوية ودعوة الامة الى الخروج عن طاعتها والسعي

في انتزاع الملك من عائلتها وكذا الطعن على مسند الخديوية وفي ذاتها

وتلك التهم هي : - أولاً - التناول على مسند الخديوية المصرية - ثانياً الطعن

في نظام حقوق الوراثة فيها - ثالثاً الطعن في حقوق الحضرة الخديوية - رابعاً - العيب

في حق ذات ولي الامر

وفي الجلسة الابتدائية تنازلات عن التهمة الخاصة بالطعن في نظام حقوق الوراثة

ثم طلبت عقاب المتهم بالمواد (١٥٠ و ١٥٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٣) عقوبات
ومحكمة السيدة وأت أن هذه التهم جميعها ثابتة ولكنها اعتبرت جرمية واحدة
وحكمت حضورياً في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ بحبس المتهم عشرة شهور حبساً بسيطاً
وأمرت بتعطيل جريدته (القطر المقنري) ستة شهور وبإعدام كل ما ضبط وما يضبط
من العدد ٣٧ منها وأعطت المتهم من المصاريف

المحكوم عليه استأنف في الميعاد والمخاميان عنه طلباً البراءة
والنيابة استأنفت أيضاً في الميعاد وجعلت طلباتها في الجلسة الاستئنافية قاصرة
كذلك على ثلاث تهم وهي : - أولاً - الطعن على مسند الخديوية المصرية - ثانياً
الطعن في حقوق الخديوية - ثالثاً - العيب في حق ذات ولي الامر بأقبح
الفاظ المحجو والسباب - وطلبت التمسك بالنسبة لعقوبة الحبس مع تطبيق المواد (١٥٠
و ١٥٦ و ١٤٨ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٣) عقوبات والتأييد أولاً - بالنسبة لايقاف
الجريدة ستة أشهر لأن هذه المدة هي نهاية هذه العقوبة في هذه المرة - ثانياً - بالنسبة
لإعدام العدد ٣٧ وارتككت في شرح التهمة على ما جاء في تلك المقالة وأخذت باقي
المقالات التي تقدمتها والتي تلها في الأعداد الأخرى من أعظم الأدلة على سوء قصد المتهم
(أسباب الحكم)

حيث أن الاستئنافين تقدموا في الميعاد
وحيث أن الجناح الخديوي هو بلا نزاع ولي الامر هنا كما أن الجناح السلطاني
هو ولي الامر هنا وهناك

وحيث أنه بالنسبة لحرية الصحافة التي تسلمت عنها المحكمة الأولى في حكمها
فهذه المحكمة توافقها على ما ذكرته بخصوصها وتزيد عليه بأنه ما من أحد ينكر أن
الصحافة الصادقة هي التي عليها مدار السعادة والرفاهية ونشر الفضائل والكلمات
الإنسانية ورفع أعلام الحضارة والمدنية وهي التي تنهض بالبلاد إلى أوج العز والفخر
وترقى بها في مراقي التقدم والعمران ولكن على شرط أن لا تستعمل الحرية الممنوحة
لها من الحكومة أو من الأمة إلا فيما يجلب المنفعة ويدبراً للمضرة وأن لا يخرج فيما
تنشره عن حد الآداب المرعية وأن لا تعدى فيما تكتبه دائرة القوانين الطبيعية
والوضعية التي جعلت لكل شئ حداً في هذا العالم يجب أن يقف الإنسان عنده

وحيث ان من أول واجبات هذه الصحافة التعلق بالعرش الخديوي وحث الناس على السكينة والسلام والعمل لما فيه حفظ الامن والنظام وبذل النصح والارشاد وبث روح الالفة والمحبة بين جميع سكان البلاد والرضوخ الى الملق وععدم الاقتصار على ذكر السيئات دون الحسنات . واذا بدا لها ما يوجب الانتقاد فليكن رائدها الحكمة في نقد الاقوال والاعمال مع التعقل والرزانة والاعتدال ولكن من غير ان تتعرض مطلقاً للشخصيات

وحيث ان من أهم واجبات الجرائد على العموم المحافظة على حقوق اسيادهم والمحكوم وحض الناس كبار وصغاراً شيوخاً وفتياناً على التفرغ لاصولهم والالتفات لاشغالهم حتى يصلوا في الحياة العمومية الى ما يؤهلهم لخدمة البلاد بالصدق والاخلاص الذي ينتظر من أمثالهم



وبناء عليه - كل من يتعدى على السلطة الشرعية أو يفر الناس من العائلة الخديوية أو يحرضهم على الفتنة ويدعوهم الى الخروج عن طاعة الحكومة أو يطمعن على الغير تصريحاً أو تلميحاً أو يعيث بالنظام أو يكدر صفو الراحة ويخل بالامن العام وثبت عليه التهمة قانوناً فالقضاء لا يبرحه ولا يلوم بعد ذلك الا نفسه

وحيث ان المطاعن التي نشرها المتهم في جريدته مهيئة مؤلمة للغاية ومكتوبة بعبارة جارحة بذينة خارجة عن حد اللياقة والادب وما كان أغناه عن نشرها للرد عليها كما يقول لان جريدة العدل التي نقل المقالة عنها إنما تنشر في الاسبلة لافي مصر ونقل من يقرأها في هذه الديار ان لم نقل انها غير معروفة هنا بالمرّة فلم يكن ثمة باعث قوي لهذا الرد

وحيث انه لو كان المتهم سليم النية حسن القصد واراد ان يرد على هذه المقالة دفاعاً عن البيت الخديوي كما يزعم لما نشرها كلها بل كان يشير اليها اشارة خفيفة دون ان يذكر كلمة واحدة منها ثم يتصدى لتنفيذها بعبارة لا تترك أثراً سيئاً في الاذهان أو كان على الاقل يتحاشى نشرها في يوم ٨ يناير الذي هو يوم عيد الجلس الخديوي كما يقضى به واجب الادب والذوق السليم فأين اذن الولاء الذي يدعيه بل أين هو ذلك الاخلاص الذي يقول انه متفان فيه

وحيث ان تعمد المتهم لنشر المقالة المذكورة في يوم عيد الجلس الخديوي نقلاً

عن جريدة لا يقرأها أحد في هذه البلاد ونشرها من أولها لآخرها على أهل مصر مع ما فيها من المطاعن القبيحة التي يمجها الذوق وتشتت منها النفس وينفر منها الطبع وموافقته على بعضها في تعليقاته التي نشرها عنها في العدد ٣٨ من جريدته كل ذلك من أقطع الأدلة على سوء قصده الذي ظهر الآن وبان باجلى يان وأوضح برهان وعلى الغاية التي كان يرمى إليها من النشر

وحيث أن نشر المتهم للمقالة في جريدته نقلا عن جريدة أخرى ولو بلا شرح ولا تعليق من عند يده وحتى من غير أن يصادق عليها بعضها أو كلها لا يخله أبدا من المسؤولية الجنائية لأن مجرد نشر الطعن نقلا عن الغير وإطلاع الناس عليه حاط بالقدر ماس بالكرامة مستوجب للعقوبة كما ذهبت إلى ذلك بحق محكمة أول درجة وحيث أن هذه المحكمة توافق محكمة الاستئناف على باقي أسباب الحكم المستأنف وتجعلها من ضمن أسبابها ما عدا ما يتعلق منها بتهمة الطعن في نظام حقوق الوراثة لتنازل النيابة عنها وحيث أن مدة الحبس المحكوم بها قليلة في جنب الطعن الفاحش الذي نشره المتهم لعدم في جريدته موجبا لاعتلى مقام يجب أن تصان كرامته ويجب أن يعطى حقه من التأديب والاحتشام فلهذه الأسباب

وبعد الإطلاع على المواد (١٥٠ و ١٥٦ و ١٤٨ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٢) عقوبات حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا أولا، بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة البدنية وحبس المتهم سنة مع الشغل ، ثانيا ، بالغائه فيما يتعلق بالاسباب الخاصة بتهمة الطعن في نظام حقوق الوراثة. ثالثا ، بتأييده فيما عدا ذلك. وضمت المحكمة عليه من المصاريف

القضية الثانية في الدرجة الاولى بمحكمة عابدين

أقوال عبد الحميد أفندي بدوي عضو النيابة العمومية

نشرت في الصحف دعوة يدعو فيها كاتبها الناس الى الاجتماع في حديقة الجزيرة وذلك بمناسبة إعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر في سنة ١٨٨١ للاحتجاج على هذا القانون وقد اجتمع في الميعاد والمحل المعينين عدد عديد من الناس والقيت خطاب من شيان عرف بعضهم ولم يعرف الآخرون وما كان للنياية العمومية على الخطباء

من سبيل لو أنهم عرفوا الحدود القانونية فاتهموها ولكنهم خرجوا عن تلك الحدود
 المرسومة وارتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون فلم يكن النيابة بد من رفع الدعوى
 العمومية عليهم وهم : حمد أفندي حلي . وعثمان طلعت صبور أفندي . ومحمد مختار طلعت
 صبور أفندي . وأحمد زكي أفندي . ومحمود رمزي نظم أفندي . وإبراهيم محمد أوغلام أفندي
 كلفة عن ثبوت التهم والقصد الجنائي فيها - النيابة العمومية تلاحظ أن القصد
 الجنائي في كل الجرائم التي تطلب العقاب عليها اليوم ليس قصدا متعينا وإنما هو القصد
 الذي ينتج من فهم القائل لمدلول الفاظه ما دامت الالفاظ التي استعملت صريحة في
 الإهانة أو التحريض أو العيب أو التطاول أو الطعن وتلاحظ أيضا أن التهم ثابتة على
 جميع المتهمين بشهادة حضري مأمور القسط ومأمور قسم الخليفة ومن اعتراف اثنين
 منهم وهما أحمد أفندي حلي ومحمود أفندي رمزي 
 المتهم الاول أحمد أفندي حلي

التهمة الاولى : انه في يوم ٣١ مارس سنة ١٩٠٩ بحديقة النزهة بالجيزة أهان
 المستشارين وهم من موظفي الحكومة المصرية بأن رماهم بأنهم يرتكبون اثنا تأدية
 وظائفهم هذا الأثم القطيع وهو محاربة دولة الاسلام بالدهاء والخيلة الى غير ذلك مما
 ورد من الالفاظ في خطبته التي ألقاها علنا والتي درجها بجريدته القطر المصري بعد
 أن حذف منها بعض العبارات بالعدد ٤٩ الصادر في يوم ٢ ابريل سنة ١٩٠٩ الامر
 المعاقب عليه بالمادة ١٥٩ من قانون العقوبات

يعترف المتهم بأنه يقصد المستشارين بمطاعنه التي قالها بالخطبة ودرجها بجريدته
 وإنما ادعى انه يظعن فيهم لا بصفتهم موظفين يتناولون راتبا من الخزينة المصرية ولكن
 بصفتهم انكليزا ينظرون قبل كل شيء الى مصلحة بلادهم ولو عارضت مصلحة مصر
 ولكنه لا يمكن أن يصدر عمل من أحد حضرات المستشارين في ادارة الحكومة
 المصرية الا بصفته موظفا مصرية وينسب اليه العمل بهذه الصفة ولا يمكن فصل تلك
 الصفة عنه فالظعن الموجه اليهم عن أعمال أفندوها في ادارة الحكومة عهدهم من
 حيث هم موظفون مصريون وبسبب تأدية وظائفهم

أما العبارة التي وردت في الخطبة عن حضرات المستشارين فانها صريحة في
 الإهانة ولذلك تكون التهمة ثابتة عليه وما وقع منه معاقبا عليه بالمادة ١٥٩ ونصها

« يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من أهان موظفًا عمومياً أو أحد رجال الضبط أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية أو اقترى عليه أو سبه بأحدى الطرق سائفة الذكر بسبب أمور تتعلق بوظيفته أو خدمته »

الهمة الثانية: انه رمى الحكومة بأنها انتهكت حرمة الاسلام بضرب طلاب العلم في الازهر الشريف وانها لما رأت التألم من ذلك أرادت ان تضربهم أيضاً ولكن على أسلحتهم وقلوبهم ويقصد بكل ذلك التحريض على كراهة الحكومة الخديوية وبغضها أو الازدراء بها كل ذلك علناً بخطبة القاها وسط الجمهور الامر المعاقب عليه بالمادة ١٥١ يدعي المتهم في التحقيق انه لا ينسب انتهاك حرمة الاسلام بضرب طلاب العلم بالازهر الشريف الى الحكومة وإنما ينسب الى معتد انكبارا والمستشارين الانكليز والمتهم غير صادق في دعواه لأن مقتضى التحقيق هو الطعن في الحكومة كما يظهر من قراءة محضر التحقيق صحيفة نمرة ٢٥ فإنه قال فيها أن ما حصل في الازهر أخيراً لا يبعد انه كان غير مفضى له « يقصد المعتد الانكليزي وأقواله هذه يريد ان يثبت بها انه لا يقصد الحكومة » فيستدل من ذلك ان الحكومة هي التي قامت بالعمل وان المعتد لم تكن له علاقة به الا مالا يبعد ان يكون أبداه من الرضا وعدم الغضب بعد تمامه والعمل الذي قامت به الحكومة هو ما عبر عنه المتهم بانتهاك حرمة الدين بضرب طلاب الازهر الشريف وكما يظهر أيضاً من قوله عقب ذلك ان الذين باشروا الحوادث الأخيرة كوفئوا مكافآت فخرية أو مالية والمكافأة بيد الحكومة ورئيسها وهو الخنازب العالي فيكون بذلك قد نسب انتهاك حرمة الاسلام الى الحكومة

ومما يطل زعمه انه لا يقصد الحكومة مخالفة ذلك الزعم الواقع فان الحكومة هي التي كانت مباشرة مراقبة حوادث الازهر وليس لأحد غيرها دخل فيه وفضلاً عن ذلك فان القول بان الحكومة المصرية مسيرة بيد الانكليز وانهم لا يتم فيها شيء بدون رضاهم وان الانكليز يعملون بواسطتها على محاربة الدين الاسلامي وانتهاك حرمة تحريض صريح على بغض الحكومة المصرية وكراهتها

ولذلك تكون الهمة ثابتة وما وقع من المتهم معاقباً عليه بالمادة ١٥١ ونسبها: « من حرض الناس بأحدى الطرق الميينة آتفا على كراهة الحكومة الخديوية وبغضها أو على الازدراء بها فجزاؤه أيضاً الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامه لا تتجاوز مائه جنيه مصري »

المتهم الثاني عثمان طلعت افندي صبور

التهمة : انه تطاول على مسند الخديوية بأن صاح علنا بقوله « فليسقط حكم الفرد » في وسط مظاهرة كان بها جمهور عظيم الامر المعاقب عليه بالمادة ١٥٠ عقوبات لا يمكن ان ينصرف النداء بسقوط حكومة الفرد المنسوب للمتهم الا الى الحكومة التي يخضع لها وهي حكومة الجناح العالي خصوصاً وانه نادى به في سياق الانتقاد على الحكومة المصرية ولا يمكن أن يكون نداء عمومياً لا يقصد به حكومة بذاتها وقد حمى القانون حكومة الجناح العالي من التطاول عليها بنصه « من تطاول على مسند الخديوية المصرية » ولا شك في ان النداء بالسقوط تطاول صريح فلذلك تكون التهمة ثابتة وما وقع من المتهم معاقبا عليه بالمادة ١٥٠ عقوبات ونصها (كل من تطاول على مسند الخديوية المصرية أو طعن في نظام حقوق الملكية فيها أو طعن في حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها سواء كان بواسطة احدي الطرق المتقدم ذكرها أو بواسطة اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل أو اباعة في اي محل يعاقب بالحبس مدة لا يزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري)

المتهم الثالث محمد مختار طلعت

التهمة: انه حرض على كراهة الحكومة الخديوية وبغضها والازدراء بها بواسطةلقاء خطبة علناً في المظاهرة وسط الحاضرين بان نسب فيها للحكومة الظلم وسب الحرية والاستبداد والغطرسة والعنف وعدم مراعاة الله ولا الذمة الامر المعاقب عليه بالمادة ١٥١ عقوبات الالفاظ التي استعملها المتهم في خطبته وهي نسبة الظلم وسلب الحرية الخ صريحة في معنى التحريض على بغض الحكومة والازدراء بها ولذلك تكون التهمة ثابتة وما وقع من المتهم معاقبا عليه بالمادة ١٥١ وقد سبق ذكر نصها

المتهم الرابع احمد زكي

التهمة : انه وقعت منه اهانة في حق احدي الهيئات النظامية وهي الوزارة المصرية بان نسب لها انها وزارة مشؤومة وانها مثلت بالازهر افطع تمثيل واختلقت الخوف على حياة الامير وغير ذلك في خطبة القاها علنا بالمظاهرة المذكورة الامر المعاقب عليه بالمادة ١٦٠ عقوبات

الوزارة المصرية احدي الهيئات النظامية ووصفها بانها مشؤومة وانها بلية ابتليت

بها مصر الى غير ذلك من المعاملات اهانة صريحة لها ولذلك تكون التهمة ثابتة وما وقع من المتهم معاقب عليه بالمادة ١٦٠ « بجازي تلك العقوبات أيضا كل من وقع منه بواسطة احدي الطرق المذكورة اهانة في حق احدي المحاكم أو الهيئات النظامية أو جهات الادارة العمومية »

المتهم الخامس محمود رمزي نظم افندي
التهمة الاولى : انه اهان هيئة نظامية من الحكومة وهي الوزارة المصرية بان نسب اليها الجبن وعدم الفطنة ضمن قصيدة اتقاها علناً في المظاهرة الامر المعاقب عليه بالمادة ١٦٠ ورد بالقصيدة التي اعترف بها المتهم بثنان عن الوزارة وهما
أما الوزارة فالرجل ينقلب
فاتها عن صنوف الحزبي تهديم
وزارة لا اقل الله
الحسين لا عهد ولا ذم
وما جاء باليتين من نسبة الجبن والحزبي الخ الى الوزارة وهي احدي الهيئات النظامية اهانة صريحة لها ولذلك تكون التهمة ثابتة وما وقع من المتهم معاقب عليه بالمادة ١٦٠ وقد سبق ذكر نصها

التهمة الثانية : انه غاب في حق ذات ولي الامر بان خاطب الجنب العالي بيتين من ضمن قصيدة اتقاها علناً في المظاهرة لا يلبق ان يخاطب بهما الجنب العالي كل ذلك يقصد به التحريض على كراهة الحكومة الخديوية وبغضها والازدراء بها الامر المعاقب عليه بالمادتين ١٥٠ و ١٥٦ عقوبات

جريمة العيب في حق ذات ولي الامر المنصوص عنها بالمادة ١٥٦ ليست كجرائم الطعن والاهانة من حيث عدم انطباقها الا اذا كان العيب صريحاً في معناه واتما هذه الجريمة شأن مخصوص فيما يتعلق بمجربها المادي وهو العيب ذلك ان هذه المادة وضعت لحماية مقام الجنب العالي من اللباس به ولا نزاع في ان مقامه أكبر مقام وان الفاظاً قد تكون في نفسها غير صريحة في معنى العيب بل وقد تكون مقبولة في استعمالها لدي بعض الطبقات تصبح غير لائقة اذا وجهت لمقامه السامي ويصبح استعمالها معيماً والمد الذي يتندي عنده انطابق هذه المادة هو ان تستعمل الفاظ لا يلبق أن توجه للجنب العالي وان من الالفاظ مالا يجوز توجيهه الى ذلك المقام ولو انها لا تفيد معنى العيب واذا كان الكاتب الذي يريد المدح للجنب العالي يتقي الالفاظ ويتخيرها فما بال

الذي يسوق الكلام لعبر المدح ولا نزاع في أن مخاطبة الجنب العالي هذين البيتين وهما
 الله أكبر يا عباس نخذ لنا وكنت قبلا على الاوطان تضطرم
 افضل كباشات يا عباس ان لنا عند الاله مقاما جاده الديم
 غير لائق وبعثه عينا في حق ذات ولي الامر يقصد به التعريض على كراهة
 الحكومة الخديوية وبعضها

اما ما ادعاء من أنه لم يقل هذين البيتين الا لانه رأي اسم عباس في مطلع قصيدة
 أخرى قلده هذين البيتين أو انه مقتون بالشبهة أو انه مقلد في صناعة الشعر وذلك
 كله لا يسقط قصده الجنائي مادام يفهم أقواله كما قرر بذلك في محضر التحقيق
 ولذلك تكون التهمة ثابتة وما وقع من المتهم معاقبا عليه بالمادة ١٥٦ ونصها « كل
 من غاب في حق ذات ولي الامر بواسطة احدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس
 مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري ». والمادة
 ١٥١ قد سبق ذكر نصها

المتهم السادس ابراهيم محمد أو غانم

التهمة : وقعت منه اهانة في حق احدى الهيئات النظامية وهي الوزارة المصرية
 بواسطة استعمال الفاظ مبيتة ضمن خطبة بان قال « تلك أعمال الوزارة فلا سلام عليها
 وعلى الحرية السلام » الامر المعاقب عليه بالمادة ١٦٠
 الوزارة المصرية احدى الهيئات النظامية وعجاجة : لا سلام على الوزارة وعلى الحرية
 السلام : اهانة لها فلذلك تكون التهمة ثابتة وما وقع من المتهم معاقبا عليه بالمادة ١٦٠
 وقد سبق ذكر نصها

الطلبات : اذا كان المتهمون كلهم متساوين في ارتكاب جرائم يعاقب عليها
 القانون فان مسؤوليتهم عن أعمالهم غير متساوية والنيابة العمومية بما لها من الرأي
 في تقدير المسؤولية وطلب تشديد العقوبة تعتبر ان أحمد أفندي حلمي أحد متهمي
 قضية اليوم أكبرهم مسؤولية - أولا - لانه هو الذي دبر المظاهرة ورتبها وان لم
 يثبت ذلك من التحقيق فان المحكمة يمكنها أن تبينه من ظروف المظاهرة ومن تعوده
 على القيام بالمظاهرات في مناسبات سابقة ومن أنه كان أرشد الموجودين وكان من
 شأنه ان يحوز ثقتهم وتسليمهم بأعماله بصفته صحافيا وصاحب جريدة وانه كان البادي

بالخطابة - ثانيا - لانه الشخص الذي وقف نفسه وجريده على الطعن في الحكومة ورئيسها وهو الجانب العالي فهو لا ينفك يجد في كل مناسبة وسيلة لتجدد ذلك الطعن وقد حكم عليه أخيرا بالحبس عشرة شهور لتطاوله على مسند الحديوية المصرية وعييه في حق ذات ولي الامر فهو أعضاءهم قصدا وأحقهم بالثأديب والزبر.

ثالثا لان ضرره ليس قاصرا على شخصه ولكنه يمتد الى هؤلاء الشبان الذين تجدهم المحكمة اليوم في صف المتهمين والذين هم من صغر السن وقلة التجربة بحيث تؤثر فيهم غواية احمد افندي حلمي فتقبلهم من الاشتغال بدروسهم الى ارتكاب الجرائم فهو مسؤول عما صار اليه هؤلاء الشبان من طردهم من المدارس ومن حزن عائلاتهم على دخولهم في غار تلك الاعمال ووقوفهم هذا الموقف ولذلك فالتأييد العمومية تطلب تشديد العقوبة على احمد افندي حلمي ومعاقبة باقي المتهمين بالمواد ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٦ و ١٦٠ عقوبات

دفاع محمود بك أبي النصر

جنس هؤلاء الخطباء ليحاسبوا على ما جاء بخطبهم في المظاهرة التي أقاموها احتجاجا على تقييد حرية الصحافة واعادة قانون المطبوعات

وجهت إليهم النيابة تلك التهم التي عرضتها على المحكمة ودوتها من قبل في صحيفة دعواها والدفاع قبل أن يبحث في الوقائع وبين أن كانت توفرت في تلك العبارات شرائط العقوبة أولا يرى أن يرجع بالحادثة الى مبادئ وأسبابها لانه متى تبينت الاسباب تبينت حقيقة المسؤولية ودرجتها وأمكن للقضاء أن يميز بين الحكمة والعدل ثم يصدر حكمه اما بالبراءة واما بالعقوبة ونحن بحكمه راضون

توجد في البلاد حركة فكرية انبعثت روحها الشريفة في أفئس المصريين بعد ما قلبت في أطوار شتى فاستيقظوا وأصبحوا اليوم أرق شعورا وأقوى احساسا وأعرف بحقوقهم الاجتماعية وواجباتهم الوطنية من ذي قبل

نعم كانت تمر علينا الحادثات وتنزل بنا المصائب فتتفرق اليها نظر المعشى عليه من الموت واليوم ترانا غير ما كنا عليه بالامس تنذرنا الايام بأمال تلك الحوادث والكوارث فتضطرب منا الاعصاب وترتجف القلوب وتخشى الابصار ويسأل بعضنا بعضا ماذا يراد بنا وإلى أي طريق نحن مسوقون

شهد المرحوم قاسم بك أمين مظاهر هذا الانتقال في الامة حيث يقول (رأيت قلب مصر يخفق مرتين الاولى يوم تنفيذ حكم دنشواي والثانية في ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجائزة صاحب اللواء) حيث تجلى هذا الشعور ساطعا في قوة جماله وجلاله فسماء مولودا حديثا خرج من دم الامة من بين حشاها وأعصابها ثم قال « ذلك الاحساس الجديد هو الامل الجديد هو الامل الذي يسم في وجوهنا اليائسة هو المستقبل »

رحم الله قاسما لو انه كان قائما قينا لاضاف الى ذيك الحادثين ثالثا على الاقل الا وهو حادث قانون المطبوعات

تلك حال أمتنا اليوم وهذه درجة احساسها بمرورها ببلع التضامن القومي فيها ولا ريب ان الصحافة مهما عابوها كانت من أقوى العوامل في البلاد تلك الحركة المباركة وذلك الشعور الزاقي كانت كما يقول جول سيمون الرقية على من لارقيب عليه والمحكمة العليا ينتهي اليها قضاء الرأي العام في الشؤون الاجتماعية والحياة القومية وتخضع لحكمها كل جبار عنيد أو كما يقول ذلك السياسي الكبير والمؤرخ الشهير جيزو

« ان حرية الصحافة مهما كان فيها من الخروج - عن اللياقة أحيانا فاني أرى »
« نفعها للاداب العامة يربو على ضررها بكثير وأرى تلك الحرية أقوى دعامة لنظام »
« المصالح العامة وأقوى سبيل لاستتباب الامن على المصانح الخاصة وانه مهما كان »
« شكل الحكومة فان الحياة السياسية كلها مكلفة ونزال وانه ليحجني أن أقف امام »
« خصم معقود اللسان مقيد الحرية »

عرف المتهمون فضل الصحافة وعظيم مزاياها فهاهم أمر الرجوع بها الى الوزراء ثمانية وعشرين عاما وكبر عليهم أن يحصل ذلك على يد وزارة يعترف الكل بفضل رجالها وصدق وطنيتهم

من أجل ذلك اجتمعوا وتظاهروا

ولم يكن من الحكمة والحالة هذه أن يستقبلوا ذلك الحادث الخلل بالبشر والترحاب أو أن يسكتوا عليه صامتا كما مدام فيهم ذلك الشعور

اجتمعوا لا ليقسموا فتنة ولا ليحدثوا ثورة وإنما اجتمعوا مسوقين بتلك العوامل الطبيعية والعواطف النظرية التي تدفع بالانسان الى اظهار آلامه واعلان تأثيره عند نزول الكوارث

اجتمعوا وهم يعلمون ان حرية الكتابة والقول ليست بالامر الكلي وانما هي من عناصر الحياة الاجتماعية ومن الحقوق الطبيعية للانسان وما الانسان الا حيوان ناطق فتقيدها قضاء على تلك الحياة واضرار بذلك الحق وما على من يطالب بحقه من بأس لأقول ذلك تبريرا لما فرط من بعضهم في سياق الدفاع عن ذلك الحق المضموم حاشا لله وانما هي اعتبارات وأسباب لأبد من رعايتها في تقدير ما نجم عنها من الاقوال والافعال فوجب على الدفاع ان يلفت اليها نظر القضاة

﴿ التهم والمتهمون ﴾

(الاول) تهم النيابة العمومية أولا أحمد أفندي حلي بتهمين:

- (١) اهانة المستشارين وهم من موظفي الحكومة مادة « ١٥٩ ع »
 - (٢) التحريض على كراهة الحكومة وبغضها والازدراء بها مادة (١٥١ ع)
- (الدفاع عن التهمة الاولى)

(١) تقضي المادة ١٥٩ بمقوبة كل من أهان موظفا عموميا أو سبه بسبب أمور تتعلق بوظيفته وهي مأخوذة عن المادة ٢٢٢ من القانون الفرنسي فوجب الرجوع بها الى ذلك الاصل وشرحه للوقوف على ما قاله علماء القانون في تفسيرها وما قرره المحاكم في تطبيقها يرى أولئك العلماء أن لا بد لتطبيق هذه المادة من توفر شروط أربعة اذا فقد واحد منها لم تنطبق

- (أ) أن يكون هنالك فعل أو قول مبهين
- (ب) أن توجه الاهانة الى شخص الموظف في أمور تتعلق بوظيفته
- (ج) أن تكون الاهانة وصلت الى الموظف الذي وقعت في حقه وأن يكون وصولها بإرادة الشخص الذي صدرت منه
- (د) سوء القصد

(٢) فلننظر الآن فيما اذا كانت هذه الشروط الاربعة توفرت في عبارة أحمد أفندي حلي أو لم تتوفر قال مخاطبا سامعيه:

« انكم مقبلون على واد مخيف وأمر خطير جليل هو تقييد حرية الصحافة فالحرية الشخصية هم يقيدون أفواهكم وأقلامكم وقلوبكم وعواطفكم لانهم رأوا منكم في «حادثة الازهر التي انتهكت فيها حرمة الاسلام شعورا جيا هم يريدون محاربة دولة

«الاسلام بالدهاء والحيلة وينظرون في مشروع يقضى على حرية الاجتماع . هم خمسة »
 « أشخاص يخضعون لارادة شخص الشيخ »

(٣) تلك هي العبارة التي من أجلها يحاكم أحمد أفندي حلي

ترددت النيابة في فهمها كثيرا كما يتردد فيها كل سامع وقاري . فلم يستثن من هم الدين بينهم الخطيب بكلامه لانه لم يذكر مرجع الضمير ولم يبين من هو المراد به ولم يصرح لا باسم الحكومة ولا بذكر المستشارين بل جاء كلامه على هذا الاتهام فخطئه النيابة اجتهدا منها بطريق السدس والتخمين على الجواب العالي وحكومته

(س) ان ما جاء بخطبتك يعتبر طعنا على الحضرة الخديوية وسطونها وغيبا في

حق ذات ولي الامر وتحريضا على كراهة الحكومة الامر المعاقب عليه بالمواد ١٥٠

١٥١ و ١٥٦

(ج) اني لا أقصد الا المستشارين والوكالة البريطانية لانهم أغاروا على

السلطة الوطنية بكل وجوها

هناك عدلت النيابة عن هذه التهمة الى تهمة اهانة المستشارين ولكنها استبقيت

مع ذلك تهمة التحريض على كراهة الحكومة وان لم يكن لها في العبارة أثر

مثل هذا الاتهام الذي لم نفهم معه عبارة حلي أفندي الابد تفسيره اياها وسواءه
 عن المقصود منها كان يكفينا دفاعا في الدعوى لو أننا كملنا الدعاوي ولكننا نجري
 مع النيابة في طريقها وتعتبر اجابة حلي أفندي في مختصر التحقيق مكمة لما جاء في خطبته
 يوم المظاهرة نسبلا لمعنى الاتهام ثم نقول

(٤) ان الشرط الثاني من عبارته لم تتوفر فيه شروط العقوبة بالمادة ١٥٩ فأما

الشرط الاول فان كل ما يمكن نسبه الى حلي أفندي على هذا الاعتبار هو انه نسب

الى المستشارين أنهم يحاربون دولة الاسلام بالدهاء والحيلة ونحن نشكر أن يكون في

هذه النسبة اهانة ما لحضراتهم لانهم ليسوا من رعايا الدولة العلية حتي تكون محاربتهم

اياها لو صحت خيانة منهم واهانتهم وحط من كرامتهم وليسوا من أهل الاسلام حتي

تكون محاربتهم دونه خروجا عن الدين وتكون نسبة ذلك اليهم أمرا مبيتا ولكنهم

من رجال دولة بريطانيا العظمى وقد تقضى عليهم مصلحة دولتهم بمحاربة دولة الاسلام

والتاريخ شاهد عدل فبما كانت الحال فانه لا اهانة في هذه النسبة بوجه من الوجوه
فينعدم الشرط الاول الذي فيه يشكون أصل التهمة
(٥) وأما الشرط الثاني فهو مقود كذلك لانه اذا سلم جدلا ان في هذه العبارة
شيئا من الاهانة فان ذلك ليس بسبب أمور تتعلق بالوظيفة اذ ليس من متعلقات وظيفة
المستشارين في الحكومة المصرية ان يعملوا لنصرة دولة الاسلام (الدولة العلية) أو على
خذلانها لا قدر الله

الشرط الثالث غير متوفر أيضا لانه لو فرضنا لحظة ان هناك اهانة وانها وصلت
الى المستشارين فانه لا دليل على انها وصلت اليهم بإرادة المتهم
تدل القرائن والظروف على أن حاكم أفندي لم يكن يقصد بمخاطبته سوى تنبيه
أذهان السامعين الى ذلك الخط الخاطئ وهو تقييد حرية الصحافة والحرية الشخصية
ليتدبروا في أمره ويخططوا لمستقبلهم لا لان يصل كلامه الى حاكم أو مستشار
(٦) قد يطلب منا الدليل على وجوب هذا الشرط من القانون المصري فالجواب
ان كلمة اهانة الموجودة في المادة ١٥٩ تشف عن معنى كون الشخص الذي وجهت
اليه حاضرا وقد كانت الاحكام الفرنسية في مبدأ التشريع من سنة ١٨١٠ وما
بعدها متفقة على وجوب حضوره عند حصول الاهانة حتى يصح تطبيق المادة ٢٢٢
التي هي أصل مادتنا ولكن هذا المبدأ تعدل وأصبح شرط الحضور غير ضروري وإنما
الضروري شرط وصول الاهانة الى من وقعت في حقه بإرادة المتهم

«تكملة دالوز جزء ١٣ صحيفة ٣٩٢ ولييود فان في كتابه شرح قوانين»
«الصحافة وتواريخها جزء ٣ صحيفة ١١٥ حيث قال مانصه:

«جرت الاحكام في بادئ الامر على اشتراط كون الموظف حاضرا ثم تغير هذا
المبدأ وصار المعمول عليه في تطبيق هذه المادة ٢٢٢ شرطان بدوهما لا تنطبق - أن
تكون الاهانة وصلت الى الموظف وأن يكون ذلك بإرادة المتهم

من أجل ذلك حملت البنا جرائد أوروبا في الشهر الماضي خبر اهانة أحد عمال
البوستان المعتصين مديرها فلما رفعت النيابة الدعوى وتقدمت للمحكمة أثبتت هذه أن
تظهر فيها الا بعد ورود جواب من مدير البوستان بان الاهانة وصلت ثم بحثت المحكمة عما
اذا كان وصولها بإرادة المتهم أولا

﴿الشرط الرابع - سوء القصد﴾

يجب أن يتحقق هذا الشرط في تهمة الاهانة بمعنى أن يكون القصد هو اهانة الموظف قالوا ويمكن للمتهم أن يثبت أنه لم يكن يقصد ذلك

جاء في ليواد فان جزء ٣ صحيفة ١٢٣ ما ترجمته. وعلى كل حال فيمكن للمتهم أن يثبت رغما عن الظواهر أنه لم يكن قصده الاهانة ولا شك أن كل الظروف هنا تدل على أن أحمد أفندي حلمي بعيد عن هذا القصد بمراحل على أن سوء القصد لا يمكن نفيه الا اذا تخرجت الجريمة في الفكر قبل اتيانها

جاء في تكملة دالوز جزء ٣ صحيفة ٣٥٦ ققرة ٦٣٣ ما ترجمته

«سوء القصد ضروري وهو من الأركان» (المراد به اعتبارها هنا)

وهل الطعن الشديد أو الكلمات الساخرة التي توجهت على لسان المتهم في حالة تبيحه وتأثر عواطفه والدفاع عن مذهب يعتقد حقاً هل ذلك مما يعاقب عليه ؟ الجواب لا. لأن سوء النية ليس بموجود هنا ولا جريمة مع فقدانه. هذا عن التهمة الاولى

﴿عن التهمة الثانية - وهي التحريض على كراهة الحكومة﴾

الظاهر أن النيابة استصغرت على أحمد أفندي حلمي أن توجه اليه تهمة اهانة بعض الموظفين المعاقب عليها بمقتضى المادة ١٥٩ فاضافت اليه اتهامه بالتحريض على كراهة الحكومة وبغضها والازدراء بها ونسبه عفا الى انه رماها باتهاك حرمة الاسلام بضرب طالب العلم بالازهر الشريف

﴿والدفاع بحجبه﴾

بأن عبارة حلمي ليس فيها نسبة شئ ما الى الحكومة مطلقاً وكل ما جاء فيها قوله «رأوا منكم في حادثة الازهر التي انتهكت فيها حرمة الاسلام شعوراً حياً الخ» وهذه العبارة جاءت بصيغة الفعل المبني للمجهول دون بيان من هو الذي انتهك حرمة الاسلام فلا دخل للحكومة اذا في هذه العبارة لا تصريحاً ولا تلويحاً ولا يتأتى الجمع بينها وبين المستشارين في مدلول عبارة واحدة كما أنه لا يعقل أن يسند الى وزراءنا أنهم يحاربون دولة الاسلام على أن الخاص والعام يعلم أن الحكومة كانت في حادثة الازهر أكبر نصير لطلبته ولشيخه المستقيل حتى استجبت من الخاص والعام جزيل الحمد والشكر ومن نشر ذلك في جرائدهم حلمي أفندي فلا يمكن اذا نسبة هذا الامر اليها ولا حملها عليها

الى هنا ثبت بالدليل القاطع أن لا عقوبة ولا مسئولية على أحد أفندي حلي في
كلتا التهمين ولذا لك أطلب الحكم ببراءته منها. ولي عظيم الثقة بأن طليبي هذا لا بد
وأن يصادف قبولاً لدي عدل القضاء واستقلاله


(دفاع ابراهيم بك الهلباوى المحامي)

اني أبدأ مرافعتي بطلب براءة المتهمين
وقد يكون طلب البراءة أولاً في قضية مخفوفة بالظروف كهذه القضية أصعب شئ
على المحامي . ولكن حق الدفاع مقدس وحق تطبيق القانون بالعمل مقدس أيضاً
فأنا أطلب حقاً واعتقد اني أطلب بحق مقدس الحق ويقضى بالحق
وأرجو أن لا يفهم من طليبي هذا أني أعقبهم في أعمال المتهمين بل ربما كنت أرى
في أعمالهم خطأ ولكن ذلك شئ واتهمة المنسوبة اليهم شئ آخر وليس عليهم شئ فيها
حصل ما حصل لغرض الاحتجاج على قانون المطبوعات نعم ان هذا القانون كان
في ٢ ابريل شرعاً معمولاً به لان مجلس النظائر كان قد قرر الرجوع اليه قبل ذلك
ولكن هذا لا يمنع الانسان أن يظهر استياءه بأي طريق ظاهر من قانون مضر غير مفيد
لم يمر علينا من ثلاثين سنة مضت قانون أوجب استياء عاماً واقباضاً في النفوس
تلك مظاهرات شتى غير قانون المطبوعات والحكومة التي أصدرته من ثمان وعشرين سنة
قضت عليه بنفسها فأهملت تنفيذه من سنة ٩٤ ثم عادت اليه بعد هذا الاهمال بخمسة عشر
عاماً . ولا شك ان اهماله هذا الزمن الطويل كان اقتناعاً منها بضاده وعدم لياقته في
زمن الحرية والعرفان فرجوعها اليه أوجب الناس أن تسأل عن السبب الداعي الى ذلك
وقد كان الناس في قلق عظيم وتألم وتأفف لاعتقادهم بأن ضرر القانون المذكور
أكبر من خيره ان كان فيه خير

وقد أشاعت المرائد في مبدأ الامر بعزم الحكومة على إعادة قانون المطبوعات .
وأشيع ثل ذلك قرب سقوط الوزارة لعدم موافقتها عليه . فعلم الناس من ذلك ان
أنصار هذا القانون قليلون وأنه مضر بلا جدال

فمن المسموح اذن للناس الذين عاشوا أربعة عشر عاماً يتمتعون بحرية القول
والكتابة بلا قيد ولا مراقبة الا مراقبة القانون العلم أن يتفعلوا جداً من سلب حق

طبيعي مها كانت سلاسة أخلاقهم واجلالهم لفصل الحكومة عليهم ، فأرادوا أن يظهرُوا هذا الانفعال الذي اشترك فيه أقطاب الحكومة نفسها ، ومن هنا تعلم المحكمة دافع المتظاهرين الى المظاهرات وعذرهم فيها وما عذرهم الا الوجدان الطبيعي والشعور العام لاحظوا حضراتكم اننا في برزخ بين الماضي والمستقبل . حصلت المظاهرات المعلومة في أكبر دار من دور العلم في الشرق وهو الازهر فلما ناطت الحكومة ببعض موظفيها بتحقيق هذه المظاهرات وتسكينها أسوأ الى المتظاهرين ونجاوزوا حدود القانون ولما علت الشكوى من تصرفاتهم وظهر للحكومة انها عادلة قررت تغيير حالة الموظفين المذكورين - نعم قررت ذلك وان كانت لم تكتب هذا القرار - فشكرتمها الامة وأظهرت مزيد الرضى والامتنان

وبينا نرى الامة غارقة في هذه النعمة كبرها  فصل الحكومة والثنا عليها اذا بقانون المطبوعات قد دهمها وهو قانون هرم لم يعد صالحا ان يعيش في العصر الحاضر فالباغضة بهذا القانون هي التي دفعت الناس الى المظاهرات

والحكومة الرشيدة ما كانت لتنظر بعين السخط الى هذه المظاهرات ، ولذلك جرت المظاهرة الاولى في يوم الاربعاء ٢ ابريل وخطب فيها حلى أفندى وملاؤه على مسمع ومرأى من رجال الضبط ومندوبي الحكومة وما أوجب ذلك عند الحكومة امتعاضا ولا استياء

غير ان الجمهور ما كفاه مظاهرة الاربعاء ولا سيما بعد ما رآه من تشجيع الاجانب الذين كانوا يحبونه بأنواع التحيات في الطرقات فقرروا مظاهرة أخرى في يوم الخميس وقرروا أن يسير المتظاهرون امام نزل الكونتيتال وشهد فلم يرق ذلك في عين الحكومة وعز عليها أن تصل زناث المظاهرات القومية الى اذان الاجانب السامعين فيقفوا على أسبابها وينقلوا ذلك الى بلادهم فأمر البوليس المتظاهرين أن لا يمرؤا بيت المعتمد البريطاني ولا النظار وسبح لهم أن يمرؤا امام دار الملك وهذا دليل على أن الحكومة كانت تعلم ان المقصود بالمظاهرات لم يكن الا الافراد الذين يزعم المتظاهرون أنهم كانوا سبب الرجوع الى قانون المطبوعات ولم يكن لهم قصد على الاطلاق في الحاق أى اهانة أو تحقير أو اظهار أى استياء من سمو الامير - والا كان الاولى أن تتخذ الحيلة للمحافظة على رد المتظاهرين عن قصر الامير كما اتخذت لمنع مرورهم بمنازل الوزراء

فكيف ساغ بعد ذلك ان تنهم الحكومة الخطباء بأنهم تدوا على سمو الامير وأهائوه
وترى احمد حلمي وزملاؤه يوم الاربعاء تعارفوا بأمور الضبط ورجاله وتعاتبوا نوعاً
مما يدل على ان مظاهرة يوم الاربعاء تمت وانتهت بنظام وادب ولغرض مشروع جائز
ولكن الحكومة حين علمت بالسير الذي أرادته المتظاهرون ليوم الخميس حظرت
عليهم السير امام الكونتانتال وشبرد وبخلت عليهم أن يتبادلوا مع الاجانب عبارات
التحيات والاحترام وأن يرفعوا البرانيط اجلالا للحرية وطلابها . وعلى هذا الخطر الغير
المفهوم حصلت منازعات بين البوليس والمتظاهرين مما هو معلوم
وأشاع الناس انه سيحصل في الاسبوع التالي مظاهرة عامة أخرى

فلما رأت الحكومة ان المظاهرات سلسلة مديدة اختارت ارباب المتظاهرين فرجعت
الى حوادث يوم الاربعاء الذي انتهى بالسلام ونظام على مسمع من رجال البوليس
وانتهت الخطباء الواقفين امام حضرتكم ولو كان ما ينسب لهم صحيحاً ما تأخر رجال
البوليس السامعين بأذانهم الناظرين بأعينهم عن القبض على قوم يقفون في المحافل
والاجتماعات يشنون الحكومة ويطعنون على سمو الامير . وليس مما يلتزم مع واجباتهم
أن يقفوا سكوتاً لا يتحركون ولا يتكلمون هذه الالهات التي يلحقها الخطباء بالحكومة
ورجالها ونظامها وسمو أميرها . هذه النقطة وحدها تضعف شهادة الشاهدين التي
سمعتها المحكمة اليوم اضعافاً كلياً

ويزيدها ضعفاً أن الذي يسمع خطيباً يتكلم ثم يمر عليه بعد ذلك زمن قصير
أو طويل لا يستطيع ان يحفظ الفاظ الخطيب بنصها بل كل ما يستطيع تعليقه إنما هي
المعاني التي دارت الخطبة عليها ولعلكم تذكرون حكاية أحد كتاب الجلسات من
زمن غير بعيد حيث أثبت في محضر الجلسة كلاماً على لسان أحد الخصوم لم يحصل
منه أصلاً وبعد تحقيق هذه الواقعة قرر نهائياً أن لا تعتبر محاضر الجلسات قاطعة الا
في الطلبات التي يبدئها المتقاضون دون الاقوال الأخرى فإذا كان كاتب الجلسة وهو
مطمئن في مركزه هادئ البال والجمهور ساكن خاضع لجلال القاضي يفلط كل هذا
الفاظ فيما يقوله الخصوم . فما بالك في جمع محشد لا نظام فيه ولا سكون كيف
يتيسر لمثل الشاهدين . وكأنا بصفة غير رسمية . وبالطبع عرضة لمراعاة الاكتاف
والمناكب أن يفتقروا الالفاظ بنصها

ربما اعترض على ذلك بأن الشاهد قرأ شعر أحد الخطباء وهو شعره حقيقة فتكون حافظته استثنائية . نعم يتخيل ذلك من لم يقرأ أوراق القضية ولكنني أذكرهم بأنه لولا أن نسخة من القصيدة تسلمت الى الشاهد في الجلسة ما تذكر شيئاً منها

وكيف حفظوا الخطب بنصها مع أنهم لم يحفظوا أسماء المتبئين ؟ وعلى ذلك فيكون الثابت من الخطب هو ما تدون بجريدة القطر المصري واللواء وما هو معترف به . وزد في تعزيز ذلك أن الشاهدين لم يسألا الا بعد طبع تلك الخطب أن كلام المتهم الاول شكوى من قانون المطبوعات أنه لم ينسب عيوباً خصصرية بل كلها تعليقات على وقائع صحيحة . نعم قد يكون في تعبيره غلو نوعاً وهكذا الخطباء في الدنيا ومباح لكل انسان أن يتخذ أعمال الحكومة

تركت الحكومة الناس خمسة عشر عاماً يتخذونها لهم به التامة واللفظ الصريح ولم يزعج خاطرهما أو يتكدر فسفوها في هذه المدة من طعن الطاعنين . فتكون للناس بمضى الزمان عرف مخصوص في انتقاد أعمالها وأسلوب مخصوص في اظهار خطئها . وكلنا عالمون بما كان يودع في المقالات والخطب والجرائد في الزمن الذي أشير اليه من مر الطعن وقبيح التشهير مما لا يعد كلام خطبائنا الحاليين معه الا أدباً وكلاماً

أتجدون في خطبة حلمي أفندي قصر محاً باسم وزير أو شخص معلوم . ألا ترون المقصود منها مستترا متوارياً . ان النيابة كانت تعتقد في بادئ الامر ان الحصة الذين أراد الخطيب الطعن عليهم هم النظار . فلما سألته في التحقيق قال لها انه يريد بهم المستشارين . فانصرفت معه في تفسيره واعتبرته صحيحاً وهو يحاكم الآن لطعنه على المستشارين لا النظار . فاذا كانت النيابة تسلم ان المقصود بالطعن ليس ظاهراً من ألفاظه ويمكن أن ينصرف الى أقوام مختلفين . فهل لها ان تدلنا على طريق أدب واحتشام ولياقة كان يمكن للخطيب أن يلجأ اليه غير ذلك . أليس في تجهيل المطلعون عليه وتعميته دليل على أن الغرض لم يكن الطعن على فرد أو أفراد وإنما هو تقدأعمالهم من جهة كونها نافعة أو ضارة ليس الا

فالأمر لم يخرج عن كونه نقداً مباحاً لا عقاب عليه

ومن الغريب ان النيابة تريد أن تجعل ذلك طعنًا في حق المستشارين وفي الوقت نفسه تعتبره طعنًا على الحكومة لتجريحها وتحريفها على كراهتها حتى كأنها لم تقبل أن

يكون المتهم معرضاً الى تهمة واحدة فأضافت تهمة أشد وأذكى من الاولى وفسادها ظاهر لان المستشارين من أعضاء الحكومة والعلن عليهم ليس جريمة الا مني تقرر انهم من موظفيها

- عن المتهم الثاني -

جريمته انه قال « فلنسقط حكومة الفرد » وان هذا نعد على مسند الحديوية ليس معنى قول الخطيب « فلنسقط حكومة الفرد » بعد قوله « فلنمش الحرية » « فاتحي الامة » انه يطلب دستورا وهل لها معنى آخر؟ وهل كل من طلب الدستور يعد متديراً على مسند الحديوية ؟ هذا غير صحيح وقد طلبت الجمعية العمومية في سنة ١٩٠٤ و ١٩٠٨ و ١٩٠٩ الدستور وكذلك مجلس الشوري وأبدي سمو الحديوي من سنين ان الدستور أقبل وأبدي وأبدي ما يحبه لبلادهم فما بالك اليوم تعدون ما ليه آتاما

ان الذي يطلب الدستور الآن لا يطلب هدماً للبناء الحالي وإنما يطلب تنميته لان الحكومة في مصر شبه دستورية فالأمر يحكم بنظاره وللأمة رأي معهم نعم انه رأي استشاري فكل ما يطلبه من الدستور ان يجعل هذا الرأي لا يقدراً واجب الاتباع. ولذلك لا يكون سلب الدستور هدماً للبناء الموجود كما قلنا وإنما هو تكميل لشيء ينقصه دفاعي عن المتهم الثالث ضعيف نوعاً. وذلك لانه كان من الميسور له ان يستعمل الفاظاً أخف وألطف مما استعمله وأني أمنت المحكمة في تقدير المسؤولية الى صغر سنه وقلة اختياره واندفاعه في تيار الشعور العام المندفق والانفعالات القوية التي كانت حاكمة على النفوس في ذلك الوقت

هذا المتهم هو شقيق عثمان أفندي حبور ولها أخ ثالث عباس حلمي حكم عليه بالحبس في إحدى قضايا المظاهرات. اشقاء ثلاث اولاد رجل طبيب خدم الحكومة زمناً طويلاً وهم شبان وجدوا بين أناس كانت نفوسهم نائرة جداً وانفعل بينهم الكبار قبل الصغار وهم امام هذا السيل الجارف وفي سن الشبوية أولى بهذا الانفعال لا تنتظر منهم الحكمة المتناهية والتؤدة العظيمة فإذا لم تقطع أحدهم ملكة الشعر فكبا في لفظة تؤخذ عليه فله من هذه الظروف ألف عذر وألف شفيق هؤلاء الشبان الذين بين أيديكم رأس ما لهم أقلامهم وعلمهم ورائد خدمتهم

العمومية فلا تقضوا عليهم بالحبس لاختلطوا مع المجرمين الاشرار . لا تقضوا عليهم بالحبس فانهم أصحاب شعور ووجدان وما كان ذنبهم سطوا في المنازل أو كسرا للابواب وانما كان عملهم تألماً وتضجراً من قانون سالب للحرية مضر غير مفيد قولوا اذا شتم ان الواحد منهم آثم ولكن قولوا في الوقت نفسه انه آثم وشريف ما الذي تقصده من حبس هؤلاء المتهمين - ألم تر أن رفع الدعوى العمومية وحده كان كافياً لمنع المظاهرات . ألم تر أن مجرد رفع الدعوى العمومية جعل أحد المتهمين وهو الذي كتب تلك القصيدة الحماسية البليغة ينكرها

فلولا ان مثل هذا الشاعر يخشى أن يكون مراد الحكومة هو الانتقام والتكيل لما أنكر قصيدته التي يفخر بها قائلاً : لو علم انه يتعرض لعقاب شرعى لاعترف بها . اذا كانت الدعوى العمومية تخيف الناس الى هذا الحد الذي تقصده الحكومة من حبس هؤلاء الشبان وقد حصل الارهاب والتخويف الكافيان

تقول النيابة ان المتهم الاول حكم عليه بالحبس عشرة أشهر في قضيته الاولى وتطلب التشديد لذلك . ونحن نرى من غير اللائق بها ان تعرض هذا الحكم على هذه المحكمة وهو حكم آدمى قلوباً كبيرة لشدة المتناهي ولا يزال تحت نظر الاستئناف معترضا للعلن والافاء والتعديل . فاذا كان هذا الحكم قد كسر قلوبنا بشدة فنحن نطلب منكم الآن جبر هذا الكسر وصدور حكم شديد قبل اليوم على منهم لا يستحقه سبب من أسباب الرأفة اليوم لاسباب وأن أمام المتهم من الرجوع الى القضاء الاعلى ما يضمن لنا تبرئته ثم ما جرمة هذا المتهم ! هذا رجل متعلم كاتب قد خصص نفسه لخدمة وطنه كما يعتقد أيلق باحضررات القضاة الحكم على رجل كرس حياته للخدمة العامة والحكم عليه كما يحكم على المجرمين الاشقياء وخصوصاً انه لم يعود على سبيل السجن ومجاسة الاشقياء ذوي الجرائم الذين كدروا الامن العام بجرائمهم

حكم محكمة عابدين الجزئية

(باسم الجانب الاثني عباس حلمي باشا خديوي مصر)

بجلسة الجانج الجزئية المنعقدة علناً في يوم الاربعاء ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٩ - ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٢٧ تحت رئاسة حضرة أحمد بك عبد الرزاق القاضي وبحضور

حضرة عبد الحميد أفندي بدوي عضو النيابة ومحمد أفندي عبد الرحمن كاتب الجلسة
 ﴿صدر الحكم الآتي﴾

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٣ سائرة سنة ٩٠٩ والمقيدة بجدول المحكمة سنة ٩٠٩
 ضد

أحمد أفندي حلمي سنة ٣٣ صاحب جريدة القطر المصري ساكن شبرا

عنان أفندي طلعت صبور سنة ٣٠ مزارع العباسية

محمد أفندي مختار طلعت صبور سنة ٢١ تلميذ بمدرسة الاقباط العباسية

أحمد أفندي زكي

محمود أفندي رمزي سنة ٣٠ تلميذ بمدرسة الاقباط العباسية



ابراهيم محمد اوغانم

حيث ان النيابة العمومية اتهمت أحمد أفندي حلمي بأنه أهان المستشارين وهم
 من موظفي الحكومة المصرية بأن رماهم بأنهم يرتكبون أثماء تأدية وظائفهم هذا الانم
 الفظيع وهو محاربة دولة الاسلام بالدعا والحقبة ثم انه عرض على كراهة الحكومة
 الخديوية وبفضها والازدراء بها بأن رماها بأنها انتهكت حرمة الاسلام بضرب طالبي
 العلم في الازهر الشريف وانها لما رأت التلم من ذلك أرادت أن تضربهم أيضا ولكن
 على ألسنتهم وقلوبهم الى غير ذلك من الالفاظ التي وردت في خطبته التي ألقاها علنا
 في وسط الجمهور والتي أدرجها بجريدته القطر المصري بعد أن حذف منها بعض العبارات
 بالعدد ٤٩ الصادر في يوم ٢ ابريل سنة ١٩٠٩

ونسبت للمتهم الثاني وهو عنان أفندي طلعت صبور بأنه تناول على مسند الخديوية
 المصرية بأن صاح علنا بقوله فليسقط حكم الفرد في وسط ذلك الجمهور العظيم
 ونسبت للمتهم الثالث وهو محمد أفندي مختار طلعت صبور بأنه عرض على كراهة
 الحكومة الخديوية وبفضها والازدراء بها بأن نسب اليها الظلم وسلب الحرية والاستبداد
 والفطسة والعنف وعدم مراعاة الله ولا الذمة كل ذلك في الخطبة التي ألقاها علنا في وسط
 الحاضرين في المظاهرة المذكورة

ونسبت للمتهم الرابع وهو أحمد أفندي زكي بأنه أهان الوزارة المصرية بأن قال
 عنها أنها وزارة مشؤمة وأنها مثلت بالازهر أظفعا تمثيل واختلقت الخوف على حياة

الامير وغير ذلك ضمن خطبة ألقاها علنا في تلك المظاهرة ونسبت للمتهم الخامس وهو محمود أفندي رمزي نظم بأنه أهان هيئة نظامية من الحكومة وهي الوزارة المصرية بأن نسب إليها الجبن وعدم الذمة وأنه غاب في حق ولي الامر بأن خاطب الجانب العالي في ييتين لا يليق أن يخاطب بهما الجانب العالي كل ذلك في قصيدة ألقاها علنا في تلك المظاهرة بقصد التحريض على كراهة الحكومة المصرية وبفضها والازدراء بها

ونسبت للمتهم السادس بأنه وقعت منه اهانة في حق إحدى الهيئات النظامية وهي الوزارة المصرية بواسطة استعمال الفاظ مؤينة ضمن خطبته بأن قال تلك أعمال الوزارة فلا سلام عليها وعلى الحرية والسلام

وحيث أن النيابة قد أقيمت الدعوى العمومية على جميع المتهمين المذكورين وطلبت معاقبة المتهم الاول بالمادتين ١٥٩ و ١٥١ عقوبات والمتهم الثاني بالمادة ١٥٠ منه والمتهم الثالث بالمادة ١٥١ منه والمتهم الرابع بالمادة ١٦٠ منه والمتهم الخامس بالمواد ١٦٠ و ١٥٦ و ١٥١ منه والمتهم السادس بالمادة ١٦٠ من القانون المذكور وطلبت أخيرا تشديد العقاب بالنسبة للمتهم الاول

وحيث أن من حضر من المتهمين وهم الثلاثة الاول فقط أنكروا ما نسب اليهم والمحامون عنهم طلبوا الحكم ببراءة الاثنين الاول واستعمال الرأفة مع الثالث للأسباب التي أبدوها وثبتت بمحضر الجلسة

وحيث أن باقي المتهمين لم يحضروا بعد إعلانهم إعلاناً قانونياً ولذلك وجب الحكم في غيبتهم عملاً بمقتضى المادة ١٦٢ جنائيات

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وشهادة الشهود ودفاع المتهمين الحاضرين والاطلاع على الأوراق

حيث أن حرية القول والفكر والكتابة وإن كانت مباحة لكل إنسان إلا أن الطعن والافتراء والاهانة التي تقع سواء على إحدى هيئات الحكومة أو بعض موظفيها أو في مسند الخديوية المصرية خارجة عن حدود الانتقاد وحسن النية وبكيفية يقصد بها تصغير واحترار تلك الهيئات في أعين الأهالي أو بطريقة يقصد منها حمل هؤلاء على بغض

وكراهة الحكومة والازدراء بها فان ذلك فضلا من أن القانون يحرمه لاخلاله بالنظام العام فانه يستوجب تشديد العقاب على مرتكبه ليكون في الردع عبرة لاخلاد الجائين للسكون والعمل بما فيه عدم الخروج عن الحدود المباحة ولذلك يجب البحث فيما اذا كان ما اتاه المتهمون في مظاهرة ٣١ مارس سنة ١٩٠٩ يعتبر طعنًا خارجيًا عن حدود القانون كما تقول النيابة العمومية أم هو من النقد المباح كما يذهب اليه لسان الدفاع وحيث انه قد شهد كل من حضرة جورجي أفندي فليد من مأمور ضبط العاصمة وحضرة حسن أفندي الدجوي مأمور قسم الخليفة بأنهما كانا مكلفين بالتوجه الى حديقة العزة بالجزيرة يوم ٣١ مارس سنة ١٩٠٩ ليحضرا المظاهرة المتفق على اجرائها ضد قانون الصحافة ويثبت كل ما يحصل من منازعات بين المتظاهرين من الامور المخالفة للقانون فتوجبا اليها بالفعل في اليوم المذكور على علم من بعضهما وفي نحو الساعة الرابعة بعد الظهر حضر الى الحديقة المذكورة جملة شبان من التلامذة وخلافهم بقيادة عيوان أفندي طلعت صبور أحد المتهمين الذي كان يمر تحت علم مصرى ثم أخذ بعضهم يضع بعض الدكك الموجودة بالحديقة على بعضها بصفة منبر للخطابة وصعد عليه نحو ستة أشخاص ثم وقف عيوان أفندي طلعت صبور في أحد أطرافه وصار يدعو كل خطيب باسمه للخطابة فكان أحمد أفندي حلمي أول من خطب وعند نهاية خطبته صاح عيوان أفندي طلعت صبور المتهم الثاني بأعلى صوته قائلاً يسقط حكم الفرد فرد ذلك بعض الحاضرين ثم خطب بعد ذلك باقي المتهمين بالتتابع وفي النهاية خرج المجتمعون من الحديقة المذكورة بقصد المرور في بعض الشوارع

وحيث ان الشاهدين المذكورين قررا كذلك ضمن شهادتهما المذكورة بأنها لاحظا ان المتهمين خرجوا في تلك المظاهرة عن حدود القانون ولذلك اضطرا أن يدونا في مذكرتيهما الالفاظ الجارحة التي قالها كل منهم في خطبته

وحيث انه فضلا عن ان المحامين عن المتهمين لم يستطيعوا تخرج شهادة الشاهدين المذكورين بأى دليل يمكن التعويل عليه فان شهادتهما تأيدت كلها بما قاله المتهم الاول امام حضرة رئيس النيابة وبما نشره بجريدته القطر المصرى بالعدد الصادر في ٢ ابريل سنة ٩٠٩ ثم تعززت باعتراف المتهم الرابع امام حضرة المحقق المومي اليه ولذلك وجب اعتبارها والتعويل عليها

وحيث ان ما اتاه المتهم الاول بالخطبة التي ألقاها في تلك المظاهرة من الجمل
المهيجة التي كانت تثير الخواطر بمجرد سماعها كنسبته لمستشاري الحكومة (محرارة
دولة الاسلام بالدهاء والحيلة) وكنسبته للحكومة انتهاك حرمة الاسلام للجامع الازهر
الشريف فان كل ذلك يعتبر بلا شك اهانة وافتراف على أولئك المستشارين وتنفيذا
للاهالي من أعمال الحكومة المشار اليها وحضا على بغضها وكراحتها ويستوجب معاقبة
المتهم المذكور بالمواد ١٥٩ و ١٥١ عقوبات التي لم تنص على وجوب توفير الشروط
الاربعة التي بينها المحامي عنه

وحيث انه بالنظر لارتباط التهمتين المذكورتين ببعضهما وذكروها في خطبة واحدة
ولغرض واحد ترى المحكمة اعتبارهما جريمة واحدة ويعاقب مرتكبهما بالعقوبة المقررة
لأشدهما جرماً عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات

وحيث ان مانسب للمتهم الثاني من أنه صاح باعلى صوته في وسط ذلك الجمهور
قائلاً ليسقط حكم الفرد لا يمكن اعتباره الا من الامور الخارجة عن حدود القانون لان
ذلك يدل على أن هذا المتهم قصد حقيقة التناول على مسند الخديوية لا بمجرد طلب
الدستور كما يقول الدفاع منه اذ أن من يتبنى ذلك ويريد الحصول عليه يلزمه أن يتحاشى
مثل هذا التعبير الذي يمس بلا أدنى شك بالكرامة والاحترام الواجبين لمسند الخديوية
المشار اليها وعليه يكون ما حصل منه معاقباً عليه بالمادة ١٥٠ عقوبات

وحيث انه من جهة مانسب الى المتهم الثالث من انه رمي الحكومة بالظلم وسلب
الحرية والغطوسة والعنف وعدم مراعاة الله ولا الذمة فان كل ذلك يعتبر محرماً بفضا على
كراهة الحكومة والازدراء بها وهذا أمر معاقب عليه بمقتضى المادة ١٥١ عقوبات
وحيث ان مجموع الالفاظ التي عزيت للمتهم الرابع وهي قوله عن الوزارة المصرية
بأنها وزارة مشؤومة وأنها عديمة الذمة ثم وصفه اياها بالجهن كل ذلك يؤخذ منه اهانة
تلك الهيئة النظامية ويعاقب عليه بما نص بالمادة ١٦٠ عقوبات

وحيث ان المتهم الخامس هو الذي اعترف امام حضرة رئيس النيابة بأنه هو
الذي تلى القصيدة الموجودة ضمن أوراق الدعوى في تلك المظاهرة
وحيث ان هذا المتهم أهان الوزارة المصرية بان نسب اليها الجهن وعدم الذمة ثم
حرض الاهالي على كراحتها والازدراء بها في البيتين الآتين

أما الوزارة فالرحمن ينسفها فانها عن صنوف الحزبي تهدم
وزارة لا أقال الله عصمتها تمثل الجبن لا عهد ولا ذمم
كما انه تجاري كذلك على العيب في حق ذات ولي الامر بان خاطب الجنب
العالى بكيفية لا يلبق مطلقا مخاطبة سموه بها في البيتين الآتين

الله أكبر يا عباس نخذلنا وكنت قبلا على الاوطان تضطرم

افعل كما شئت يا عباس ان لنا عند الاله مقاما جاده الديم

وحيث انه وان كل عتاب المتهم المذكور على التهم المذكورة تنطبق على المواد
١٦٠ و ١٥٦ و ١٥١ عقوبات الا انه بالنظر لارتباط كل تلك التهم ببعضها
وذكرها كلها في خطبة واحدة ترى المحكمة اعتبارها كلها جريمة واحدة ويعاقب
مرتكبها بالعقوبة المقررة لاشدء **مادة ٣٣** بنص المادة ٣٣ عقوبات المذكورة

وحيث ان الالفاظ التي نسبت للمتهم الاخير وهو المتهم السادس ابراهيم محمد
أوغانم بأنه قال عن الوزارة المصرية (أما الوزارة فلا سلام عليها وعلى الحريّة السلام)
فلا ترى المحكمة ما يوجب معاقبته على ذلك لانه لا يؤخذ منها الا هانة المعاقب عليها
بالمادة ١٦٠ عقوبات ولذلك يتبين براءته من ذلك عملا بنص المادة ١٧٢ جنائيات
وحيث انه يستخلص من مجموع ما تقدم ان ما اتاه المتهمون الحصة الاول في تلك
المظاهرة لم يكن من النقد المباح كما ذهب لذلك لسان الدفاع عنهم بل انه من المطاعن
الخارجة الخارجة عن حدود اللياقة والقانون كما تقول النيابة العمومية

وحيث ان المتهم الاول هو أكبر مسئول في هذه الدعوى لانه تعود أن يرأس مثل هذه
المظاهرات وهو أول من خطب في هذه المظاهرة فأثار الحاضرين بتلك الجمل المبيجة التي
كان يلقيها عليهم حتى أثرت خطابته فيهم كل التأثير وصاروا يسلمون بكل ما يقوله ولذلك
وجب تشديد العقاب عليه

وحيث انه مما يؤسف عليه وقوع بعض الشبان من الطلبة في أمور جنائية معاقب
عليها من شأنها أن تكون حائلا بينهم وبين استمرارهم في تلقى العلوم وتثقيف عقولهم
بالمفيد من المعارف والمهن التي يخصصون لها حيث هم يتورطون في ارتكاب جرائم
يجب أن يتطهروا منها بالمرة لينشأوا ويكبروا على الفضائل ويتحلوا بالصفات المدحوة
وحيث أنه وان كانت المحكمة تعاقب بعض هؤلاء الشبان المتهمين في هذه

الدعوي نظير ما ارتكبه من الجرم الا انها تري من المفيد أن تحكم في آن واحد بإيقاف تنفيذ تلك العقوبة عليهم عملاً بنص المادة ٥٢ عقوبات شفقة على مستقبل أولئك الشبان الذين لم يسبق لهم وقوف مثل هذا الموقف ولتعطى لهم في آن واحد كذلك أملاً جديداً في الاشتغال بما ينفعهم ويضمن ذلك المستقبل بالاقصاار على الاعمال النافعة وتلقى العلوم والاشتغال بها بدون التورط في أمور جنائية تحل بالنظام العام فضلاً عن أنها تخدم مستقبلهم المذكور عسى أن هؤلاء الشبان يتسددون هذه الحكمة التي تقصدها العدالة من إيقاف تنفيذ العقوبة عليهم حتى قدرها فلا يعودون الى ارتكاب مثلها والا كان العقاب أشد وديمين اذ ذاك تنفيذ الحكمين عليهم في وقت واحد طبقاً لما نص بالمادتين ٥٣ و ٥٤ من القانون المذكور

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بالنسبة للمتهمين الثلاثة الاول وخانياً بالنسبة للباقيين أولاً ببراءة ابراهيم محمد المتهم السادس مما نسب اليه وثانياً بحبس أحمد أفندي حلي مدة ٦ شهور حبساً بسيطاً وكفالة ألف قرش وثالثاً بحبس كل من باقي المتهمين مدة ثلاثة شهور حبساً بسيطاً كذلك وأمرت بإيقاف التنفيذ عليهم وأضافت المصاريف على جانب الحكومة الكاتب القاضي

القضية الثانية في الدرجة الثانية بمحكمة مصر

باسم الجنا ب الخديوي المعظم عباس حلي باشا

بجلسة الجنب الاستثنائية المنعقدة علناً بسراري المحكمة في يوم الخميس ١٣ مايو

سنة ١٩٠٩ (٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٢٧)

تحت رئاسة حضرة محمود رشاد بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات المستر كلايكوت وعلي ماهر أفندي القاضيين وعبد الحميد بدوي أفندي عضو النيابة ومحمود طلعت حرب أفندي كاتب الحلة

صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة نمرة ١٥٥٠ الواردة بمجدول المحكمة نمرة ١٦١٤٩ سنة ٩٠٩

ضد

أحمد حلمي أفندي صنعته صاحب جريدة القطر المصري مولود بمصر وساكن بها وعمره ٣٣ سنة وعثمان طلعت صبور أفندي صنعته مزارع مولود بمصر وساكن بها وعمره ٣٠ سنة وإبراهيم محمد أوغانم الذي اتضح أن صحة اسمه غانم محمد يوسف صنعته تلميذ (لم يحضر)

بعد سماع تقرير التلخيص الذي تلاه حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة والمرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

(واقعة الحال)

اتهمت النيابة أحمد أفندي حلمي بتهمتين وهما أولاً - بأنه أهان المستشارين وهم من موظفي الحكومة المصرية بأن دعائهم بالهم يرتكون أثناء تأدية وظائفهم هذا الأثم الفظيع وهو محاربة دولة الاسلام بالدهاء والحيلة الى غير ذلك مما ورد من الالفاظ في خطبته التي ألقاها علناً والتي درجها بجريدة القطر المصري بعد أن حذف منها بعض العبارات بالعدد نمرة ٤٩ الصادر في ٢ ابريل سنة ٩٠٩

ثانياً - بأنه رمي الحكومة بأنها انتهكت حرمة الاسلام بضرب طلبة العلم في الازهر الشريف وانها لما رأت التألم من ذلك أرادت أن تضربهم أيضاً ولكن على السنتهم وقلوبهم كل ذلك حصل علناً بخطبة ألقاها وسط الجمهور ويقصد بها التحريض على كراهة الحكومة الخديوية وبفضها والازدراء بها

وطلبت عقابه بالمادة (١٥٩) في نظير التهمة الاولى والمادة (١٥١) في نظير التهمة الثانية واتهمت عثمان أفندي طلعت صبور بالتطاول على مسند الخديوية المصرية بأنه صاح علناً بقوله فليسقط حكم الفرد في وسط مظاهرة كان بها جمهور عظيم وطلبت عقابه بالمادة (١٥١)

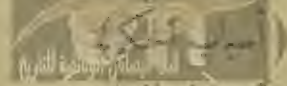
واتهمت التلميذ ابراهيم محمد أوغانم الذي اتضح أن صحة اسمه غانم محمد يوسف بأن وقعت منه اهانة في حق احدي الهيئات النظامية وهي الوزارة المصرية بواسطة استعمال الفاظ مهينة ضمن خطبته بأن قال تلك أعمال الوزارة فلا سلام عليها وعلى الحرية السلام وطلبت عقابه بالمادة (١٦٠)

محكمة عابدين رأت ان التهمتين المتسويتين للاحمد أفندي حلمي هما عبارة عن

جريمة واحدة يعاقب مرتكبها بالعقوبة المقررة لاشدها جرماً عملاً بالمادة (٣٢) وحكمت
حضورياً في ٢٨ أبريل سنة ٩٠٩ بحبس ستة شهور حبساً بسيطاً وبحبس المتهم
الثاني عثمان أفندي طلعت حبوراً ثلاثة شهور حبساً بسيطاً أيضاً وأمرت بإيقاف التنفيذ بالنسبة
إليه واعتفت الاثنين من المصاريف وحكمت غيائياً ببراءة المتهم الأخير إبراهيم عمداً وغانم
المحكوم عليه الأول والثاني استئنافاً والنيابة استأنفت كذلك بالنسبة إليهما لقلة
العقوبة واستأنفت أيضاً بالنسبة للمحكوم ببراءته

وفي الجلسة الاستئنافية طلبت النيابة التشديد بالنسبة للمحكوم عليه الأول والثاني
ولغو الحكم بالنسبة إلى غانم محمد يوسف ومعاقبته غيائياً بالمادة (١٦٠)

والخاميان عن المتهمين الحاضرين طلباً للبراءة



حيث ان الاستئنافات تقدمت كلها في الميعاد

وحيث ان من أهم عوامل الارتقاء والعمران بل من أهم حقوق الانسان حرية
الاجتماع وحرية الفكر وحرية القول

وحيث انه لا يختلف اثنان في ان حرية الاجتماع هي من أقوى الدعام التي تأسست
عليها الجمعية البشرية فالانسان مدني بالطبع لاحتياجه لتبادل الافكار التي تنفعه في
معايشه ومعاده والناس عموماً على اختلاف طبقاتهم وأجناسهم من أكبر كبير لا صغر
صغير محتاجون بعضهم لبعض بذات قوتهم الكونية والسن الطبيعية التي سنّها القدرة
الالهية وحيث ان لكل اجتماع مفيد متى كانت الغاية منه شريفة ومضراً اذا خرج المجتمعون
فيه عن جادة العقل والصواب بوقوعهم في أي أمر من الامور التي ينهي عنها القانون
وحيث ان حرية الفكر لا حد لها فالانسان أن يفكر كيف ما شاء ولا جناح عليه غير أن حرية
القول محدودة كحرية الصحافة فلكل واحد الحق في أن يبرز فكره الى الوجود وأن يقول
ما يريد ويخطب في أي موضوع ولكن على شرط أن لا يتفوه بالفاظ من شأنها اهانة الغير
وان لا يكون في خطابه ما يكدر صفو العوم أو يفر الناس من الناس یاثارة الخواطر
وحيث انه يتعين الآن البحث في الاقوال المنسوبة الى المتهمين الثلاثة

﴿ فمن المتهم الاول أحمد أفندي حلمي ﴾

حيث ان التهمة الاولى المستندة الى هذا المتهم وهي انه أهان المستشارين الذين

هم من موظفي الحكومة المصرية بأن رماهم بأنهم يرتكبون أثناء تأدية وظائفهم هذا الأثم الفظيع وهو محاربة دولة الاسلام بالدهاء والخيلة... الخ غير ثابتة عليه لانه بمراجعة خطابه التي ألقاها يوم المظاهرة وشهد بها جورجى أفندي فيليدس مأمور الضبط وحسن أفندي الدجوى مأمور القسم تين رعا عن بعض الخلاف الواقع في شهادة هذين الشاهدين انه لم يكن الغرض التعريض بالمستشارين ولا بوظائفهم لانه جاء في خلال الخطابة ما ينفي هذه الفكرة اذ أشير فيها الى ان الحصة هم الذين حاربوا دولة الاسلام في الشام من عهد سبعين سنة وهو مالا ينطبق على حالة المستشارين بالمرّة

أما ما جاء على لسان المتهم في التحقيق من أنه يقصد بالخصّة المذكورين بصفتهم تابعين لدولتهم لا بصفتهم موظفين في الحكومة المصرية فانه كان مجرد دفاع وحينئذ يكون كل ما ينسب لهم من هذه التهمة لم يكن المقصد منه الا الحكومة فيندمج الكلام عليه في التهمة الثانية وعلى ذلك يتعين براءته من التهمة الاولى وحيث انه فيما يختص بالتهمة الثانية فلا شك في ان العبارات التي جاءت في خطابه المتهم كلها حضي على كراهة الحكومة والازدراء بها مع سوء القصد وحينئذ يتعين عقابه عليها بالمادة ١٥١ عقوبات

(وعن المتهم الثاني عثمان أفندي طلعت صبور)

حيث ان التهمة المسندة اليه هي تناولته على مسند الخديوية بقوله في المظاهرة « ليستقط حكم الفرد »

وحيث ان هذا النداء عام ومبهم ولا يقصده حكومة مخصوصة فهو من قبيل الدعا على حكومة يستبد بامور الرعية فيها رجل واحد يتصرف في شؤونها التصرف المطلق فالقصد الجنائي هنا معدوم بالمرّة خصوصاً وانه ثابت من أقوال فيليدس أفندي ان هذا المتهم كان يقبل نصائحه ويدعن اليها أثناء المظاهرة

وحيث من جهة أخرى فان نوع هذه الحكومة لا وجود له بمصر ولا يمكن أن يوجد فيها بطبيعة الزمان جرياً مع تيار التقدم العصري خصوصاً وان القوانين في مصر لاتصدر الا بعد أخذ رأي مجلس الشورى وموافقة مجلس النظار وعليه فهو دعاء لا ينطبق بالكلية على حكومة مصر ومن ثم لا يعد تناولاً على مسند الخديوية

وحيث فضلاً عن ذلك فان تناولاً على مسند الخديوية لا يكون الا بتقد نظام

حكومة مصر بشكائها المعروف من جهة كونها خديوية ولا حاجة الى التنويه اذن بان طريقة الحكم شئ ومسند الخديوي شئ آخر

وحيث ان هذه المحكمة منعا للالتباس ترى التصريح بان النداء بالقول «ليستقط» ونحوه انما يعاقب عليه القانون اذا صدر ضد شخص معين أو أشار الى هيئة معينة وذلك يدخل تحت تقدير القاضي الذي يستنتج من الظروف وقرائن الاحوال لبيان درجة المسؤولية ومقدار الاهانة التي تلحق الغير من مثل ذلك النداء

وحيث أنه مما تقدم بيانه تبين براءة المتهم من هذه التهمة

(وعن المتهم الثالث الذي اتضح ان صحقاسمه غانم محمد يوسف التليد)

حيث ان الالفاظ التي تفوه بها هذا المتهم هي الالفاظ مهيئة لطينة نظامية بحسب احترامها وهي هيئة نظار الحكومة لصدورها من جهة السلطة التنفيذية التي ألقاها في المظاهرة التليد محمود رمزي نظم وهي التسمية المملوكة ملغنا وهجوا على الوزارة هي بمثابة تكلمة لها وتصديق عليها ولو كانت هذه الالفاظ صدرت منه وحدها في غير هذه الظروف لما عدت مهيئة ولما كان فيها قصد جنائي .

وحيث ان عقاب المتهم على ذلك ينطبق على المادة ١٦٠ عقوبات وتري المحكمة ايقاف التنفيذ بالنسبة اليه كغيره من باقي المتهمين في هذه القضية لكونهم تلامذة وهذه أول مرة لهم حتى لا يعودوا الى ارتكاب الجرائم ويقفوا ثانية موقف المتهمين ولا يدخلوا السجون ويختلطوا بمن فيها من الاشهار والمجرمين وحتى لا يضرروا أنفسهم وأهليهم فيجرموا من نعمة الترية التي تتوقف عليها سعادة العائلات ومستقبل البلاد


فليذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادتين (١٥١ و ١٦٠) عقوبات والمادة (١٧٢) تحقيق جنايات) حكمت المحكمة حضوريا بالنسبة للحاضرين وغايبا بالنسبة لغانم محمد يوسف بقبول الاستئنافات شكلا وموضوعا أولا - بالغاء الحكم المستأنف عن التهمة الاولى المتسوبة لاحمد أفندي حلمي وبراءته منها - ثانيا - بحبسه أربعة شهور فقط حبسا بسيطا في نظير التهمة الثانية - ثالثا - بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة لعثمان أفندي طلعت صبور وبراءته مما أسند اليه - رابعا - بالغاؤه أيضا فيما يخص بغانم محمد يوسف وحبسه شهرا واحدا حبسا بسيطا وأمرت بإيقاف التنفيذ بالنسبة اليه وأنذرت ان عاد الى ارتكاب أي جناية

أوجنحة في ظرف خمس سنين من تاريخ هذا الحكم وحكم عليه بنقد عليه الحكمان القديم
والجديد في آن واحد عملاً بالمادتين (٤٩ و ٥٢) عقوبات - خامسا - باعفاء المحكوم
عليهما من المصاريف

الفصل الثاني

مركزي في السجن

صدر الحكم على استئنافاً من محكمة مصر الابتدائية الاهلية يوم الخميس الساعة
١٢ (الظهر) الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٩ (٩ ربيع آخر سنة ١٣٢٧) وما نطق
القاضي بصيغة الحكم حتى  هكذا « الثبات الثبات »

ولما ذهبت الى غرفة التنفيذ حيث كان الكتاب يعملون خلف مكانهم سمعت
ضجيج الجمهور الذي كان يثارع الجنود داخل المحكمة وسمعت من تلقائه بكاء يزداد
ارتفاعاً فحي الدم في عروقي وجذبت العسكرى الموكل بالباب وفتحته ثم خاطبت
الجمهور وجها لوجه بالكلمات الآتية (تقالا عن العدد ٥٤ من جريدة القطر المصري
الذي صدر بعد انتهاء المدة المحكوم بتعطيلها فيها) وهي

« أيها الاخوان الكرام

لا تبكوا ولا تخرجوا وياكم أن تخافوا أو تفرغوا وثقوا بان كل الخطوب والاحكام
لا تغير لي ضميرا ولا تبدل لي اعتقادا فهما فعلوا فاني لا أنزعج عن مركزي ولا
أفرط في مبدأ خدمته عشر سنوات الا وهو « مصر للمصريين » فاستودعكم الله
نطقت تلك الكلمات وأنا لا أعرف تأثيرها على ذلك الجمهور الذي كان يحول
بيني وبينه الجنود المدججون بالسلاح . ولكن سمعت بعد ذلك دوي تصفيق نجواب
صداء من غرفة المستخدمين مع تصفيق ذلك الجمهور الذي كان يموج كالبحر الزاخر . وبعد
ساعة قلت من غرفة التنفيذ واذا بي في غرفة قدرة ولكنها فسيحة وحولى نحو ٢٤
نفسا من المسجونين وكلهم ذوو ملابس قدرة وملاصهم تدل على انهم من العوام اذ
معرفة حقيقتهم لم تكن ميسورة حيث كانوا جميعا بملابس السجن التي لا يفرق الانسان
معيها بين الرقيق والوضيع فأحاطوا بي وصاروا يواسوني بكلمات تشف عن العطف

والحنان يقصدون بها تخفيف وقع الحكم في نفسى . وما زلت أسير في الغرفة ذهابا
وابابا حتي الساعة الثالثة بعد الظهر وهناك أخرجنا من هذه الغرفة نحيط بنا الجنود الى
ان وصلنا الى مكان سفلي تعلوه أبنية المحافظة وهو المعد للحبس المؤقت ومنه تطرقنا الى
ساحة سراي المحافظة نفسها حيث كانت مركبة السجن في انتظارنا فسلمنا الموكلون بنا
الى حراس المركبة وكانت عدتنا عشرة مع ان المركبة مخصصة لثمانية ثم جرت بنا الخيل
من المحافظة الى شارع محمد علي ومنه الى ساحة المنشية ثم فتحت لنا أبواب سجن مصر
العمومي وكنت لم أرد الي ذلك الحين حتى ولا من الخارج

﴿ وصف السجن ﴾

ان سجن مصر العمومي هو المثال الذي استحدثته جميع رسوم السجون المصرية
مع تعديل قليل فاذا وصفناه في هذا الكتاب فاعلمنا اننا نذكره ونعني به جميع السجون المصرية
ان منظر سجن مصر من الخارج قايض للنفس لانه ذو باب واسع أسود اللون وعلى جانبيه
حديقة منقسمة قسمين وتعلوه نوافذ مسكن المأمور والسجن يشتمل من الداخل على قسمين
الاول القسم الادارى وهو عبارة عن دهليز مستطيل عرضه نحو أربعة أمتار وفي الجهة
الشمالية للداخل قاعة الحارس وفيها يومية السجن لقيد الداخلين والخارجين وأوقات
دخولهم بالساعة والدقيقة سواء كانوا مستخدمين أو زائرين أو مسجونين وسبب دخول
غير المستخدمين اذا لم يكونوا مسجونين فان كانوا مسجونين اثبت امام اسمائهم الجهة
التي جاؤا منها ولامر القاضى بسجنهم ومدة السجن وصفة الحكم

وينتهي هذا الدهليز الى حوش ذي طول وعرض وطوله من الشرق الى الغرب
ففي الجهة اليسرى للداخل باب لغرفة مخصصة بحفظ الذين يأتون برسم السجن تسعى
غرفة الاستقبال يبقى فيها الواردون طول النهار ويسمون « بالآيراد » فان كانوا برسم
سجن طره نقلوا الى قطار السكة الحديدية الذي يدخل الى فناء السجن لهذا الغرض
وان كانوا برسم سجن مصر أجريت عليهم الاجراءآت والرسوم التي سيأتي ذكرها

ومن خلف هذه الغرفة قاعة عساكر بلوك الخفر وبابها محاذ للباب العمومي من الخارج
وبجانب باب غرفة الاستقبال من الداخل في الضلع المتجه شمالا وجنوبا اي في العرض
باب دورة المياه وبجانبه على خطه باب المبخرة وهي آلة بخارية توضع فيها ملابس
المسجونين لتطهيرها تطهرا صحيا ومن داخلها غرفة الامانة التي تحفظ فيها الملابس

ان كانت مدة الحبس أقل من سنة فان بلغت سنة أو زادت صار للمصلحة الحق في اعدام هذه الملابس اذ لم يتسماها أصحابها والتي تحفظ تكون داخل عيون ذات اعداد متسلسلة يوضع رقها على تذكرة السجين

هذا من الجهة اليسرى أما من الجهة اليمنى فيجاور الدهليز باب غرفة الاسلحة وفيها تحفظ بنادق حراس السجن الذين يحولون من الداخل ليلا وفيها يسجن السجانون اذا أذنبوا وحكمت عليهم المجالس العسكرية بالحبس «السيط» ومن جانبه باب منزل المأمور وهو غرف علوية فوق الدهليز وقاعات الاستقبال والسلاح والحارس وبلوك الحفر ويشرف على الشارع العمومي من الجهة البحرية وعلى حوش السجن الخارجي من الجهة القبليّة وبجانبه **باب المبخرة باب** سجن النساء وبجانبه باب الحمام لمن يسجنون حديثا أما **الواجهة المقابلة للدخول** ضلع الحوش الداهية من الشرق الى الغرب ففي وسطها باب مكتب المأمور وعلى يمين داخله باب الزيارة وعلى شماله باب الكتاب ورئيسهم وجميع المستخدمين في الاعمال الملكية

أما مكتب المأمور فيحتوي على قاعة امامها فناء وبجانبها باب قاعة وكيله وقاعة استراحة زواره ومن خارج مكتبه الى الجهة الشرقية غرف الكتاب وسلم المستشفى وهذه المستشفى قاعات فسيحة عدتها ثلاث غير غرفة العمليات الجراحية وتخزن المستشفى وفيها حمامان صحيان فيهما الماء البارد والحر وفيها صيدلية تحتوي على العقاقير الضرورية وبعض الآلات الجراحية وفيه نحو ٢٤ سريرا للمرضى

أما الزيارة فهي برزخ يمر فيه جندي وعلى جانبيه من الامام يقف الزائر ونجاءه يقف السجين المزور يفصلها البرزخ وهو بناء من الأسفل وحديد مشبك من الاعلى هذا هو القسم الخارجي أو الاداري . أما القسم الداخلي أو العندي فيبوء فناء متسع ربما بلغت مساحته خمسة أفدنة وقد أقيم في وسطه ثلاثة أبنية خاصة بالمسجونين كل منها بمائتين الآخر

والبناء الواحد أربع طبقات وهو ذاهب من الشمال الى الجنوب ومقسم قسمين أحدهما شرقا والآخر غربا وكل قسم مجزء الى ٣٢ جزءا متساوية في الطبقتين الاولين والى ثمانية أجزاء في الطبقتين العلويتين . ويسمى الجزء الواحد من الطبقتين الاولين « ززانة » ويسمى في الطبقتين الثالثة والرابعة « أوده » ويعرف كل جزء من هذه

المساكن الجهنمية بالرقم الموضوع على بابه : ومجمل ما يحتوي عليه البناء الواحد
١٢٨ زلزاة و ٣٣ أوده

وشبه هذه الابنية الثلاثة بنا آن آخرا نأعدا للأعمال الصناعية والمخازن وقد خصص
البناء الاول ويسمى عبر **A** لأرباب السوابق وخصص البناء الثاني ويسمى عبر **B**
بالمسجونين الذين لم يسبق الحكم عليهم وقتلهم عن السابقين أخذت الطبقة الاولى
مخصص منها عشرون جزءا (أو زلزاة) لباس الاجانب وجعلت الاربعة والاربعون
الباقية لباس الذين يرتكبون ذنوبا في السجن والذنوب هي حمل المنوعات كالأكلات
والدخان وغيره والمشاجرات

والبناء الثالث ويسمى عبر **C** قسم المرقسين وأقيم بينهما بناء فأخذ قسم منهما
وهو الجنوبي وخصص « للاراد » والخصم والمصابين بالامراض الجلدية . وأخذ
الثاني وخصص بسجن النساء (وفي المقالات ١٣٦ كلام على هذا السجن) في الجزء الثالث

فلما وصلت الى هذا السجن عند ما سبق بي اليه عقب الحكم على تسل من كان
مع سجان أخذ يقتلهم تقتيلا لم أر في حياتي مثله ولا أدق منه بحيث كان يتحسس
كل عضو من أعضائهم وكل طرف من أطراف ملابسهم ويفتح أفواههم وينظر فيها
من الداخل . وبعد ذلك أدخلهم قاعة الاستقبال المتقدم ذكرها وكان عنده جماعة
آخرون جئ بهم حديثا لبسجنوا فجاء بالملاق لجز نواصيهم بحيث لم يترك في الرأس
شعرة يمكن أن تمسك ثم أدخلهم الى الحمام وهو عبارة عن موضع محكم الفلق وفيه
أنابيب يسيل منها الماء ويتلقاه السجين فوق جسمه ويفسل كيفما كان الاغتسال ولما
انتهى استحمامهم قدم لهم اطارا بالية قدرة وهي على ثلاثة أنواع

الاول أصفر (كركي) وهو لباس المحكوم عليهم بحدود تقل عن سنة

والثاني أزرق وهو لباس المحكوم عليهم بسنة فما فوق

والثالث اسود وهو لباس أرباب السوابق وهم الذين حكم عليهم بالسجن

ثم عادوا اليه ثانية في جريدة أخرى

وهذا اللباس بأي لون كان هو عبارة عن سراويل وقيص لا يصل الى الركبة

مضافا اليه قيص أيضا يلبس من الداخل وهو لباس الصيف والشتاء بحث لا يزيد

عليه الا رداء بلا اكمام ولكنه ثقيل نوعا لانه منسوج من القطن والصوف معا
 هذه معاملة المسجونين الذين دخلوا معي ولكن مأمور السجن حال بيني وبين
 هذه الاجراآت ودعاني اليه فدخلت وكان مقبيا في المحزن فأحضر لي ملابس زرقاء
 جديدة لم يرتدها سواي وسألني عما اذا كان معي تقود أم لا فأعطيته اياها فأشعري
 لي قميصا ولباسا وجوارب وحذاء ومناديل غير ملابس السجن العمومية ثم خلعت جميع
 ما على من الملابس وارتديت هذه الملابس وقد أخذ المأمور والمستخدمون يعزوني
 ويواسوني وبعد ذلك أدخلت الى السجن قبل الغروب بوقت قصير. وقد كان
 نصيبي في الزنزانة رقم ٥ وعلمت فيما بعد انها كانت مأوى المرحوم منشاوي باشا
 ثم أحضر المأمور جالوس هذا السجن واسمه «درويش» وقال له:

« اني أحضرت هذا الاقماع الى هنا لاني أعرف انك عاقل فيجب عليك
 أن تنفذ النظام بلا اهانة ولا شتم ولا أي شيء من المعتاد وأحضر له طعاما كاملا وفرشا
 نظيفا مما لدي » الحمايات « وكوزا جديدا الخ »

ثم ودعني وانصرف بعد أن أغلق الباب. اما هذه الزنزانة فهي عبارة عن غرفة
 طولها ١٣ مترا وعرضها ٩ أمتار وارتفاعها نحو ثلاثة أمتار ونصف متر وفيها نافذة
 عرضها ٧٠ سنتيا وارتفاعها ٥٠ وضع عليها قضبان الحديد وزجاج سميك على شكل
 النوافذ المعروفة «بالشمسية» وهي مفتوحة صيفا وشتاء أما الباب فعرضه ٧٥ سنتيمترا تقريبا
 تعلوه نافذة مقابلة للاولى ولكنها من فراغ الباب فيها قضبان الحديد بلا زجاج
 وأما فراشا فهو عبارة عن حصير طولها ١٨٠ سنتيمترا وعرضها ٦٠ سنتيمترا
 أما الغطاء في ذلك الوقت وكان محسوبا من الشتاء (ابريل) فهو ثلاث
 بطائن من الصوف الافرنجي الخفيف ولا وسادة فيها ولا مصباح وكما ما فيها كوز
 للماء ووعاء للبول

ثم جاءني الحارس بعد ساعة بالطعام وهو رقيق ووعاء فيه ادام لم أعرف ماهو
 وقد قضيت ليلي أرقا لم تكتمل عيني بميل السكرى تصورت فيها أمورا كثيرة قذفت
 بي في لجج التاريخ فكنت أغوص في قاعها المفالم نارة وأطفو على سطحها نارة أخرى
 فكان في ذلك عزائي وصبري وقبل شروق الشمس - وكان يوم الجمعة - فتحت لي الحارس
 الباب فخرجت الى دورة المياه لقضاء الحاجة فرأيتها تموج بالمسجونين وهي عبارة عن

مستطيل فيه بلاطة طويلة مرتفعة عن الأرض نحو ٦٠ * ٨٠ سنتيمترا ومقسمة الى ثمانية أقسام بين كل قسم وآخر حاجز من الزنك السميك ارتفاعه متر تقريبا والبلاطة مفرغة من وسط كل قسم على مثال المراحيض ونحت كل فراغ وعاء يسمى « البنية » فإذا جلس الانسان في هذا القسم احتجب عن الذي يليه ولكنه يكون عرضة للواقفين امامه والداخلين ولا سبيل الى الاستئذان . فلما رأيت الزحام في ذلك الموضع المحل بالآداب الاخلاقية والشرعية على هذه الحال خجلت وقفت راجعا وما زلت منتظرا الى ان انتهى ذلك الجمع وقضيت حاجتي فكان ذلك على نفسي أشد وقعا من تأثير الحكم وبعد ذلك ذهبت الى غرقبي فرأيت « التوبة جي » وهو أحد المسجونين قد نظفها وأصلح الفراش وأخذ الطعام الذي جي « الى به عشاء ولم أتناوله . ثم جاء الجاويش وأعطاني رغيفا وجانبا من « اللدقة » فتركته ثم قدمني للطبيب ففحصني وقرر خلوي من الامراض وانني صالح للعمل في المؤسسة الثانية لاستكمال قوتي وبلغت زنتي ٥٢ كيلو غراما في ذلك اليوم ثم عدت الى غرقبي وفي وقت الظهر اعطاني الحارس وعاء فيه جانب من الفول فتركتهما وبعد الظهر فعل معي ذلك فتراكم الطعام عندي ولم أجد قابلية لتناوله . وفي يوم السبت فتح الباب فوجد الطعام متراكما لدي فسالني عن سبب امتناعي عن الاكل فأخبرته انه ليس لي قابلية . وبعد ذلك أخذني الى عامل التشبيه فقيده ملاحي وقدر قاني ١٦٤ سنتيمترا طولا وأخذ بصمة أصابعي العشرة عدة مرات لاثبات الشخصية وتحقيقتها عند اللزوم . وبعد ان عدت أخرجني الحارس الى فناء السجن من الداخل لاستنشاق الهواء مع المسجونين حديثا وطريقة ذلك انه يقف كل ستة أشخاص صفوا واحدا ويسمرون معا في جادة رسمت خصيصا لذلك وهي يضاوية الشكل يبتدى السائر فيها من حيث ينتهي وينتهي الى حيث يبتدى ثم يلوهم ستة فستة وهم جرا ويحظر عليهم الكلام والاتفات ذات اليدين أو ذات الشمال . وكان مجموع الذين كنت معهم نحو مائتي شخص يلبسون ملابس مختلفة الالوان دلالة على اختلاف المدد المحكوم عليهم بها ولكن الكثرة لا رباب السوابق وقد لبثنا في هذه الرياضة الثقيلة نحو نصف ساعة ثم ذهب كل منا الى محبسه وبعد ساعة فتح المأمور الباب ودخل مسلما على ثم أنبأني ببعض الانباء المتعلقة بشخصي من الخارج ووضع على الباب تذكرة فيها البيانات الآتية

تذكرة سجون

أورنيك سجن تمر ٣٠	التهمة	تمر الدوسيه
الدقتر العمومي ١٥٥٦	انطاول على مسند الحضرة الفخيمة الخديوية	١٤٧٩

اسم أحمد أفندي حلمي مديرية مصر مركز شبرا
تواريخ

السجن ٩ ربيع آخر سنة ١٣٢٧	الحكم الابتدائي
الاستئناف	الحكم النهائي ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٨
الافراج تحت شرط	الافراج لوفا المدة ٩ ربيع آخر سنة ١٣٢٨
عدد السوابق ٦	البيسطة لغاية ٩ شوال سنة ١٣٢٨
	٦ شهور

الصحة جيدة

الحكم

النوع	جنحه	المدة	أيام	شهور	سنة
درجته الاشغال متوسط ثانيه	١	٦	١		
بمحل السجن					

عنبر	اوده	تواريخ
ب	٥	من الى
		٢٩ ابريل سنة ١٩٠٨
تجربه		تواريخ
درجة ثالثة		من الى
درجة ثانية		
دوجه أولى		
نوع الشغل		تواريخ
		من الى

وفي هذا النهار كانت قواي قد خارت من السغب ولم أجد لي قابلية لتناول الطعام الخاص بالمسجونين فلحظ امارس ذلك فاحضر لي جانيا من الفجل وكم كنت مغتبطا به لانني استطعت ان آكل ربع الرغيف من ذلك الخبز الذي يصلح لان يكون مواد للبناء اذا عدم الناس الاحجار (لا ينس القاري أنه من القمح)

وفي اليوم التالي جاءني اساعيل شيمي بك الخاضع بأمر النائب العمومي فطلباني عن اولادي فهدأ بالي وزالت كآبتي واحتقرت عذاب السجن

وقد ساعدني على هذا الاحتقار اني فرضت نفسي رفيقا للمستمر ستانلي السامح الانكليزي في اعالي افريقيا تتعاون على اكتشاف منابع النيل وقد حال الزوج يتناوبين الطريق فأوتيت الى قرية هي ذلك السجن افرس اهلها لانشر على الناس مالا يعلمون وبعد يومين ورد الى كتاب بتوقيع محافظ السجون الملاءة من عبارات الاسف لوجودي في وسط ليس لمثل الوجود به ثم اتمال سخطا على الهيئة الاجتماعية. وقد راجعت في ذاكرتي الاسماء عساني اذكر هذا المسمى ووقت رؤيته فلم اذكر الا اني قرأت في الصحف اسمه مقرونا بمحادثات احتيالية غريبة فصرت في شوق لرؤيته

وما زلت في هذه العزلة الافرادية اسبوعا كاملا اي من يوم ٣٠ ابريل الى ٨ مايو وفي هذا اليوم ألحقت بورشة صنع السجاجيد وهذا بيان عما لها (زملاؤنا في السجن)

عدد الجريمة	صناعة السجين في الخارج
١	تزيير أوراق رسمية عمدة
١	اختلاس مستخدم بالحقانية
١	اختلاس مستخدم بالمحاكم
١	نصب مستخدم بالصحة
١	اختلاس مستخدم بنظارة الاشغال
١	تزيير أوراق رسمية حائل أقشة
١	هتك عرض خادم
١	تقليد مازكة صاحب مطبعة
١	تقليع زراعة قطن راعي غنم
١	تزيير حكم شرعي معلم

ليس لهم سوابق

١	سرقة من قطار	كوميساري
١	سطو واطلاق عيارات نارية	فلاح
١	سرقة مجوهرات ومصاغ	صانع أقفال
١	»	أرمي
١	سرقة حلة من النحاس بما فيها من الطبخ	عامل بالاجرة
١	نصب	محتال - وهو حافظ نجيب -
١٦		

هؤلاء كانوا زملاؤنا في تلك الورشة وهي خير ما في السجن وبها الحق مدير جرجا
يوم سجن بتهمة الزور في توكيل شرعي لأن الورشة ذات أهمية دون بقية الورش
﴿ الخلافة الاسلامية والسيف المزور ﴾

أما صناعة هذه الورشة فحدثت في مصالحة السجون وليس في سجن سوى سجن
مصر ورشة مثلها وأصل انشائها هو أن شخصا يدعى فاضل بك رشيد جاء من الاسنان
مع الاتراك الذين فروا الى مصر في العهد الحميدى وعند ما جاء الى هنا احتال على
بعض المشتغلين بأمر الخلافة الاسلامية العربية وأفهمهم أن في الآثار ما يشير الى
انه يوجد سيف أتري ذي خاصية تاريخية وعليه ملامح تساعد من يحمله على نيل
هذه الخلافة وقد انطلقت هذه الحيلة على ذلك البعض فدفع اليه على ما يقال خمسمائة
جنيه حتى ارشدهم الى المكان المدفون فيه ذلك السيف الوهمي
ولما حفروا عليه في جبة جامع عمرو وجدوه . . . وأتضح أخيرا أن هذا المحتال
هو واضع النقوش التي على السيف ولكنها حديث خرافة وحيلة انطلقت
فهذا الشخص لما فرغ منه ذلك المبلغ اتفق مع شخص آخر من الاتراك وجعرا
غارج أوراق البنك الاهلى المالية التي كانت ورعها الحكومة المصرية على المصالح
كاملة ثم زورا عليها توقيع محافظ البنك
ومازالا ينفقان من هذه الاوراق نفقات البذخ ويعيشان عيشة العظماء حتى تحدث
الناس بفناهما وظنوهما من اولاد السلاطين أو الامراء

ففي ذات يوم ذهب واحد منهما الى محل تجاري وابتاع منه بعض اشياء ثم دفع ورقة من فئة المائة الجنيه واتفق انه في هذا الوقت جاء شخص آخر وقدم ورقة بمثل هذا المبلغ فرآي صراف المحل ان « النمرة » واحدة فاملها حتى ابلغ الخبر للبنك تليفونيا ومن ثم أخذ في اجراء التحقيق ولكن دقة التزوير اتعبت المحققين ولم يهتدوا الى الحقيقة حتى قررها السير الوين بالمر محافظ البنك الذي كان مستشارا لنظارة المالية وكان في تقريرها اذاعة سر هائل وتفصيل ذلك انه كان يضع امضاء على كل نوع من أنواع الاوراق بمقياس فمثلا امضاؤه على الورقات ذات الخمسين قرشا بمقياس وعلى ذات الجنيه بمقياس وعلى ذات الخمسة الجنيهات بمقياس وعلى الخمسين بمقياس وهم جرا اما المزور فانه وان كان اتقن التقليد الا انه كان يغفل الامضاء على ورقة بخلاف قياس ورقة الفئة التي زورها ولم يظن ان تلك الحقيقة وبذلك انكشفت الحيلة وحكم عليه هو ورفيقه بالسجن ثلاث سنوات على ما اتذكر أو نحو هذه المدة فلما كان في السجن طلب الى المأمور ادخال صناعة السجاجة في المصلحة فعرض الطلب على التفتيش فاقره ومن ذلك الحين حسبت هذه الصناعة من صناعات المسجونين

﴿ زيارتي ومعاملتي ﴾

وقد بقيت في هذه الورشة الى منتصف شهر مايو ومن المعتاد ان لا يسمح بزيارة السجن الا بعد ثلاثة اشهر ولكن كولس باشا سمح لوالدي باذن خاص ان يزورني بعد نصف شهر وهذه هي احدي حسناته معي ولكن لما طلبت اليه ان يعاملني بصفة غير التي يعامل بها بقية المسجونين لعدم انحادي معهم في صفة الاجرام ابي الترخيص لي بذلك وفي هذا الحين طلبت الى محكمة مصر الابتدائية الاهلية بحضور جلسة الاستئناف في قضية الحرية فذهبت اليها وهناك عدل الحكم من ستة اشهر الى أربعة (راجع الاحكام المنشورة قبل هذا)

وفي ذات يوم من أيام شهر مايو علمت ان السير الدون غورست أصدر تقريره عن الاحوال المصرية في سنة ١٩٠٨

ثم جاءني هذا التقرير وبعد ان قرأت نحو ١٥ صفحة منه ذهب أحد الحواسب واخبر الوكيل الانكليزي بذلك فجاء الى الورشة وتسلم مني الكتاب وقد حكم على نظير ذلك بثلاثة أيام في الانفراد وقصر الغذاء على الخبر والماء ولكني لم اكن أعيا

بمسألة الغذاء لاني كنت أحصل من الاجانب على الطعام الذي اشتهيه
وقد رأى المأمور أن ينقلني من ورشة السجاجيد فنقلني الى ورشة « النريزية »
وكان قد أشيع في المدينة أنني مضطهد في السجن وأنني معاملة ثقيلة من
جهة وأشيع من جهة أخرى أنني ممتاز عن جميع المسجونين تحمل ذلك بعض كبار
رجال النيابة المسؤولين على زيارة السجن ومقابلي وكان يرافقه مأمور السجن وبعد
تبادل التحية دار بينه وبين الحديث الآتي

(حديث مع رجل من رجال النيابة)

قلت - هل ترى سعادتك ان وجودي في هذا الوسط الذي تراه مؤلما من السارقين
والقاتلين مما يشرف مصر والفاشين على أمة الامور فيها ؟
قال - هل عاملوك أشد من هؤلاء الذين بقية المسجونين
قلت - ليس هذا أعني ولكن أراهم يعاملوني معاملة للصمصوم وقطاع الطرق مع انك
تعرف أن مهمتي سياسية ومن الواجب في البلاد المتعدنية أن يعامل السياسيون معاملة خاصة
فالتفت الى المأمور وقال له هل عندكم نظام مثل هذا !
قال كلا وإنما نحن أردنا أن نأخذ له « تصريحاً » من التفتيش بمعاملة
خصوصية فجاء الرد باتباع النظام وأطلعه عليه وهو الآن يقضى أوقاته في نظم الشعر
بعد ان ارتكب ذنب قراءة تقرير السير الدون غورست
قال اذا فليس للنيابة التداخل في نظام السجون وهأنت في عمل غير شاق
خلاف لما يقال ولعلك تذكر الآن أن الذين دفعوك الى هذا المركز المرح تخلوا عنك
لانه لا بد أن يكون معك آخرون

قلت - اني اكدت من قبل وأؤكد الآن اني كنت سائرا برأيي الذي لأغبره ولن أغبره
وكان سعادتك من أجل ذلك تروي ان ما أنا فيه انصاف رغما من تشبث النيابة بتطبيق المادة
١٥٠ عقوبات على لأول مرة في هذا القطر مع انك تعرف اني كنت ناقلا عن غيري لا منشأ
قال ليس هذا ذنبنا لان الذي رأيناه وافقت عليه المحكمان ويجب أن
تعرف ان القانون المصري هو (. . .)

قلت - اذا كان هذا هو اعتقاد سعادتك فلا قول لي بعد الآن . وعلى ذلك
انتهى الحديث وكان على جمهور من المسجونين وبعض المستخدمين

مجلد الفصل الثالث

﴿ سلوكي في السجن ﴾

(حكاية العفو)

وفي ذات يوم دعاني المأمور الى مكتبه واحضر الي كرسيا على غير المعتاد وبعد ان جلست اخرج لي نسخة من جريدة الدستور التي كانت تصدر في ذلك الحين ثم احتجبت وانا سجين لاسباب لا أعلمها وما قيل لي عنها ليس هذا الكتاب خاصا بالخصوص فيه ثم ألقت نظري الى خبر في محليتها هذا نصه

(طلب العفو عن حلي أفندي)

« يشغل بعض اهل المروءة بعمل عريضة لرفع الي المراتب العالي بطلب العفو عن حضرة أحمد أفندي حلي صاحب القنصل المصري فمضى أن يوفق الماملون لانتجاح هذا السعي الشريف »

ولما قبلت هذا العدد وجدت رقمه ٤٦٤ ويوم صدوره الاحد ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٢٧ (١٦ مايو سنة ١٩٠٩) - أي بعد حبيس سبعة عشر يوما

فادركت في الحال الفكرة المدبرة وشملت من أين جاءت وبعد ان قلمت في ذهني هذه الافكار التفت الى المأمور وقلت له ان هذا لا يهمني وما دمت قد خلعت ملابسي وارقت ملابس السجن صار يستوي عندي اليوم والشهر أو الشهر والعام قال ليس هذا الذي أريده بل انني أعرف ان لك أطفالا وبيتا ولما بيني وبينك من الصداقة أريد أن أقدم لك خدعة تذكر وهي السعي في العفو عنك قلت وهل هذا العفو عن العقوبة أو عن الجريمة ؟ قال عنهما كليهما مع فائدة لك مسترة وانما يلزم ان تصدقني الحديث قلت ولسان من تكلم ؟ قال لسان العارف ما يقول أما الذي أريده منك فهو ان تخبرني بمن كان يأتي اليك (ثم تمهل قليلا وقال) بالاخبار التي كنت تنشرها خصوصا ما كتبت بعنوان - ماذا جرى في المنزلة - وتأكد انني لا أريد غير الخبر لك

فأطرقت مليا مفكرا ثم أفرغت نظراتي على ملامح المأمور فاذا بها ملامح الواسع الآمال الكبير الرجاء فلم أشأ أن أباغته بجواب يؤثر على تلك الاحلام اللذيذة

قلت له انني لا أستطيع مجاوبتك عن هذا السؤال الا بعد ثلاثة ايام
قال ولم لا تجاوبني الآن ؟ قلت حتى أراجع فكري قال لك ذلك ثم انصرفت
وكان المأمور في خلال هذه الثلاثة الايام كلما مر في « الورشة » يكثر من ملاطفتي
كصديق مع صديقه لا كخازن سجن مع سجين
ولما دخلت مكتب المأمور بعد الايام الثلاثة أقبل على بئر ضاحك ووجه مشرق
وقال عسى أن يكون خيرا

قلت انني الآن بين عاملين احدهما شرقي والثاني مرواني أما شرقي فيمنعني من
الكذب عليك أو على غيرك بالقاء أقوال لا أصل لها . وأما مرواني فلا تسمح لي بأن
أبوح بسرا تمنني عليه من اعتقد انني أهل للامانة وبناء على ذلك أرجوك مع الاسف
أن تعفيني من اجابتك الى ما طلبت
سمع مني هذا الكلام فظهرت عليه علامات اخرى غير التي رأيتها من قبل وقال
لي بصوت يقطر غير الرضى وهل أنت تحرص على عهد من « رمالك هذه الرمية »
قلت انني لا اعتبر هذه رمية طالما كان ضميري وشرقي لم يصيبها أذى
ثم دارينا أخذ ورد ليس هذا محل الافاضة فيه

ومن غريب الاتفاق ان الكلمات التي سمعتها من المأمور والوعود التي وعدنيها كنت
سمعتها من بعض رجال المعية ومن احدي النساء قيل رفع الدعوي على ولم احفل بها
فدهشت من هذا الاتفاق وتوارد الخواطر ان كان ثم توارد وبعد ذلك علمت ان
السيدة (ز. ف) ذهبت الى منزل والد قريتي بعد تحمل مصاعب البحث والسؤال
وأخذت تحال عليها وتعددها وتمنيها وتقسم لها الايمان المغلظة انه من الممكن صدور
العفو عني ولا يؤخر ذلك الا ان تقدم قريتي استرحاما الى الجناح العالي . ولكن
هذه الوسائل لم تنطل عليها كما لم تنطل على سابقتها

وأنا لا أدري لماذا كانت كل هذه الماسي عند قوم تعلقتهم بها كسعلق (ابن
أدهم) بالحطام والزخارف وقد اخبرني تلك السيدة بعد انتهاء المدة والافراج عني
طبقا للقانون ان الذي حملها على ذلك هو (م أفندي ا) أحد رجال المعية
المضايقة

تناسيت بعد ذلك الحادث الذي حدث داخل السجن واعتبرت نفسي لامة



حافظ نجيب المحتال الشهير (اقرأ تفصيلات عن هربه في الجزء الثالث من هذا الكتاب)

(٢)



لي بأحد من رجاله ولكنني أحسست بمضايقة تكاد تكون مقصودة وعرفت أنني في أفق مملوء بالجواسيس من كل مكان لأسباب بعد أن حدثت لي حادثة ذهبت بحجتي إنكليزي خسارة على ولا حاجة لتفصيلها ضنا بكرامة البعض فخلوت إلى نفسي وأخذت أراجع الحوادث وأتأملها فرأيت أن استخدام الفكر في هذا المأزق خير معوان هو للانسان . فبدأت أولا بوضع جواسيس في مكتب المأمور يأتوني بأخباره الخاصة بي وبالأعمال الأخرى لتكون لنا عكازا عند اللزوم

ثم أخذت في البحث عن الجواسيس المحيطين بي حتى اهتديت إليهم وبدأت استميلهم إلى استخدامهم في الأغراض التي تقبني الاضطهاد وتخفف عني المضايقة

﴿عودة صدور جريدة القطر المصري﴾

ولما كانت السنة الأشهر المحكوم بتعليق جريدتي (القطر المصري) أوشكت على الانتهاء أخذت أجمع حولي من أتوسم فيهم مقدرة على العمل في الطريق التي أوجههم إليها وكان معشر الجواسيس أخصب أرض استنبت فيها سنابل تلك الغاية ولمعرفتي أن المساعي التي بذلت في الخارج احبطت المجهودات التي كانت موجهة إلى إعادة إصدار الجريدة باسم (القطر المصري الجديد) حتى ذهبت بدفاتر أسماء المشتركين إلى قرار مكين (. . .) أخذت أهبط عمال الجريدة من المسجونين الذين انتهت المدة المحكوم بها عليهم فأخرجت منهم مأمور الإدارة ومعاونيه وكذلك أخذت من بعض التبعة الإيطالية «مدير السياسة المسؤول» ليقينا شر قانون المطبوعات ويكون لنا وقاية من دهاء بطرس باشا رئيس النظار الذي ما جاهد في عمل أكثر من جهاده في مقاومة جريدة القطر المصري

ثم خرجت يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٩ من السجن بأمر النيابة وأصدرت توكيلا لمأمور إدارة جريدتي حيث كان أفرج عنه ثم ذودته بكل المعلومات والإيضاحات الخاصة بأعمال الجريدة

وفي يوم ٩ شوال سنة ١٣٢٧ (وهو آخر يوم انتهت فيه المدة المحكوم بها) صدر أول عدد من جريدة القطر المصري مصدرا بصورتي الفوتوغرافية يليها قصيدة نظمها خطايا للشعب فأنبرى الرد عليها حضرة أحمد نسيم أفندي الشاعر المشهور ولا محل لذكرها هنا

﴿ بدء المقامة ﴾

ما كاد يظهر أول عدد من تلك الجريدة حتى قامت على القيامة ودعاني الوكيل
الانكليزي الى المكتب وأخذ في تهديدي بارسالي الى لبنان طره اذا علم بان يمي
كبت سطرًا في القطر المصري فقابلت هذا الوعيد بالثبات المعتاد

وفي اليوم الثاني لصدور الجريدة جاء الى السجن اثنان من محافظة مصر مندوبين
من قبل الداخلية ومعهما كتاب من النظارة الى رئيس النيابة تذكر فيه له ان جريدتي
سبق تعطيلها بحكم قضائي لمدة ستة أشهر ثم صدرت بلا اذن منها وفي ذلك مخالفة لقانون
المطبوعات وعلى هذا الكتاب شرح الي المحافظة لضبط هذه الواقعة وفعلا كتب
المندوبان محضرا ضدي فامتنعت عن الاجابة فيه حتي يرخص لي بمقابلة أحد المحامين
لاخذ رأيه صيانة لحقوقي

هذا ما جري في السجن أما في خارجه فهو ان المحافظة وضعت الجواسيس على جميع
عمال الجريدة وأمرت المطابع بأن لا تقبل طبعها

ثم ذهب بطرس باشا بصفته ناظرا لنظارة الخارجية ورئيس النظار الى قنصل
ايطاليا وبعد المفاوضة اتفق معه على تكليف مدير سياسة الجريدة بالانسحاب منها
والظاهر ان القنصل لم يعارض في ذلك طالما كانت مصلحة دولته المادية بعيدة
عن المساس

وقد ذهب المدير السياسي الى مأمور ادارة الجريدة وأقهره انه مهدد باختيار
أحد أمرين اما النفي من ارض القطر المصري أو التخلي عن جريدة القطر المصري
وهو قد اختار ثاني الامرين راجيا اياه أن يعفيه من التقيد بالشروط المعقودة بينهما
ولما أخذوا رأيي في ذلك قلت اننا لم نكلفه بأمر يرى فيه ارهاقه واذا كنا
نحتمل الارهاق من أجل أوطاننا فليس من العدل أن نشارك الاجانب معنا في احتمال
هذا العبء الثقيل طالما كان ذلك يعود عليهم بالمتاعب

ثم حصل اتفاق مع أجنبي آخر تابع لحكومة فرنسا وطبعت الجريدة في مطبعة
لرجل أجنبي وصدر العدد الثاني فازدادت المقاومة ولكن هذا الفرنسي وزميله قابلا
المقاومة من جهة بطرس باشا وغيره بمنأى واستمرا على العمل . ولترك الآن الدسائس
تعمل عملها والجواسيس يحيطون بكتاب الجريدة أو من يظن فيهم كتابتها واغراء

البائعين واضطهاد المشتركين والتجسس على القارئین وترجع الي السجن لثري ما يجري به

ويظهر ان المأمور أكره على أن ينفي عزيمتي عن اصدار الجريدة الى ما بعد خروجي من السجن فأخذ ينصحني بذلك فلم أقبل فوجه همه الى التضييق على جميع المسجونين فكان المكلفون بالباب لا يتركون واحدا داخلًا كان أو خارجا (والاخير خاصة) حتي يقتشوه تفتيشا يصل الى كل جزء من جسمه وكان همهم موجها الى البحث عن الاوراق حتي أشيع في تلك الايام داخل السجن أن عقوبة ضبط الحشيش والدخان لا تتجاوز يوماً واحداً في الانفراد الا نادراً. أما الورقة البيضاء أو القلم الرصاص فعقوبة كل منها حتماً ثلاثة أيام ولو وجدوا معاً. وغفروا مرة مع أحد رؤساء الورش علي نصف فرخ من الورق الأبيض فتعلم من ذلك أن أيام خوفًا من أن أراه معه فأخذ لنفسه وربما لا يقوي علي معارضة

وكنت ذات مرة في المستشفى كتيبة المسجونين فذهب الباشجان الي المأمور وبلغه أنني ذهبت الي المستشفى لقراءة الجرائد فنزع من ذلك وكتب محضراً ضد المرض والحارس ورفعني الي التفتيش فأحالها علي مجلس عسكري قررت الداخلية عقده وفي الجلسة الاولى لما عرف أعضاؤه بتفصيل المسألة صرحوا ببراءتهما من التهمة لان المسألة ليست ذات أهمية وأفرج عنهما ولكن لا أدري ماذا يجري بعد ذلك لانه صدر أمر جديد بعقد مجلس آخر تحكم علي كل منهما بالحبس شهراً ورفعتهما من وظيفتهما أما أنا فأودعت في حبس الانفراد حيث حكم علي لمدة خمسة أيام وكان الانفراد أحب شيء عندي . والسبب الحقيقي لذهابي الي المستشفى هو أنني سمعت في ذلك اليوم ان الباشجان ضرب رجلاً اسمه سيد احمد دسوقي ضرباً أفقده الرشد فاهتممت بحادثه وكلفت الماويش بارساله الي المستشفى لاسعافه بالمتبقيات خاف الباشجان والمأمور من أن أكتب حادثه وأنشرها في جريدتي أو جريدة أخرى وأطلب الي النيابة تحقيقها باعتبارهما استعمال قسوة أثناء تأدية الوظيفة . وهذا لم يكن قصدي مطلقاً لان عنايتي بالحادثة كانت عناية بصحة المضروب حتي لا يكون افعال تنبيه من الانحاء سبباً في وفاته فتكبر مسئولية اولئك المستخدمين المساكين . ولكن خبرت فيما بعد ان اغلب مستخدمي السجون لا يهتمهم ما كان يمني حتي ولو مات السجين لانه لا يطلب

منهم غير المحافظة عليه حيا او تسليم جسده ميتا . على ان هذا الخبر لم يتحقق من صحته
تماما ولذلك لا استطيع الجزم به في كتاب تاريخي مثل هذا سيبقى حجة بين الاجيال
المقبلة ينطق عليهم بالحق

والذي يجعلني في ريب كلى او جزئي من هذا ان السلطة الادارية غير السلطة
الطبية وان كانت الكلمة العليا للاولي واتفاقهما لم يكن (لحسن حفظ المسجونين)
ميسورا في كل وقت

ومن الحوادث التي اقيدها وانا مرتاح الضمير اعتقادا بصحتها ان بعض المرضى
ضرب سجينيا مريضا ضربا افضى الي موته ولما ارادوا التسرع على حادثة الضرب
والمبادرة الي تشريح الجثة انقضى لا اله الا الله اندفع احد المرضى للشهادة ضدهم
وتولت النيابة التحقيق وظهرت في المحكمة ان الحكم عليهم بالاشغال الشاقة يضع سنين
ولذلك فوصيني لكل من يريد ان يكون خادما للانسانية من ذوي النفوذ ان
لا يترك تشريح جثة سجين يموت في السجن ايا كان السبب لغير طبيب السجن ذاتيا
دون المرضى . وان تتولى النيابة تحقيق كل الحوادث التي تحدث في السجون سواء
كانت من المسجونين او عليهم لما في ذلك من الضمانة للعدل

وبعد ان وضعت في الافراد كما تقدم القول من اجل هذه الزوبعة اثبت أربعة
ايام بلا طعام الا الحبز والماء . وكان الحبل شديدة البرودة لمجاورته لدورة المياه وقلة
دخول الشمس فيه . فحقت على صحي فصررت أحصل على الاطعمة المغذية من
المسجونين الاجانب الذين يأتي اليهم طعامهم من احدى مطاعم الازبكية . وكنت أقاوم
الرطوبة بالمركبات الرياضية الجسمانية وبهايتين الواسيلتين أمكنني أن أخلص من الخطر
الذي عرضت صحي له غير ان هذا الخطر وان كان لم يدركني لوقته الا ان أثره
أصابني بعد يومين من خروجي وقرر الطبيب اصابني بقرحة حلقية وحكي متقطعة ثم أمر
بالخافي بالمستشفى فلبثت مريضا عشرة أيام على ما أتذكر وخرجت من المستشفى ثم
أصابني نكسة فأرجعت الى المستشفى مرة ثانية

وهنا يمكننا الحكم على الامراض التي تنفشي بين المسجونين كالروماتزم وادواء
الصدر وفقر الدم وضعف البصر ونحو ذلك بانها نتيجة تلك المعاملة القسوة التي لا وجود

لها في غير مصر حتي ولا في سجن الباسطيل كما رأيت في الفصول السالفة

والظاهر ان المأمور أحس بأنه خالف القانون في معاملتي وأنه لم يسلك السبيل
السوي خصوصا وأنه لم يأت بي الى المكتب لسماع أقوال كما يقتضى به قانون السجون
وعرف ان حكمه على خمسة أيام مخالف لنص الامر العالى الذي لا يجيز هذه العقوبة
الانفرادية أكثر من ثلاثة أيام . تخاف العقوبة واراد ان يتلافى هذا الخطأ فبعث الى
الجاويز ليخرجني من « الزنازة » في اليوم الرابع فلم أقبل ورفضت ذلك باعتباره
مكرمة لا اريد ان يكون لاحد علي مثلها ولما اخبره بتوقفي ارسل اليّ الياسبحان
فرفضت فهددني بان مخالفة الاوامر تصحى العقاب فقلت له وما هو العقاب عندكم
قال الانفراد قلت هانا فيه ولم اخبر المأمور بذلك بعث اليّ مأمور
ادارة جريدتي فأحضره وجاءني رسول من قبله فأبلغني ان فلانا جاء ويريد مقابلتي
وبعد ان اخذت كل الموائيق والتأكدات يصدق الخبر زابت ذلك الكهف ولما
دخلت المكتب وجدت الخبر صادقا فنياني مأمور السجن ثم شكاني اليّ مأمور ادارة
الجريدة بأني مسيء الظن به بعد الصداقة التي كانت بيننا وهو لا يزال معي على عهده
وبعد الاخذ والرد والمصافاة دفع اليّ نسخة من جريدتي القطر المصري فقلبتها فوجدت
تاريخها ٧ يناير سنة ١٩١٠ ثم اشار اليّ مقالة في صدرها عنوانها « الطواع المشتومة »
وبعد ان قرأتها قلت ماذا فيها ؟ ان كاتبها توخى سرد حوادث تاريخية عبثة وذكرى
فضحك وقال ألسنت أنت كاتبها ؟ قلت كلا فمن أنبأك هذا ؟ قال نبأني العليم الخبير
قلت لا علم لي الامام به أعلمني

قال كيف كانت الحال فانا جئت بفلان لتقسم لي امامه بالشرف انك لاتكتب
للجريدة لان النظار يقولون انه لا يوجد في مصر قلم يكتب مثل هذه المقالة غير
قلمك وانهم اضطهدوني فقلت وكيف يقولون ما لا يعلمون وأكدت له اني لا أكتب
للجريدة شيئا ثم ودعت صاحبي وتكلمت معي في بعض الشؤون وانصرفت اليّ السجن

أما المسجونون فبلغ التضيق عليهم حده وازداد ضررهم وتعذيبهم حتي اني رأيت
واحدا يضرب في المكتب بالنعل فوق رأسه والضاربون أكثر من « عسكري » وكان

هذا الحادث حال المحاكمة ومن الأسف أن هذا السجين من خريجي إصلاحية الأحداث ونحن تلقاه ذلك نتفقد عدم وجود دفتر داخل السجن لتدوين شكاوي المسجونين من المستخدمين

ولنعد الآن إلى الكلام على ماجري بشأن الجريدة فنقول
يظهر أن المأمور كان في ضيق شديد لأنهم به بأنه كان مساعدا لنا في إعادة إصدار جريدة حافظت على خطتها ومبدئها وكانت حجة متهميه أنه لا يعقل أن تسير الجريدة على خطتها وصاحبها سجين إذا لم يكن له يد في إدارتها وتحريرها أو على الأقل إعطاء رأي عما يكتب فيها

والرجل طالما أقام الأدلة على برائته وهم لم يسمعو له حتى أن الداخلية كانت تدعوه إليها ونسأله عن مقالات تعارضها إلى حرجه لا يزداد إلا دفاعاً عن نفسه وتبرئة على من الاشتراك في هذا العمل وأنا أو كد هنا بأنه بري مما أتهموه به

ولما ضاق ذرعه دعا إلى مكتبه بعض المسجونين وهم

محمد بك سليمان أباطه من أعيان الشريعة

والشيخ عبد اللطيف سليم عمدة أهوه بني سويف

ومحمد أفندي كامل الذي كان موظفاً بالمسايه

والشيخ عبد الله عبد الرحمن من خريجي الأزهر ومعلم بالمدارس

ثم قال لهم بلسان المستعطف (على ما رواه لي بعضهم)

« أنه من يوم أن سجن أحمد حلمي هنا وأنا في عذاب أليم كأنني أنا السجين فرغاً من خروجي من منزلي قبل شروق الشمس وبقائي بالسجن إلى غروبها كسجين وعمل كل ما في وسعي من التضييق والتدقيق أرى سمعتي في الخارج سمعة الإهمال في الأعمال بسبب وجود حلمي في هذا السجن وأنهم الحكام أياه بالعمل في تحرير جريدته التي تقاوم الحكومة ولقد بلغ بي التعب مبلغه وحررت في أمري فأنا أحضرتم لتوسطوا بيني وبينه حتى إذا كان حقيقة هو الذي يكتب ما يعزي إليه رغمًا من المراقبة التي لا أعرف كيف يتغلب عليها فأنتم تمنعونه عن ذلك خدمة لي ومحافظة على عيشي لأنه كاد يأخذني في طريقه وسأقله إليكم في ورشة السجاجيد ثانياً ليفعل وتنفعلوا كل ما تريدون إلا الكتابة فإنها خطر علي وظيفتي وأرجو أن يكون هذا الكلام سرا

بيننا فلا يعلمه أحد حتى ولا حلم»

وفي يوم ٢٣ يناير سنة ١٩١٠ دعاني المأمور اليه ثم أعطاني الجريدة الرسمية
الصادرة أمس ذلك اليوم فقرأت فيها القرار الآتي
«ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (١٣) من قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر
سنة ١٨٨١ وعلى القرار الصادر من مجلس النظر بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٠
بالتطبيق للقرارين الصادرين من هذا المجلس بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩
حيث ان جريدة القطر المصري التي تصدر بالقاهرة سبق تعطيلها لمدة ستة شهور
بمقتضى الحكم الصادر من محكمة مصر لانتهاكها لأحكام المادة ٩ ربيع آخر سنة
٣٢٧ لارتكابها الطعن على الحضرة الفخيمة الخديوية

وحيث انه رغما عن ذلك قد استمرت الجريدة المذكورة منذ عادت للظهور
بعد نهاية مدة تعطيلها وخصوصاً بأعدادها نمرة ٥ و ٥٨ و ٥٩ و ٦ و ٦١ و ٦٢ و
٦٣ و ٦٤ الى التعريض بالجناب العالي الخديوي وإلى كتابة ما يغير الآداب
والتعرض لكرامة الناس والطعن في شرفهم الامر الذي يوقعها تحت أحكام المادة
(١٣) السالفة الذكر قرر ما يأتي

المادة الاولى - تقفل جريدة القطر المصري التي تصدر بالقاهرة

المادة الثانية - على محافظ العاصمة تنفيذ هذا القرار

تحريراً في ٢٣ يناير سنة ١٩١٠ - ٩ محرم سنة ١٣٢٨

محمد سعيد

وبعد ان فرغت من قراءة هذا القرار تبسمت ضاحكاً وقلت هذا ما فهموه مما
في القطر المصري ولهم ما فهموا ولغيرهم ما يفهم
وقبل أن تترك الكلام على هذا السجن نلتفت الى مسألة اعطاء المسجونين
الحق في الافراج عنهم بعد أن يقضوا ثلاثة ارباع المدة تحت شروط موضوعه لذلك
فهذا الحق لا يوزع على قاعدة معروفة واليك بعض الامثال
كل رجل من الاعيان محكوماً عليه في جنحة بالحبس سنتين فلما حل ميعاد استيفائه

ثلاثة أرباع المدة لم يفرج عنه مع انه يملك نحو ستين فدانا وليس له سوابق من قبل
ويقال ان الذي كان يسعى ضده خصم من أعداده

وفي ذات الشهر الذي كان يستحق فيه الافراج أفرج عن رجل غيره كل
مسجوناً معه ومحكوماً عليه بمثل هذه المدة وليس له صناعة لانه من العربان الرجل الذين
لا مأوى لهم ولما جاء اليه أمر الخروج أكد وجهه وعلته غيرة ثم عس وبسر لانه
أخرج قبل أن يتناول طعام الغداء وكان يظن ان الافراج عنه لا يكون الا بعد انتهاء
المدة والباقي منها في ذلك اليوم كان بضعة أشهر

وكذلك لما جاء ميعاد الافراج غني أعادت الداخلية الاوراق الى السجن وعليها
إشارة برفض الافراج وفي هذا اليوم صدر أمر باخلاء سبيل نحو خمسين شخصاً
من الذين لهم سوابق في السجن ^٨ سوابق و ١٧ سابقة وكلها في السرقات
مع ان الداخلية كانت رفضت الافراج عنهم لما فيه من الخوف على الامن العام
فعارضها كولس باشا وفاز بالافراج عنهم

وقد عاد كثير منهم الى السجن بعد مضي ثلاثة أسابيع أو اربعة على الاكثر
قتل بريك هل تزي في ذلك غير ان نظام مصلحة السجون في هذا العصر ليس الا
مجموعة آراء وأفكار لا سلطان لقانون المساواة عليها ؟

الفصل الرابع

انتقالى الى سجن المحافظة

دخلت سجن مصر العمومي يوم ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٩ وخرجت منه يوم
١٩ ابريل سنة ١٩١٠ فكانت مدة الايام ٣٥٥ يوماً وهى مجموع ايام ١٢ شهر
قريباً وكان دخولى يوم الخميس وخروجى يوم الثلاثاء

ولما وصلت الى سجن الاستئناف رخص لى بارتداء ملابسى العادية وبعد
عشرة أيام صدر أمر بتفتيش عموم السجون بالترخيص الى باحضار الطعام من منزلى
يوماً وقراءة الكتب العلمية والادبية والدينية ورفض الترخيص لى بقراءة الجرائد
ولكنه سمح بأن آخذ سرير نوم من أسرة مصلحة السجون مقابل دفع ١٥ قرشاً
كل يوم



الاستاذ الشيخ عبد العزيز جاويز محمدر العلم يحمل وسام الشعب بعد سجنه
 المرة الاولى ثلاثة أشهر
 (٧)



ووضع على باب غرقى تذكرة ذكر فيها ما يأتي

نمرة الدفتر العمومي التهمة نمرة الدوسيه

٣٦٣١ تحريض على بغض الحكومة ١٧٨

أيام شهر سنة

٠٠ ٤ ٠٠ من ٩ ربيع آخر سنة ١٣٢٨ إلى ٩ شعبان سنة ١٣٢٨

أما مشاهير المسجونين الذين رأيتهم في السجن ففهم

١ حافظ نجيب المحتال المشهور وقد وضعنا له فصلاً خاصاً بالجزء الثالث

٢ جيل جولدنستين الذي كان من رجال البوليس السرى في محافظة القاهرة

وأطلق الرصاص على هارفي باشا حكمدار العاصمة وقد سجن في سجن مصر العمومي

بأنقسم المخصص للأجانب ثم نقل إلى سجن "برسالو" في ألمانيا حيث حوكم هناك

وقد حادثناه والحديث منشور في فصل سيأتي ذكره في الجزء الثالث

٣ ابراهيم ناصف الورداني الذي أطلق الرصاص على بطرس غالى بإشارته

النظار في نظارة الحفانية يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ وقد رأيناه في سجن الاستئناف

ثم حكم عليه بالإعدام شنقاً ونفذ الحكم الساعة السادسة من صباح يوم ٢٨ يونيه

سنة ١٩١٠ داخل السجن • وكان يعامل وهو سجين معاملة خاصة به وكان يقيم في

الفرقة رقم ٤٤ في الطبقة الثانية وبحرس الفرقة ثلاثة من الحراس الوطنيين واثنان من

الأجانب ليل نهار ومأمور السجن يقدم له كل شئ بنفسه وبحرس السجن من الخارج

كل جنود بلوك الحفر وبلوك من الجيش المصرى

٤ وفي يوم ٧ أغسطس سنة ١٩١٠ جئى بالاستاذ الشيخ عبد العزيز جاويز

محرر جريدة العلم حيث حكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر حبساً بسيطاً ووضع له على باب

الفرقة تذكرة كتب عليها في موضع التهمة ﴿تحسين كتاب وطني﴾

وقد رخص للاستاذ بالنوم على سرير واحضار الاكل من منزله والمطالعة (في

الكتب) ما عدا الجرائد وحرمت عليه الزيارة والكتابة

ومما هو جدير بالذكر اني لما أفرج عني من سجن الاستئناف بعد انتهاء المدة

في يوم ١٤ أغسطس اعطاني مأمور السجن مبلغاً قدره ٤٩٨ مائلاً وهذا المبلغ هو

أجرتني في مدة الثلاثمائة والخمسة والخمسين يوما التي قضيتها في سجن مصر العمومي
ثم اعطيت تذكرة هذه صورتها

١٧٨ دوسيه

الوجه الاول

٣٣٦٩ عموم

أورنيك سجون نمرة ٣٠ حرف ا

تذكرة افراج

نمرة ١٥٥٦ اسم احمد حلمي أفندي محافظة مصر

مركز شبرا بلد شبرا تاريخ الافراج ٩ ربيع آخر سنة ١٣٢٨

قرر بأن المسجون الموضح بعاليه فرج عنه من سجن مصر العمومي بعد انتهاء مدة

سنة مع التشغيل المحكوم عليه يوم .. شهر ... سنة ١

المذكور أرسل الى سجن الاستقبال في ١٩ ابريل سنة ١٩١٠ لاستيفاء مدة

حكم أربعة شهور حبس بسيط

مأمور السجن

تاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩١٠

ختم

الموافق ٩ ربيع آخر سنة ١٣٢٨

أما وجه التذكرة الثاني فقد كتب عليه ما يأتي

تنبيه

هذه شهادة تدل على ان المسجون حاملها قد اكتسب في مدة سجنه ٢٤٩٢

علامات تعطيه الحق في مكافأة قدرها ٤٩٨ مليم جنيه ... صرف له منها مبلغ

٤٩٨ مليم جنيه .. عند الافراج عنه أما الباقي وقدره م ... ج ... (لم يكن باقي له

شيء) فقد أرسل الي مدير م ... ج ... لصرفه له شرطا أن يكون سالكا سلوكا حسنا

ساعيا في اكتساب معاشه من الطرق الحلال طرق الكد والشرف

وبعد ان قبضت في يدي هذا المبلغ (٢) أخذت أعمل الفكرة في استخدامه في

أشرف السبل كما أمرت نظارة الداخلية فاهتديت الى ارسال الكتاب الآتي الي

صاحب العزة نائب رئيس الحزب الوطني وأرسلت معه المبلغ وهذا هو نص الكتاب

﴿حاضرة نائب رئيس الحزب الوطني﴾

«لم يك ثابعا عن علم حضرتكم اتى انضويت الى العمل مع المغفور له مؤسس حزبنا ورئيسه الاول منذ سنة ١٩٠١ وما زلت مجاهدا ضمن جنود الحرية الى ان انتقل الى الرفيق الاعلى في ١٠ فبراير سنة ٩٠٨ فكان لي من بحر وطنيته الصادقة وعزيمته القوية ينبوع عرفان لا ينضب معينه وما انفككت عاملا بمبادئ الرئيس الكريم في مماته كما كنت عاملا في حياته باخلاص الى ان تفتأت ظلال السجن في ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٩

ولما كان عملي في السجن لامشائية له بعلمي في الحرب ولا أرضى ان اتى الله تعالى وفي سنى حياتي فترة من الزمن غير منصرفه الى نفع حزب يعمل بحق خير أمي وبلادي وأي نفع خير وأبني من المطالبة بدستور يساوي بين الجميع والوضع ويواخي بين أبناء الوطن ويمتنع كل انسان بالحرية الكاملة سواء كانت شخصية أو عمومية ويحفظ للبلاد أموالها ويوفر الخير للصانع والزارع والتاجر والعامل فلا تنقطع بالاول الاسباب عن كسب رزقه وعياله ولا يحرم الثاني ازدياع صنف يعتقد ان له ربحا من وراثته ولا تقف حركة الاعمال عند الثالث وهو لا يجد من يأخذ بيده ويكفل الرابع الاعمال في كل مكان فيعود عليه من وراء مراوحتها القوت والقوة

فلذلك أبعث اليكم مع كتابي هذا مبلغ ٤٩٨ ليليا وهو المبلغ الذي بعث به سجن مصر العمومي الى سجن الاستئناف يوم ٢٠ ابريل سنة ٩١٠ بمره ٧٢٥ وصرفه الى يوم ١٤ اغسطس الجاري حال الافراج مشروطا على ان هذا المبلغ الذي هو اجرة لاعمال السجن مدة ١٢ شهرا قريبا (٣٥٥) يوما - من ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٩ الى ١٩ ابريل سنة ١٩١٠ صار محتما على بعد قبضه السعي في اكتساب معاشي من الطرق الحلال طرق الكد والشرف متبرنا بالسلوك الحسن

أما أنا فبعد الفلفر بهذا المبلغ (العظيم) رأيت أن أرجو من حضرتكم اضافته الى غلة الحزب الوطني اذارتكم بدلا من مجبوراني التي انقطعت عن الحزب مدة اعتقال في السجن حتي تتصل حلقات أعمال الحزبية لاني لم أجد الشرف الذي اشترطته مصلحة السجن في وجوه صرف هذا المبلغ الا في مساعدة الحزب الوطني لان في نجاح نهجه والوصول الي أغراضه داعيا الي خلو اما كن السجن أو على الاقل تقليل

الزحام فيها وتوفير الخير للذين ملاؤها الآن وبذلك تقتصد كثيرا من أمثال هذه
الاموال التي تعطى لغير مستحقها من أمثالنا الصحافيين اللهم الا اذا كانت الصحافة
والاملاك ليست من طرق الحلال في الحصول على المعاش

واني أكون شاكرا لحضرتكم لو تفضلتم بان تقيدوا مدة الاربعة الاشهر التي
بين ٢٠ ابريل و١٤ أغسطس سنة ١٩١٠ عطلة للراحة لان مصلحة السجون لم
تعطني خلالها شيئا بل أخذت مني ١٨ جنيهاً أجرة للنوم خلال تلك المدة
فاذا أجبتكم طلبي هذا يكون عملي اتصل بالحرب سبع سنوات متواليات وهي مدة
ليست كبيرة في جانبها اجازة أربعة أشهر أحمد حلمي

وقد تقبل حضرة النائب هذا الكتاب والمبلغ بقبول حسن وبعث الي وثيقة وصوله
وقبل الانتقال الي موضوع الجزء الثالث تأتي هنا على بعض الملاحظات

ملاحظات عمومية

أولا ان الذين تأمر النيابة بحبسهم تحت التحقيق (وقد يفرج عنهم لعدم
ادانتهم) يعاملون معاملة الاشقياء الذين حكمت عليهم المحاكم نهائيا وكل ما هو مسموح
لهم به هو تناول الطعام من الخارج ومع ذلك فان أقل مستخدم في السجن يستطيع
حرمانهم من هذه الميزة بمجرد الادعاء بأنه سمع السجنين يشككهم مع سجين آخر
وقد بلغ عدد الذين سجنوا من هذا القبيل في سنة ٩٠٩ « التي حبست فيها »
٢٠٥٤ وبلغ عدد الذين حكمت المحاكم ببراءة ساحتهم من هذا العدد ٢٨ في
المائة وضمنهم الذين اسفر التحقيق عن عدم ادانتهم وأفرج عنهم بغير أن يقدموا
للمحاكمة . قبل من العدل والرحمة أن تعذب الحكومة كل عام نحو سبعة آلاف نفس
بلا ذنب غير ان سوء المظ أوقعهم في دائرة اشتباه القائمين بالتحقيق لذلك ينبغي أن
يوضع الذين يسجنون يرسم التحقيق في سجون لائحة بمقام الابرياء . ويكون لهم معاملة خاصة
ليست كمعاملة المحكوم عليهم وان يكون الموكلون بهم ليسوا كالموكلين بالمحكوم عليهم كما يجري
في السجون الاخرى بغير هذه البلاد واني أتقدم أن يكون سجن الاستئناف هو الخاص بمن
يحكم عليهم سياسيا أو عاديا ومن يكونون تحت التحقيق لانه فاسد الهواء مملوء رطوبة قليل النور
مضر بالصحة وليس من الانصاف ان يوضع به المجرمون فكيف نسلم بوضع الابرياء فيه
ثانيا رأينا المحكوم عليهم « بالحبس البسيط » في الخنق والمحكوم عليهم في الخانات

يعملون اعمالا شاقة من تنظيف الارض وتلميعها وكسها وغسلها وغير ذلك كما يعمل
المحكوم عليهم بالسجن تماما فأي فرق اذا بين ما يقصده القضاة من تطبيق القانون في
التفرقة بين الحبس مع الشغل والحبس البسيط والسجن ؟

ونحن نرتقي في الانتقاد في هذه النقطة ونعم الكلام على جميع السجون ونسأل واضع
نظام هذه المصلحة بأي حق ساع له أن يسخر المحكوم عليهم في أعمال الخدم من
كنس وتنظيف ونحو ذلك مع أنه في غير هذه البلاد يناط هذا العمل بمستخدمين
لهم مرتبات : فهل مثل هذه الخدمة مما يصلح النفوس وبهذا اذا كان المقصود
بالسجن الاصلاح والتهديب

واذا كان يرى المسجونين الذين تختارهم المصلحة لهذا الغرض من طبقات متحطة
فلم لا يدفع لهم أجرا على هذه الاعمال ليستعملوا بها على المعاش بعد ان يفرج عنهم ؟
ثالثا رأينا في السجن العمومي الأشخاص المحكوم عليهم من المجالس العسكرية
وكلمهم من عساكر البوليس أو من عساكر بلوك الخفر يعاملون معاملة الحيوانات
حيث يربطون في ساقية يدبرونها كالثيران تحت لفج الشمس المحرقة صيفا أو زمهرير
البرد القارس شتاء و يرفعون من قاعها المياه القذرة التي يستعملها جميع المسجونين في قضاء
حاجاتهم ومن الغريب أنه بعد ان ترغم نفوسهم على هذا الصغار يرفع النهر عن كواحلهم
ويؤتي بهم للوقوف في الشوارع وملتى الطرق ويلزمون الشعب بحفظ النظام

قلت شعري من أى طينة هؤلاء العساكر ؟ أليسوا من البشر الذى اذا أصابه
الهوان انكسر قلبه وأنس في نفسه الانحطاط . ولم لا يعاملون معاملة أخرى غير هذه
تكون ملائمة لمعاملة بني الانسان ثم يكلفونهم بعد ذلك بأن يؤدبوا الشعب ويعلموه ؟
أليس لدى الحكومة ثمن أربعة بغال تعاور العمل في هذه الساقية المنحوسة
من الصباح الى المساء ومن البغال هو ١٢٠ جنبا على الاكثر لتحفظ بهذا
المبلغ الصغير كرامة البوليس المصري المنتشر من الاسكندرية الى اسوان ؟ هل
الجنوح الى الشدة يقتضى اخراج الناس من دائرة الانسان الى دائرة الحيوان ؟

رابعا رأينا القنصليات الاجنبية تحري المواسم والاعياد وتوسع على المسجونين من
رعتها في هذه الايام واحيانا يصدر القنصليات المحكوم عليهم نهائيا في جزء من المدة
بمناسبة الاعياد الاهلية ولكن مصلحة السجون المصرية حذفت من حسابها كل أنواع

الاعياد الاسلامية والمسيحية مع ان الوطنيين والاجانب في محل واحد والاختلاط يحدث الغيرة طبعاً بل رأينا بعض المستخدمين يتعمدون التضييق على الوطنيين في مثل تلك الاعياد وخصوصاً الاسلامية منها وشاهدت في احد الاعياد الوكيل الانكليزي عاقب سجيناً لانه سبعه يقرأ القرآن الشريف ولما افهمه ان هذا قرآن المسلمين قال له (أنت والقرآن في الانفراد) فهل بمثل هذا تصلح النفوس وتهذب ؟

ومن الامور المدهشة انهم قبل العيد بأسبوع يأخذون في اختزان الخبز ليدخروه في تلك الايام وقد يتفق أن يكون العيد في فصل الصيف فتعلوه العفونة ويتطرق اليه وبركنسيج العنكبوت فيكون غذاء العيد ثم غذاء يأكله المسجون مع أن الخبز في ذلك الحين كان من القمح فما بالك به الآن وقد صار من أردأ أنواع الذرة السودانية والحلبة وقد قرر أطباء المصلحة أنه لا يؤكل الا في يوم خبزته ولكن الاجانب تقدم الفصيلة اليهم المملوي في اعيادهم وتنوع هم ألوان الطعام فياعجباً ثم يا عجباً ؟

خامساً رأينا خمسة من طلبة المدارس وكلهم من تلاميذ القسم التجديزي حرم عليهم أن يطالعوا الكتب الدراسية في وقت الفراغ وكانت المدة المحكوم على كل منهم بها سنتين - أهبل يقصد بذلك اصلاح نفوسهم وتهذيبهم . أم يراد أن ينسوا دروسهم خلال تلك المدة الطويلة حتى اذا خرجوا من السجن كان ذكائهم والباقي مما تعلموه سلاحاً ماضياً لارتكاب الشرور والتفنين فيها ؟

سادساً رأيت المراهقين محبوسين مع الرجال وجلهم من فاسدي الاخلاق قنسوا العقبي ولذلك قد نفثوا في السجون « داء ويل » فهل بذلك اصلاح النفوس وتهذيبها لم لا تخصص مصلحة السجون سجوناً خاصاً لمن تجاوزوا سن البلوغ ولم يتجاوزوا العشرين كالسجن المخصص للاحداث أو أشد قليلاً حتى لا يكون السجن واسطة للتلوي في فساد الاخلاق وكيف لا تبحث هذه المصلحة مسألة انتشار الزهري في سجونها حتى تعرف كيف يصاب بهذا المرض الخبيث من يدخل سجونها

هذا ما رأيت ان اجتم به هذا الجزء آملاً الى اولياء الامور النظر اليه بالامعان الذي يستحقه عمل يتعلق بشؤون مائة الف او يزيدون

تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث

(طبع في القاهرة سنة ١٩١١ م)

مكتبة المحاماة
والأدب والعلوم

فهرست

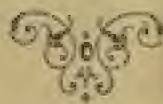
الجزء الاول والثاني

من كتاب السجون المصرية في عهد الاحتلال

صحيفة	صحيفة
٢٢ الاشغال	٢ المقدمة
» في المأكل	٨ (الجزء الاول. الفصل الاول)
٢٣ النظافة والصحة	» كلمتي الي الحرية
٢٤ التعليم	٩ تعريف السجن لغة
» الجزاءات	١٠ (الفصل الثاني)
٢٥ المسجونون الذين يطلق سراحهم	» تاريخ السجون قديما
» ملاحظات على ما تقدم	١١ السجون في عهد الرومانيين
٢٧ النفي في انكلترا	١٢ السجون في الشرق
٢٨ داخل السجون الانكليزية	» » السجون عند العرب
٣٠ السجون في ايرلاندا	» » السجون في الاسلام
٣١ (الفصل الرابع)	١٣ نوع من سجون الهند الاسلامية
» » السجون في فرنسا	١٤ التعذيب في السجون
٣٣ تاريخ سجن الباستيل	١٥ (الفصل الثالث)
٤١ السجون في امريكا	» » السجون في انكلترا
٤٢ أنواع السجون في أوروبا	١٦ (آراء العلامة بنّام)
٤٣ السجون في البلجيك	» » اصلاح السجون
٤٤ السجون في النمسا	٢٠ فصل المسجونين بحسب أنواع
٤٥ السجون في ايطاليا	جنائياتهم

﴿ تابع الفهرست ﴾

صحيفة	صحيفة
١٠٥ حكم محكمة عابدين	٤٦ السجون في المانيا
١١١ (حكم محكمة مصر الابتدائية الاهلية)	» » ﴿ السجون في الدولة العلية ﴾
١١٦ ﴿ الفصل الثاني ﴾	٥٠ السجون في بقية الممالك
» » » مركزي في السجن	٥٢ ﴿ الجزء الثاني ﴾
١١٧ وصف السجن	» » (الفصل الاول)
١٢٤ الخلافة الاسلامية والسيف المزود	» » كيف وصلت الى السجن
١٢٥ زيارتي ومعاملتي	﴿ القضية الاولى في محكمة أول درجة ﴾
١٢٦ حديث مع رجل من رجال النيابة	٥٦ مرافعة محمود زكي افندي
١٢٧ (الفصل الثالث سلوكي في السجن)	٦١ مرافعة أحمد لطفى بك
» » » حكاية العفو	٧٥ مرافعة شيمي بك
١٢٨ المضايقة	٧٨ حكم محكمة السيد زينب
١٢٩ عودة صدور جريدة القطر المصري	﴿ القضية الاولى أمام محكمة ثاني درجه ﴾
١٣٠ بدء المقاومة	٨٥ حكم محكمة مصر الابتدائية الاهلية
١٣٦ (الفصل الرابع)	﴿ القضية الثانية في الدرجة الاولى ﴾
» » » انتقل الى سجن المحافظة	٨٨ مرافعة عبد الحميد افندي بدوي
١٣٩ كتاب الى نائب رئيس الحزب الوطني	٩٤ دفاع محمود بك أبو النصر
١٤٠ ﴿ ملاحظات عمومية ﴾	١٠٠ دفاع ابراهيم بك الهلباوي





الجزء الثالث

من كتاب السجون المصرية

بشيئة الله تعالى سيصدر الجزء الثالث من هذا الكتاب الجديد في عالم اللغة العربية مفتتحاً بفصل عن السجون السياسية في غير هذه البلاد وفيه بيان تفصيلي عن كيفية مدينة حضرة محمد فرديك رئيس الحزب الوطني في سجنه ورسم جدد له وفيه فصول عديدة حافلة بالآراء عن السجون المصرية الحاضرة ومنها رأى محمد رفعت باشا وكيل مصلحة السجون السابق ورأى محمد قطبي بك وكيلها الحالي ورأى الاستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش وكلام عن ماهية السجون قبل الاحتلال ولائحة السجون الجديدة وكلام رجال الاحتلال انفسهم عنها وفي مقدمتهم لورد كرومر والسرالدون فورست وكولس باشا وملاحظات على آرائهم وكلام عن اصلاحية المجرمين وسورتها ووصفها واسباب تأليف الكتاب والهياج في السجون والمقالات الست عشرة المشهورة والجلد في السجون . والتنظام الواجب ورأى رئيس جمهورية أمريكا عن السجون وكلام عن المعتقلين وغيرهم الى غير ذلك من الموضوعات الكثيرة فتحول أنظار الجمهور اليه مقدماً









365.64

H65sA



JAFET LIB.

22 NOV 1994

365.64:H658A:c.1

حلمي، أحمد

السجون المصرية في عهد الاحتلال الـ

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01021159



قناة البصائر الوثائقية للقاريخ



365.64
H65sA
C.1